الإعلام وهجرة المصريين

دراسة في الدور التنموي للإعلام

دكتور
عبد الفتاح عبد النبي
كلية الآداب — قسم الاعلام
جامعة الزقازيق



بسم الله الرحمن الرحيم

وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى زوجتي وابنتي منـــة الله أهدي هـــذا

الجهـــد العلمي محبة ووفاء وعرفان بالجميل

مقدمة

على الرغم من كثرة الكتابات التى ظهرت خلال الحقبتين أو الثلاث حقب الماضية فى موضوع العلاقة بين الإعلام والتنمية، وإجماع الباحثين والكتاب بل والمسئولين فى العديد من المجتمعات النامية على الدور المنتظر والخطير الذى يمكن أن تلعبه أجهزة الإعلام فى مجال التنمية والتغيير الاجتماعى المنشود فى هذه المجتمعات ، إلا أن المتتبع للآراء والمناقشات التى دارت حول هذا الموضوع ، يلاحظ أن السمة المميزة للجانب الأكبر منها هى غلبة الطابع التخيلى أو النظرى الذى يفتقر إلى المشاهدات الواقعية ، والميل إلى الذاتية والأحكام الانطباعية فى عرض ومناقشة جوانب الموضوع ، وحتى تلك الكتابات التى جاءت من مصادر بحثيه ، فإنها استندت — فى الغالب — على مؤشرات سطحية وساذجة إلى حد كبير مثل معدلات التوزيع، والحيازة أو التعرض لأجهزة الإعلام..الخ.

وهكذا نجد أنه بعد مرور ما يقرب من نصف قرن تقريبا على حصول العديد من المجتمعات النامية على استقلالها ، وحديثها المستفيض إلى حد الملل عن التنمية واقتناع المفكرين والمسئولين بها بدور أجهزة الإعلام، أنه لم تتحق التنمية أو التغيير المنشود، بل وعملت أجهزة الإعلام فى بعض الأحيان فى الاتجاه غير المرغوب ، وكان ذلك باعثاً لمعاودة التفكير فى بحث علاقة أجهزة الإعلام بالمجتمع وتقويم حقيقة دورها فى مجال التغيير بصورة أكثر انضباطا وعلمية وبعيداً عن التخيلات النظرية أو الانطباعات الذاتية، وانطلاقا من ذلك ونتيجة له تأتى الدراسة الراهنة التى تستهدف تقويم أداء أجهزة الإعلام المصرية فى مجال التنمية قياسا على إحدى القضايا المجتمعية المرتبطة بمستقبل التنمية فى المجتمع المصرى ، وهى قضية هجرة العمالة المصرية للخارج .

فقد حدث أن شهد المجتمع المصرى منذ مطلع السبعينات تزايداً ملحوظاً فى معدلات هجرة المصريين بفئاتهم الاجتماعية والمهنية المختلفة وتحول المواطن المصرى من الصورة المثالية للالتصاق بالوطن والعزوف عن الهجرة حتى فى حدود وادى النيل إلى صورة الفلاح المصرى ومعه حاجياته التى باتت معروفة فى مطارات الدول العربية ، وأصبحت مصر تقدم العدد الأكبر من المهاجرين للعمل فى الوطن العربى ، ويدعم ذلك بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات التقـــرير الاستراتيجى العربى الذى يؤكد على أن مصر جاءت فى مقدمة الدول المصدرة للعمالة بنسبة (٢٦٫٧٪) من إجمالى العمالة المصدرة إلى المجتمعات النفطية .

وساعدت التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى منذ عام ١٩٦٧ إلى ارتفاع معدلات الهجرة وبالذات هجرة العمالة الفلاحية ، بمعنى آخر ، أن حصاد هزيمة ١٩٦٧ ، وتطبيق سياسة الباب المفتوح والاختناقات الاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع ، أدى إلى جعل مصر مجتمعا مصدراً للقوى العمالية ،فى الوقت الذى تزايد فيه الطلب على تلك القوى العاملة من قبل المجتمعات العربية النفطية التى كانت تسعى إلى تنفيذ برامج التنمية والتحديث بعد طفرة ارتفاع أسعار البترول عقب حرب عام ١٩٧٣ ، ولجأت تلك الدول إلى تغطية عجزها فى الإمكانات البشرية اللازمة لعمليات التنمية والتحديث باستيراد العمالة من الخارج ورفع مستوى الأجور مقارنة بالأجور فى المجتمع الأصلى للعمالة المستوردة .

وقد لفتت ظاهرة هجرة المصريين إلى هذه الأقطار بأعداد كبيرة ، أنظار العديد من الباحثين وجاء الإسهام الأساسى من جانب المتخصصين

فى مجال الاقتصاد حيث سعت الدراسات العديدة التى ظهرت فى هذا المجال إلى بحث أبعاد هذه الظاهرة وتأثيرها على الدخل القومى، وأوضاع سوق العمل، والإنتاجية، ومعدلات الاستهلاك والادخار .. الخ فى حين ظلت الأبعاد الاجتماعية والمعرفية لهذه الظاهرة لاتحظ بالقدر الكافى من الاهتمام مثلما حظى الجانب الاقتصادى . فليس لدينا بيانات واقعية وموثوق بها مثلا حول أثر هجرة العمالة المصرية للخارج على الحراك الاجتماعى وأوضاع العمالة والتغير فى بناء القوة والنفوذ بالمناطق الريفية ، وكذا القيم الاجتماعية والعلاقات الأسرية إلى غيرها من الجوانب التى تجمع كافة الآراء والاتجاهات أنه حدث تغيرات أساسية بها فى أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح ، وفتح الباب على مصرعيه أمام هجرة المصريين للخارج .

وأيا كان الأمر ، فإن الدراسة الراهنة تكتسب أهمية خاصة من منطلقات أهمها :

أولا : إنها تتصل بقضية مجتمعية تجمع كافة الآراء والاتجاهات أنها هزت - وما زالت - أعماق المجتمع المصرى وغيرت فى هياكله الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف السبعينات .

ثانيا : أن القضية ما زالت موضع للحوار والمناقشة وتنقسم بشأنها الآراء بين مؤيد لفتح باب الهجرة على مصرعيه وبلا قيود أو معوقات كحق يقرره الدستور وتؤيده الشرائع السماوية ، ومعارض يحذر من مغبة الآثار السلبية المترتبة على هذه الهجرة على مستقبل مسيرة التنمية فى المجتمع ، أو مطالب بالتنظيم ، والملاحظ هو غلبة الانطباعية على هذا الرأى أو ذاك والافتقار إلى الأسانيد الميدانية والمشاهدات الواقعية .

ثالثاً : أن الظاهرة رغم الكتابات الانطباعية والإيحاءات الصحفية

التى تحدثت عن انخفاض تيار الهجرة وعودة إجبارية للعمالة المصرية من الخارج ابتداء من عام ١٩٨٥ ، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقليص مشروعات التنمية بالدول المستقبلة للعمالة ، واتجاه هذه الدول إلى التخلص من العمالة الأجنبية بها ، فإنها ما زالت تتزايد ، حيث تشير أحدث الإحصائيات المنشورة أن إجمالى عدد العمال المصريين الذين تم التعاقد معهم للعمل بالخارج خلال عام ١٩٨٨ بلغ (٤٢١٩٨١) عامل من بينهم (٢٣٢٠٩٠) عامل تم التصريح لهم بالعمل بالخارج لأول مرة بنسبة (٤٥٪) من حجم التعاقدات خلال هذا العام .

رابعاً : أن الهجرة للعمل خارج مصر، ظاهرة مركبة ، مست دوائر متتالية الاتساع من المجتمع المصرى بدرجات متفاوتة، فى بؤرة الظاهرة نجد المصريين الذين هاجروا للعمل خارج الوطن وفى الدائرة التالية نجد من رافقوهم من ذويهم فى بلدان العمل ، أما الدائرة الثالثة فتضم ذويهم الذين بقوا بمصر . وفى دائرة رابعة ، تظهر آثار ولو خافتة للهجرة على أصدقاء ومعارف المهاجرين . كما أن هناك آثاراً مجتمعية عامة للهجرة مست كل المصريين وإن لم يكن لها علاقه مباشرة أو غير مباشرة بالمهاجرين عن طريق أوضاع مجتمعية ساهمت الهجرة فى تبلورها مثل نقص العمالة ، أو التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وبهذه الصورة ، وبعيداً عن مدى واقعية الأرقام حول حجم المهاجرين أو العائدين. فإننا نجد أن ظاهرة الهجـــرة قد مست بصورة مباشرة ما يقرب من ثلث سكان المجتمع المصرى .

خامساً : أن الرؤية الرسمية للدولة تجاه هذه القضية تبدو غامضة وغير حاسمة وبالتالى، فإنها تعد مناسبة طيبة للتعرف على موقف أجهزة الإعلام إزاء قضية مجتمعية لها جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية

ولا تمارس الجماعة الحاكمة إزائها فرض وجهة نظر معينة بمعنى آخر، أن هامش الحركة والحرية متاح نسبيا أمام أجهزة الإعلام لكى تلعب دورها التنموى المنتظر إزاء هذه القضية . فماذا فعلت هذه الأجهزة ؟ وما هو حقيقة موقفها إزاء هذه القضية ؟ وإلى أى حد أسهمت فى معالجة آثارها السلبية على الفرد والمجتمع ؟

لكل هذه المبررات والتساؤلات يأتى هذا العمل متضمناً ثمانية فصول مرتبة ومتسقة ، حيث تعرض الفصل الأول لحجم ظاهرة هجرة العمالة المصرية وخصائصها . وجاء الفصل الثانى ، ليناقش الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة . وتناول الفصل الثالث وقع هجرة العمالة على المجتمع فى المجالات المختلفة . وخصص الفصل الرابع لمناقشة دور أجهزة الإعلام فى ظاهرة الهجرة ، ولطرح التصور النظرى للدراسة . أما الفصل الخامس، فقد تناول منهج البحث وأدواته، ومجتمع البحث وإجراءات سحب العينة وتحديد مفردات الدراسة . وعرض الفصل السادس ، لنتائج تحليل مضمون الصحف وموقفها إزاء قضية الهجرة ،كما عرض الفصل السابع لنتائج الدراسة الميدانية للجمهور . وفى الفصل الثامن من الدراسة جرى عرض حصاد النتائج والتوصيات .

ونأمل أن نكون قد وفقنا فى تقديم عمل مفيد للمكتبة العربية والباحثين والطلبة والمعنيين بشئون الإعلام ، وعلى الله قصد السبيل .

المؤلف

عبد الفتاح عبد النبى

عابدين فى ١٩٨٩/١/١

الفصل الاول

هجرة العمالة المصرية

(الحجم والخصائص)

الفصل الاول

هجرة العمالة المصرية (الحجم والخصائص)

أولا : حجم ظاهرة هجرة العمالة :

تفرض الدراسة العلمية للظواهر الإجتماعية المختلفة على الباحث أن يبدأ أول خطوات بحثه بملاحظة الظاهرة موضع البحث ، ومحاولة تحديدها والوقوف على أبعادها وما تتسم به من خصوصية خاصة . ذلك أن عدم توافر بيانات محددة لدى الباحث، أو معرفة دقيقة بطبيعة الظاهرة ونطاقها سوف يوقعه فى إيثار التخمينات والتأويلات والانطباعات الذاتية التى تخرج بالبحث عن الموضوعية ، وتقلل النهاية من قيمته العلمية .

على أن أول ما يواجهه الباحث فى ظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج هو ندرة قاعدة البيانات المتوافرة حول هذه الظاهرة ، فليس لدينا بيانات كافية وموثوق بها حول العدد الحقيقى للعاملين المصريين بالخارج ، أو خصائص هؤلاء المهاجرين أو حجم الهجرة العائدة من الدول العربية ، والمتوفر من بيانات حول هذه الجوانب عبارة عن تقديرات إنطباعية أو تصورية من جهة ، وتفتقر إلى الأدلة الإحصائية القاطعة من جهة أخرى .

ويبدو أن ثمة صعوبات أساسية تواجه أية محاولة لمعرفة العدد الحقيقى للمهاجرين من مصر، فلا تتوافر بيانات عن العدد الفعلى للمهاجرين فى لحظة زمنية معينة ، وما يمكن أن يتوفر يدور حول عدد العابرين للحدود ، أو عدد تصاريح العمل فى الخارج فى فتره زمنية معينة[1] .

---

(١) نادر فرجانى ، **الهجرة الى النفط** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ ص ٥٣ .

بيد أننا لانستطيع الإعتماد على هذه البيانات فى استخلاص الحجم الحقيقى للمصريين العاملين بالخارج إذ كثيراً ما تكون الأسباب التى تعطى عند مغادرة البلاد غير واقعية أو مختلفة عن الهدف الحقيقى للمغادر ، فقد يعطى المغادر سببا للسفر فى العلاج أو السياحة بينما يكون مقصده الحقيقى هو العمل ، كذلك لانستطيع الإعتماد على بيانات تصاريح العمل المفتوحة فى فترة زمنية معينة ، حيث لم يشترط الحصول على تصريح للعمل فى الخارج من فئات غاية فى الأهمية بين المهاجرين للعمل حتى وقت قريب مثل فئات الحرفيين والعاملين لدى الأفراد أو لحسابهم الخاص والعاملين بالهيئات العربية والدولية فضلا عن تنامى ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وبالذات المتجهة إلى العراق والأردن والتى لاتشترط تصاريح دخول إليها .

ومن ناحية أخرى ، فإنه نظراً لأن الهجرة للعمـــل بالخارج هى فى الأساس هجرة مؤقته ، وتتميز بمعدل دوران متسارع ، وفى إطار عدم توافر بيانات حول متوسط الإقامة فى الخارج لدى المهاجرين لندرة الدراسات الميدانيه فى هذا المجال ، فإنه يصعب تتبع وقياس حجم التدفقات السنوية للهجرة الخارجية فى نقطة زمنية معينة .

وأيا كانت الصعوبات التى تواجه محاولات الباحثين للتوصل إلى الحجم الحقيقى للمصريين العاملين بالخارج ، ومع تناقض التقديرات الرسمية وغير الرسمية فى هذا المجـال ، فإن ثمة إجماع على أن معدل هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ، قد ارتفع بشدة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، إستجابة لزيادة الطلب من جانب الدول العربية المصدرة للنفط على أثر الزيادة المفاجئة فى إيرادات هذه الدول[١] .

---

(١) جلال امين والبزابيث عونى ، **هجرة العمالة المصرية** ، مركز البحوث للتنمية الدولية تقرير بحثى رقم ١٠٨ — أ يناير ١٩٨٦ ص١ .

ومع عدم توافر بيانات قاطعة تدعم هذا الرأى ، إلا أن « محمود عبد الفضيل » أشار إلى ضآلة حجم الهجرة من مصر قبل ١٩٧٣ وأوضح أن عدد المصريين العاملين فى الخارج عام ١٩٠٥ لم يتجاوز (١٠٠٠٠٠) شخص يعمل معظمهم فى الدول العربية كمدرسين ومهنيين[1] .

ومع أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قد بدأ منذ عام ١٩٦٨ يصدر تقارير حول حركة السكان عبر الحدود ، تتضمن أعداد المصريين المسافرين من مصر فى كل عام ســواء بغرض الهجرة الدائمة أو المؤقتة ، إلا أنها لم تتضمن أية بيانات عن رصيد المصريين بالخارج بإستثناء عام ١٩٧٣ حينما حـدد تقرير الجهاز عــــدد المصريين العاملين فى البلاد العربية بـ(٣٥٠٠٠)[2] . وهو التقدير الذى يتباين مع تقدير « بيركس وسنكلير وسوكنات » ، عن عـدد المصريين بالخارج فى نفس عام ١٩٧٣ ، والذى يصل بعدد المصريين المتواجدين بالخارج إلى (١٦٠٠٠٠) شخص[3] . ويبدو بوضوح أن التناقض فى التقديرين يعود فى الأساس إلى أن تقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء يعنى بعدد المصريين العاملين فى الدول العربية ، بينما يتحدث تقدير بيركس وسنكلير وسوكنات عن عدد المصريين العاملين وغير العاملين بالخارج .

إن التقدير الذى يقدمه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن

---

(١) محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ص ٢١ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، حركة السكان عبر الحدود ، ١٩٧٣ .

(٣) انظر فى ذلك :

Birks & othere, The Demand For Egyption Labaur Abroad in Richards, A. & Martin, P., (eds) : Migration Mechanization and Agricuitural Labour Market in Egypt, Auc Press, 1983, P. 118 .

عدد المصريين العاملين فى الدول العربية عام ١٩٧٣ قد قام على أساس تصنيف المصريين المغادرين إلى الدول العربية إلى المغادرين من الحكومة والقطاع العام ، البعثات الدبلوماسية ، الحاصلين على تصاريح بالعمل أو تصاريح الأمن ، المسافرين للبحث عن عمل ، والمسافرين لأغراض أخرى (مثل السياحة أو الحج) وطبيعى أن يتوقف واقعية التقدير الإجمالى لعدد المصريين العاملين بالدول العربية على مدى صحة فئة المسافرين لأغراض أخرى حيث كثيراً مالا يعلن المسافر عن نية العمل فى الخارج وهو الأمر الذى دعا بعثة منظمة العمل الدولية إلى اقتراح إضافة نسبة (٢٠٪) من عدد المسافرين لأغراض أخرى إلى عدد المسافرين الذين أعلنوا عن نيتهم للعمل بالخارج وذلك بغرض الوصول بتقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٧٣ إلى تقدير أكثر واقعية هذه الإضافة تجعل حجم التدفق الإجمالى للهجرة المؤقتة يصل إلى (٢١٩٤٥٣) شخصا فى عام ١٩٧٣ أى مايقرب من أربعة أمثال عددهم فى عام ١٩٦٨[1] .

وبعد عام ١٩٧٣ تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، أدت إلى اتساع نطاق تيار هجرة العمالة المصرية للخارج ، ففى أعقاب انتهاء حرب أكتوبر وأزمة النفط ، زادت العائدات المتحصلة للدول العربية النفطية زيادة سريعة ، نتيجة للزيادة السريعة والمتتالية فى أسعار البترول ، فقد ارتفعت هذه الأسعار خلال خمس سنوات لأكثر من اثنى عشر مثلا بحلول عام ١٩٧٥ هذه الزيادة الكبيرة فى دخول الدول العربية النفطية ، أوجدت حالة من التباين الشديد فى درجة اليسر الإقتصادى

---

(١) جلال امين والبزابيث عونى ، **مرجع سابق** ص ٣ .

داخل المنطقة العربية مما أدى إلى قيام تيار هجرة كبيرة إلى منابع النفط في نفس الوقت إتجهت الدولة في مصر - لأسباب سوف نتناولها فيما بعد - إلى تشجيع الهجرة الخارجية للأفراد في إطار التوجهات الجديدة وسياسة الانفتاح الذي أعلنت عنها الحكومة في تلك الفترة .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من الإعتقاد باتساع نطاق تيار هجرة العمالة للخارج بعد عام ١٩٧٣ ، إلا إننا لانجد بيانات تدعم لنا هذا الإعتقاد . فقد توقف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن إصدار التقارير السنوية التي إعتاد إصدارها منذ عام ١٩٦٨ عن حركة السكان عبر الحدود واقتصرت تقاريره على الهجرة الدائمة للمصريين من واقع البيانات الواردة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية والتي تشير إلى تناقص أعداد المصريين المهاجرين هجرة دائمة بعد عام ١٩٧٣ بالمقارنة من قبل[١] .

وتشير بيانات تعداد السكان لعـــام ١٩٧٦ ، إلى أن عدد السكان المصريين بالخارج ليلة التعداد يبلغ (١٤٢٥٠٠٠) نسمة[٢]، وهو مايعادل (٣٫٨٪) من السكان المصريين في ذلك العام . وواضح أن هذا التقدير يحيطه كثيرا من الغموض فهو تقدير مطلق لايسمح لنا بأن نعرف معدلات النشاط السائدة بين السكان في الخارج . ومن ثم حجم القوة العاملة منها حيث لم يشر التعداد إلى ذلك . كما لم يشر التعداد إلى توزيع هؤلاء المقيمين بالخارج وفقا لفئاتهم الوظيفية أو المهنية أو حتى توزيعهم

---

(١) راجع سلسلة اصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء حول الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر ابتداء من عام ١٩٧٢ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العـــام للسكان ، اجمالي الجمهورية ، المجلد الثاني ، ١٩٧٨ ص ٢٨ .

الجغرافى ، كما لايشير إلى خصائصهم الإجتماعية من حيث السن والنوع بل ولم يشر التعداد إلى كيفية التوصل إلى هذا التقدير[١] .

وإزاء عدم توافر بيانات رسمية دقيقة ومنضبطة يمكن الإعتماد عليها حول الحجم الحقيقى للعمالة المصرية بالخارج ، فليس أمامنا سوى إستعراض بعض التقديرات التى أوردها بعض الباحثين والهيئات المعنية على ما قد يلاحظ عليها من تناقض وإختلاف واعتماد على التخمينات النظرية التى يعوزها البرهان الواقعى .

فقد قدرت دراسة « سراج الدين وسوكنات وبيركس وسنكلير » عدد العمال المصريين فى الأقطار العربية النفطية فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٣٥٣ ألف عامل أى بنسبة (٣٤٫٦٤ ٪) من إجمالى العمال العرب الوافدين فى هذه الأقطار والبالغ عددهم ١٫٠٩ مليون عامل[٢] . فى حين نجد أن تقديرات مشروع الهجرة لمنظمة العمل الدولية، والتى تقوم على أساس البيانات المجمعة من الدول المستقبلة للعمالة المصرية ، مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات الهجرة المصرية إليها تصل بأعداد السكان المصريين المهاجرين إلى عشر دول عربية عام ١٩٧٥ إلى (٦٥٥٠٥٩) مهاجرا ،

---

(١) محمد ابراهيم طه السقا ، **هجرة العمالة المصرية المؤقتة واثارها على هيكل العمالة فى جمهورية مصر العربية** ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ، يناير / مارس ١٩٨٤ ص ٥٠ .

(٢) انظر فى ذلك :

Ismail Serageldin & others, **Some issues Related to Labour Migration in the Middle east and North Africa,** The Middle east jauranal, Washington, D.C., The Middle east institute, Vol, 38, No;4 1984; P 639.

بلغت أعداد العمال المشتغلين بينهم إلى (٣٩٧٥٤٥) مهاجراً[١] . وهو مايعنى أن نسبة العاملين إلى إجمالى عدد المهاجرين تصل إلى (٦١ ٪) .

فإذا تجاوزنا أعوام (١٩٧٥ - ١٩٧٦) نجد أن دراسة « محمود عبدالفضيل » ، تقدرعدد المصريين العاملين فى الأقطار النفطية عام ١٩٧٧ بحوالى ٦٠٠ ألف عامل بنسبة (٢٨,٢ ٪) من إجمالى العرب الوافدين فى هذه الأقطاروالبالغ عددهم ٢,١٢٦ مليون عامل[٢]. وفى دراسة أخرى لنفس الكاتب بالاشتراك مع ابراهيم سعد الدين ، نجد أن عدد العمال المصريين فى الأقطار العربية النفطية يصل لديهم إلى (٧٣٢,٥) ألف عامل عام ١٩٨٠ يشكلون نسبة (٤٠,٣ ٪) من إجمالى العمال العرب الوافدين إلى هذه الأقطار[٣] ، فى حين لم تتجاوز تقديرات بنت هانس « وسمير رضوان » لعدد العمال المصريين فى الدول العربية النفطية عام ١٩٨٠ نصف مليون عامل فقط[٤] ، وهو أمر يوضح إلى حد تناقض تقديرات الباحثين لحجم العمالة المصرية بالخارج حتى لنفس العام .

ويمكن أن نلمس هذا التناقض بوضوح أكثر ، إذا ما حاولنا مقارنة التقديرات المختلفة لعدد العاملين بالخارج لنفس عام ١٩٨١

---

(١) انظر فى ذلك :
Birks, J. & Sinclair, C., **International Migration and Development in the Arab Region**, ILO, Geneva, 1980, P 134.

(٢) محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، **مرجع سابق** ص ٣٠ .

(٣) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، **انتقال العمالة العربية ، المشاكل ، الاثار ، السياسات** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ص ٧٠ .

(٤) بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير ، مصر فى الثمانينات — دراسة فى سوق العمل ، جنيف منشورات مكتب العمل الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ص ١٢٨ .

فقد بلغ هذا التقدير لدى « نازلى شكرى » إلى ٢مليون مصرى[1]. وهو يتفق مع التقدير الذى أعلن عنه « نادر فرجانى » فى كتابه الهجرة إلى النفط، فى حين وصل هذا التقدير وفقا لبيانات المجالس القومية المتخصصة إلى ٨٣١ ألف عامل فقط[2]. وفى وثيقة الخطة الخمسية (١٩٨٢ -- ١٩٨٧) المنشورة فى نوفمبر ١٩٨٢ ، تراوح هذا التقدير بين ١,٧٥٠٠ - ٢ مليون شخص فى الوقت الذى رفعت فيه بيانات وزارة الخارجية هذا الرقم إلى ٣,٣٨١ مليون شخص[3].

ويبدو أن التناقض فى هذه التقديرات يعود إلى عدم اتفاق الباحثين على وحدة القياس . فهل التقدير يقتصر فقط على عدد المصريين العاملين فى الخارج أم يمتد ليشمل إجمالى عدد المصريين العاملين وغير العاملين بالخارج ، وهل التقدير يشمل جميع العاملين فى الخارج أم يقتصر على الدول العربية النفطية ؟ ومع ذلك يظل أساس التناقض — فى رأينا — كامن فى ندرة قاعدة البيانات الواقعية واعتماد الباحثين على التخمينات والإنطباعات الذاتية فى محاولاتهم تحديد حجم العمالة المصرية بالخارج .

وإذا مضينا مع البيانات الرسمية الصادرة من الوزارات والهيئات المختلفة تظل سمة التناقض واضحة ، بل تنقلب إلى فوضى واضحة ، فقد أعلن

---

(١) أنظر فى ذلك :

Nazli Soukri, **Migration in the Middle East Transformation, Policies And Process,** Published by Cairo University & M.I.T., July 1983, Vol.1, Table 307.

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، **اقتصـاديات مدخرات المصريين** العاملين بالخارج ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٨١ .

(٣) محمد شفيق ، **الهجرة الخارجية المصرية** ، بحث مقدم الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، يناير ١٩٨٤ ، المجلد الاول ، ص ٢ .

رئيس الجمهورية فى أحد خطاباته فى منتصف نوفمبر ١٩٨٥ ، أن عدد أبناء مصر العاملين بالخارج يزيد على المليونين ونصف المليون[١] . وبعد أسبوع واحد تقريبا من هذا الخطاب نشرت جريدة الأهرام نقلا عن إحصاءات وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين فى الخارج بأن عددهم يصل إلى أربعة ملايين ونصف مليون مصرى ، بل وتؤكد الجريدة أن عدد المصريين العاملين فى الخارج هم فى الحقيقة ضعف هذا العدد[٢] . فى حين أن بيانات تعداد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ١٩٨٦ ، تضمنت تقديراً لايتجاوز بمقتضاه جملة المصريين بالخارج عن ٢,٢٥ مليون شخص .

ويذكر « نادر فرجانى » أن أغلب التقديرات السابقة لحجم العمالة المصريه مالت إلى الخطأ لأعلى ، وأن موطن الخطأ الأكبر كان ومايزال عدد المصريين العاملين الموجودين بالعراق الذى لم تتوافر عنه أبداً بيانات موثوق بها ، وإنما كان دائما عرضة للمبالغة والتهويل إلى حد أن أحد الكتاب ذكر أن عدد المصريين فى العراق وحده يقرب من الثلاثة ملايين عامل[٣] وهو أمر يفوق كل التقديرات التى تحدثت عن عدد المصريين العاملين فى الدول العربية مجتمعة .

وإذا كانت المحاولات التى عرضنا لها آنفا ، لاتقوم على أدلة كافية وتميل إلى المبالغة حينا وإلى التهويل حينا آخر ، وتقع غالبيتها فى دائرة الظن

---

(١) انظر خطاب الصحوة الكبرى ، جريدة الاهرام فى ١٩٨٥/١١/١٤

(٢) جريدة الاهرام فى ١٩٨٥/١١/٢٢ .

(٣) نادر فرجانى ، **سعيا وراء الرزق** ، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل فى الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠ .

والتخمين ، فإن الساحة لا تكاد تخلو من محاولات واقعية لتقدير حجم المصريين العاملين بالخارج ، ولعل أحدث هذه المحاولات وأقربها واقعية هى التى قام بها د نادر فرجانى ، من خلال مسح ميدانى موسع للهجرة فى مصر ، ووفقا لبيانات هـذا المسح ، فإن عدد المهاجرين للعمل فى بداية عام ١٩٨٥ كان مليون و ٢١٠ آلاف فرد ، يرافقهم ٢٥٩ ألفا ويزورهم خمسة آلاف وإن الحجم الـكلى للهجرة للعمل من مصر خـلال الفترة المرجعية للبحث (٧٤ - ١٩٨٤) ، هو ثلاثة ملايين ونصف مليون فرد(١) .

وأيا كانت درجة مصداقية هذا التقدير ، وما قد يثار من ملاحظات حول الطريقة التى اتبعت فى تقديره ، فإن الحجم الحقيقى لهجرة العمالة المصرية للخارج — فى تقديرنا — أكبر من ذلك بكثير ، وذلك بسبب الطبيعة الدائرة للهجرة العمالية(٢) . حيث أنه عند عودة هؤلاء العمال أو بعضهم ، فإن آخرين من المصريين يحلون محلهم وهكذا يتسع نطاق الهجرة ليشمل عدد أكبر من أى رقم يمـكن تحديده لعدد المصريين الذين تأثروا مباشرة بالهجرة فى نقطة زمنية معينة . فإذا أخذنا فى الإعتبار أن كل فرد مهاجر عضوا فى أسرة متوسط عدد أفرادها خمسة أفراد ، لارتفع رقم المصريين المتأثرين بالهجرة إلى مايقرب من ١٤ مليون نسمة . وإذا كانت المصاحبات الإجتماعية والإقتصادية للهجرة لا تتوقف عند الأفـــراد المهاجرين أو أسرهم فقط ، وإنمـا تمتد إلى الأفراد الآخرين ولو بصورة

---

(١) نادر فرجانى ، سعيا وراء الرزق ، **المرجع السابق** ص٨٠ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، **الآثار الاجتماعية والسياسية لعـودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية** ، مجلة التعاون ، مجلس التعـاون لدول الخليج العربى ، العدد العاشر ، ابريل ١٩٨٨ ص ١٠٨ .

غير مباشرة، لأدركنا كيف يمتد حجم هذه الظاهرة ليشمل كافة قطاعات الشعب المصرى تقريبا .

ومع كثرة الكتابات حول عودة كبيرة متوقعة فى أعقاب انخفاض أسعار البترول، واتجاه الدول النفطية إلى تقليص مشروعاتها التنموية والإستغناء عن العديد من العمالة الأجنبية وبالذات غير الماهرة منها ، فلم تظهر دراسة حتى الآن تهدف إلى تقدير واقعى لحجم هذه العودة ، وإن كان ثمة محاولة قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إطار بحث الأسر المعيشية للتعرف على خصائص المهاجرين العائدين[1] .

ومع ذلك تبقى المحاولة الوحيدة والأكثر جدية التى قام بها « نادر فرجانى » والتى قدر خلالها الحجم المتوقع لعودة العمالة المصرية من الخارج خلال الفترة من ١٩٨٥ — ١٩٨٩ بما يقرب من ١٠٠ ألف مهاجر فى السنة[2] ومع أن هذا التقدير يبدو أكثر واقعية ويقل كثيراً عن المبالغات الصحفية والتى تصل بحجم هذه العودة أحيانا إلى نصف مليون عامل فى السنة[3] . فإن التقدير الذى قدمه « فرجانى » كان يتطلب عدة سيناريوهات لاحتمالات العودة فى ظل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى كل من مصر والبلدان المستقبلة للعمالة المصرية ، وذلك بدلا من اعتماد التقدير الذى قدمه على سيناريو واحد فقط ، والمثال الواضح هنا يكمن فى حالة العراق ، فقد بنى « فرجانى » تقديراته على أساس استمرار الحرب العراقية الإيرانية ، بينما تشير الشواهد الحالية إلى توقف هذه الحرب ، ومن المؤكد أن لذلك

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، خصائص الهجرة العائدة فبراير ١٩٨٨ .

(٢) نادر فرجانى ، سعيا وراء الرزق ، **مرجع سابق** ص ٢٤٩ .

(٣) جمال زايدة ، نهاية موسم الهجرة الى الخليج ، مجلة الأهرام الإقتصادي العدد ٩١٧ ، أغسطس ١٩٨٦ ص ص ٢٠ — ٢٥ .

تأثيرات واضحة على الطلب العراقى للعمالة المصرية وهو أمر تؤكده أحدث البيانات المتوفرة عن عدد المصريين الموجودين بالخارج .

فإذا كان « نادر فرجانى » قد قدر عدد المصريين فى بداية عام ١٩٨٥ بمليون و٢١٠ آلاف فرد ، وأنه يتوقع عودة صافية للمصريين العاملين بالخارج خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩ بما يقرب من ١٠٠ ألف سنويا فإن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المستقاه من بحث الأسر المعيشية حتى ١٩٨٧/٣/٣١ ، تشير إلى أن عدد المصريين العاملين بالخارج وصل إلى ١,٩٦٤ مليون فرد أى مايقرب من ٢ مليون فرد[١]. وتشير أحدث الإحصائيات أن إجمالى عدد العمال المصريين الذين تم التعاقد معهم للعمل بالخارج خلال عام ١٩٨٧ بلغ (٤٢١٩٨١) عامل من بينهم (٢٣٢٠٩٠) عامل تم التصريح لهم بالعمل بالخارج لأول مرة بنسبة (٥٥٪) و (١٨٩٨٩١) عامل تم تجديد عقودهم بنسبة ٤٥٪ من حجم التعاقدات خلال هذا العام[٢]. وهو أمر يناقض كافة التوقعات التى أشارت إلى تناقص حجم العمالة المصرية بالخارج .

خصائص هجرة العمالة المصرية :

ولنحاول أن نتبين أهمية هذا الحجم الكبير من المهاجرين للعمل

---

(١) انظر فى ذلك :

عبد اللطيف الهنيدى ، **المصريون المتواجدون فى الخارج** ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، فبراير ١٩٨٨ ص٢ .

(٢) محمد عبد الفتاح عبد المجيد ، **دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة واتجاهاتها** ، المؤتمر الاقليمى لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المنعقد فى الفترة من ٥ — ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

بالخارج من خلال مناقشة خصائص هؤلاء المهاجرين ، والسمة الأساسية التى تطالعنا فى هذا الإطـار ، هى الطبيعة الإنتقائية للهجرة من حيث أن المهاجرين لايكونون عادة عينة نمطية للمجتمع الذى يفدون منه ، فهم فى غالبيتهم من الذكور ، ويتركزون فى فئة العمر (٢٠ — ٥ عاما) وهى الفئة الأكثر فعالية فى النشاط الإجتماعى — الاقتصادى ، والأكثر تعلميا ورغبة فى التغيير[1] .

على أن إحـدى الدراسات الميدانية التى أجريت حول هجرة العمالة المصرية ، قد انتهت إلى أنه على الرغم من وجود انتقائية واضحة لتيار الهجرة للعمل فى مصر ، إلا أنها كانت بعيدة عن الإنتخاب الشديد لأكثر عناصر قوة العمل تأهيلا ، وأن غالبية المهاجرين كانوا من غير المؤهلين ، وأن أكثر من ثلثيهم كانوا يعملون بالمهن الزراعية والعمالة العادية قبل الهجرة[2] . وهى جوانب سوف نناقشها تفصيلا فيما بعد .

وأياً كانت درجة الإنتقائية التى اتسمت بها ظاهرة الهجـــرة ، فإن هجرة العمالة المصرية للخارج قد تميزت ببعض الخصائص العـامة الأخرى منها :

١ — ارتفاع معدلاتها السريعة من عام لآخر وعلى جميع المستويات من حرفيين وموظفين وشاغلى وظائف عليا ومهنية . فقد تزايد حجم العمالة المصرية بالدول العربية كما أوضحنا من قبل من ١٠٠ ألف مواطن عام ١٩٦٥ إلى ما يقرب من ٢ مليون فرد عام ١٩٧٨ .

٢ — تميزت هجرة العمالة المصرية للخارج بالإرتفاع النسبى الكبير

---

(١) نادر فرجانى ، الهجرة الى النفط ، **مرجع سابق** ص ٥٨ .

(٢) نادر فرجانى ، سعيا وراء الرزق ، **مرجع سابق** ص ٩٧ .

فى معدل دورانها ، حيث تشير البيانات أن النسبة الغالبة من المهاجرين المصريين تراوح معدل إقامتهم بالخارج بين ٢,٥ — ٣ سنوات قبل السبعينات ووصلت فيما بعد عام ١٩٧٣ إلى ٣ — ٦ سنوات بالنسبة للمعارين . أما أصحاب العقود الشخصية فكانت ٧ سنوات فأكثر ، وهو الأمر الذى يظهر تباين أنماط الهجرة على امتداد الفترات الزمنية المختلفة .

٣ — تزايد الإقبال على الهجرة والإتجاه إليها بإعتبارها المخرج والحل المتاح لما يواجهه المواطن من صعاب فى تدبير أمور حياته اليومية ، واتباع طرق غير مشروعة أحيانا للسفر والبحث عن عمل ، مما يشير إلى أن قيمة الهجرة للخارج أصبحت قيمة راسخة بل وتتربع على سلم القيم وأولويات التفضيل لدى قطاعات عريضة من أبناء المجتمع المصرى .

٤ — بروز دور التعاقدات الشخصية ومكاتب التسفير والقطاع الخاص طرفا فى تصدير العمالة المصرية .

٥ — اختلفت سياسة الدولة إزاء الهجرة فى الستينات عنه فى السبعينات والثمانينات ففى فترة ما قبل الإنفتاح الإقتصادى ، كان هدف الدولة المساهمة فى مساعدة الأقطار العربية حتى أن الحكومة كانت تساهم بدفع جانب من مرتبات المعارين ، أما فيما بعد ، فقد استهدفت الخروج من الأزمة الإقتصادية ، والتخلص من العمالة الزائدة ، ودعم سياسة الإنفتاح على الخارج التى تبنتها الدولة ، واتخذتها شعاراً لها منذ بداية السبعينات[1] .

---

(١) عمرو محى الدين ، ورمزى زكى ، الاهرام الاقتصادى العدد ٦٨٥ مارس ١٩٨٢ .

٦ — أن الظاهرة تمس ماسا مباشراً كافة الوحدات المجتمعة على المستوى المجتمعى، الفرد، الأسرة، المجتمع المحلى، والمناطق والشرائح الاجتماعية - الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومى، بل إنها تمتد أيضا إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى القومى والدولى ويعنى ذلك، أن دراسة الهجرة، تمتد لتشمل تخصصات إنسانية فى الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، وعلم النفس، والإعلام وغيرها.

٧ — اقترنت الزيادة الكبيرة فى معدل هجرة العمالة المصرية زمنيا ببدء تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى، بحيث ارتبط فى الذهن العام لدى العديد من الباحثين أن الهجرة هى دعامة الانفتاح[1] والعكس بالعكس ويترتب على ذلك تداخل الآثار المترتبة على كل من الهجرة وتطبيق سياسة الانفتاح، بحيث يصعب الفصل بينهما من ناحية، وتأثر رؤية الباحثين وتقيماتهم لوقع الهجرة على المجتمع بموقفهم الفكرى من سياسة الانفتاح ومدى تأييدهم أو معارضتهم لهذه السياسة من ناحية أخرى.

ووفقا لبيانات مسح الأسر المعيشية، الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[2]، فإن الجزء الأكبر من المهاجرين الذين ينتقلون للعمل فى الخارج هم من بين الذكور حيث لم تتجاوز نسبة الإناث المتواجدين خارج مصر وفقا لهذه البيانات عن(٨و١٠٪) فقط، وتتدنى هذه النسبة، إذا ما حاولنا إجراء هذه المقارنة على مستوى المناطق الجغرافية، حيث تبلغ النسبة فى الريف (٩و٩٧٪) للذكور، (٢,١٪)

(١) نادر فرجانى، الهجرة الى النفط، **مرجع سابق** ص ٤٦.

(٢) عبد اللطيف الهنيدى، المصريون المتواجدون بالخارج، **مرجع سابق** ص ٤ جدول رقم (١).

للإناث. ويفسر ذلك بإقبال الذكور على العمل فى الخارج أكثر من الإناث إلى جانب أن نسبة كبيرة من الذكور يفضلون عدم اصطحاب زوجاتهم معهم عند السفر، وبالذات فئة العمال اليدويين، ولهذه السمة من سمات الهجرة المصرية، أهمية كبرى عند مناقشة وقع الهجرة على المجتمع حيث أنها تعنى أن هجرة الذكور للعمل بالخارج لفترة قد تطول أو تقصر يضطر الإناث إلى القيام بدور أساس وأكثر فى الإنتاج، وفى الإشراف على شؤون الأسرة وتصريف أمورها بما فى ذلك بطبيعة الحال تربية الأطفال وتنشئتهم فى غياب الأب وإشرافه[1] وهو ما دعا عدداً من الكتاب إلى الحديث عن ظاهرة « تأنيث » الأسرة المصرية باعتبار أن ذلك من أهم الآثار التى تترتب على نزوح العمال للعمل فى الخارج فضلا عن تردى وظيفة التنشئة الاجتماعية للأسرة المصرية[2] .

وتشير البيانات إلى أن النسبة الغالبة من المصريين المتواجدين بالخارج تقع فى الفئة من (٢٥ — ٣٠) سنة بنسبة (٢٣,٩٪) تليها فئة العمر (٣٠-٣٥) سنة بنسبة (٢٠,٥٪) ، ثم الفئة من (٣٥ - ٤٠) و (٤٠-٥٠) بنسبة (١٦,٦٪)، (١٥,٦٪) على التوالى .

فى حين لم تتجاوز نسبة من يعمل بالخارج فى فئة العمر أكثر من ٦٠ سنة (١٪) ، بما يعنى أن الغالبية العظمى من المهاجرين تنحصر فى الفئة من

---

(١) انظـــــر فى ذلـــك :

Hind Khattab & Eldaei F.S., Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the role of women, Population counciel Regional paper, No, 16, March; 1982; P 41.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٩٨ ، مــارس ١٩٨٤ ، ص ص ٣ — ٢٤ .

(٢٠ - ٥٠) ، وهى سن العمل والمرحلة العمرية الأكثر فاعلية فى النشاط الاجتماعى - الاقتصادى والتى يشكل أفرادها المكون الأساسى فى تحديد إمكانيات التغير الاجتماعى والسياسى فى المجتمع . مما يضفى أبعاداً عميقة لموضوع هجرة العمالة المصرية وما تتركه من تأثيرات فى المجتمع المصرى.

وتوضح بيانات بحث الأسس المعيشية المشار إليه حول الحالة التعليمية للمهاجرين للعمل خارج مصر ، أن النسبة الغالبة من الأفراد على مستوى الجمهورية من الأميين بنسبة (٣١٪) تليها بعد ذلك الأفراد الذين يحملون شهادة متوسطة وفوق المتوسطة بنسبة (٢٥,٧٪) ثم شهادة جامعية فأعلى بنسبة (٢٣,٧٪) ، ولم تتجاوز نسبة من يقرأ ويكتب أو معه الابتدائية والإعدادية نسبة (١٢,٧٪) و (٦,٩٪) على الترتيب وإذا دققنا النظر فى البيانات ، نجد أن النسبة الغالبة من الأميين تأتى من الريف بنسبة (٧٧,٦٪) بينما تأتى النسبة الغالبة من حاملى الشهادة الجامعية فأعلى من الحضر وبالذات مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية والوجه البحرى بنسبة (٨٨,٨٪) . والملاحظ على هذه البيانات أنه فى حين أن نسبة الأمية على مستوى الجمهورية تصل إلى (٥٦٪) نجدها تنخفض بين الأفراد المهاجرين إلى (٣١٪) ، كما أن نسبة حملة الشهادة الجامعية وأكثر أعلى بكثير من النسبة التى تشير إليها بيانات التعداد الأخير للجمهورية ، وهو أمر يوضح الطبيعة الانتقائية لهجرة العمالة المصرية .

ويلاحظ أن المهاجرين للعمل من مصر، يغطون كل مستويات المهنة والمهارة ، فعلى سبيل المثال ، تشير بيانات بحث الأسر المعيشية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أن النسبة الغالبة من المهاجرين هم من العاملين فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر بنسبة (٣٠,٣٪) يليهم عمال الإنتاج والنقل والفعلة والعتالون بنسة (٢٧,٣٪) ثم تأتى الفئة

الثالثة على الترتيب من حيث الأهمية وتتحدد فى أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم ، وتصل نسبتها إلى (٢٦,٥٪) فالقائمون بالأعمال الكتابية (٧,١٪) والعاملون بالخدمات (٣,٢٪) وعمال البيع (٣,١٪) فالمديرون الإداريون ومديرو الأعمال بنسبة لم تتجاوز (٠,٥٪) وطبيعى أن تتباين توزيعات المهن للمهاجرين وفقا للمناطق الجغرافية المختلفة حيث نجد أن النسبة الغالبة من عمال الزراعة تأتى من الريف بنسبة (٦٣,٧٪) فى حين أن النسبة الغالبة من أصحاب المهن الفنية والعلمية والمديرون الإداريون ومديرو الأعمال تأتى من الحضر بنسبة غالبة ومتميزة إلى حد كبير .

وجدير بالذكر ، أن هذا التوزيع المهنى للمهاجرين يختلف تماما عن التوزيع المهنى لقـــوة العمل المصرية كـكل ، حيث يتركز الأول فى الحلقات الأعلى من السلم المهنى والمهارى . وهذا يعنى سحب الهجرة للعديد من الكفاءات والمهارات من سوق العمل المصرية ـ وهو ماسوف نناقشه تفصيلا عند تناول وقع الهجرة على المجتمع فيما بعد .

وتهدف حركة المصريين للهجرة خارج البلاد فى معظمها إلى العمل لتحسين الظروف المعيشية من خلال الحصول على دخل أكبر من بلاد الاستقبال، حيث تشير البيانات المستقاه من البحث المشار إليه إلى أن (٩٠,٦٪) من المتواجدين خارج مصر ، كان بسبب العمل وترتفع النسبة إلى (٩٨٪) إذا أضفنا إليهم نسبة المرافقين لهم فى حين لم تتجاوز نسبة المتواجدين فى الخارج لسبب الدراسة والعلاج عن (٠,٩٪) .

وتوضح البيانات حول مدة الإقامة بالخارج الطبيعية الدائرية للهجرة ومعدل الدوران المتسارع بين المهاجرين المصريين، بحيث أنها ـ كما أشرنا من قبل ـ تمتد لتشمل قطاعا أوسع من أفراد المجتمع أكبر من الأرقام

التى طرحت حول حجم العمالة المصرية المهاجرة فالنسبة الغالبة من المهاجرين للعمل (٢٢,٩٪) استغرقت فترة بقائهم فى الخارج فترة أقل من سنة تليها المدة من سنة إلى أقل من سنتين بنسبة (١٩,٨٪) ثم المدة من سنتين إلى أقل من ثلاث سنوات بنسبة (١٧,٣٪) وتظل النسبة فى الانخفاض بحيث أن مدة الإقامة فى الفئة من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٤ سنة و ١٥ سنوات فأكثر لم تتجاوز (٤,٦٪) و (١,٨٪) على الترتيب ، ومن الملاحظ أن مدة الإقامة بالخارج للمهاجرين تتفاوت باختلاف المناطق الجغرافية، حيث نجـــد أن مدة الإقامة بالخارج تقل بالنسبة للقرويين بالمقارنة بالمهاجرين من المناطق الحضرية. فنجد مثلا أن مدة الإقامة بالخارج فى الفئة أقل من سنة تصل فى المناطق الريفية إلى (٦٧,٧٪) فى حين لم تتجاوز نسبة (٣٢,٣٪) فى المناطق الحضرية .

وفى جميع الأحوال فإن النسبة الغالبة من المهاجرين الريفيين لا يمكثون بالخارج أكثر من ثلاث سنوات على أكثر تقدير . وهو أمر يوضح الطبيعة المؤقتة لهجرة المصريين بعامة والقرويين بصفة خاصة . فشدة ارتباط القروى بالأرض والأهل ما زالت قائمة ، والغاية من الترحال هو الحصول على قدر من الثروة تعينه على تحسين ظروفه المعيشية والوفاء بمتطلباته المادية الملحة ، وعندما يتحقق هدفه ، أو تضيق به سبل العيش فى بلد المهجر ، فإنه سرعان ما يعود إلى أهله ووطنه .

وتشير البيانات المتاحة أن النسبة الغالبة من المهاجرين للعمل تتجه إلى العراق ومعظمها من عمال الزراعة ويلى ذلك من حيث الأهمية المملكة العربية السعودية ، ثم الكويت والأردن ودول عربية أخرى ، بينما لم

تتجاوز نسبة المصريين المتجهين إلى العمل فى الولايات المتحدة ، وأوربا الغربية والدول الأخرى عن (٤,٤٪)، (٤,٤٪) ، (١,٧٪) على الترتيب من جملة المصريين المهاجرين للعمل بالخارج. مما يوضح أن الجانب الأكبر من الهجرة المصرية يتجه فى الأساس إلى الدول النفطية ، وداخل نطاق المنطقة العربية ذاتها .

فإذا انتقلنا إلى الطرف المقابل ، وحاولنا معرفة خصائص الهجرة العائدة من الخارج والتى كثر الحديث عنها ، ومع ندرة البيانات حول هذه العودة المتدفقة، فإن سمة الانتقائية التى أوضحنا أنها تحكم تيار هجرة العمالة المصرية للخارج . ما زالت هى السائدة فى عودة العمالة المصرية ، حيث تشير التقديرات إلى توقع تراجع سريع للعمالة اليدوية وغير الماهرة والعاملة بوجه خاص فى قطاعات البناء والتشييد والخدمات والاستيراد فى الدول العربية النفطية، وهى القطاعات التى وصلت على ما يبدو فى هذه الدول إلى حد التشبع ويتأثر حجم الإنفاق عليها بانخفاض العائدات النفطية فى حين تشير التوقعات إلى استمرارية الطلب على العمالة الماهرة ، وبالذات فى قطاعات الكهرباء والاتصالات والصحة بسبب قلة مشاركة الوطنيين فى دول الاستقبال فى هذه القطاعات من ناحية وبسبب الحاجة إلى استمرار التوسع فى هذه القطاعات وعدم تأثرها بانخفاض العائدات النفطية من ناحية أخرى .

وتفيد البيانات المستقاه من بحث الأسر المعيشية الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ونشرت نتائجه الأولية فى فبراير ١٩٨٨ حول خصائص المهاجرين العائدين[١] . أن النسبة الغالبة من العائدين

---

(١) راجـــع بالتفصـــيل :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤتمر المصرى لاحصاءات الهجرة الخارجية ٨ — ٩ فبراير ١٩٨٨م.

عودة نهائية كانت من الأميين وأصحاب المهن اليدوية العاملون بالزراعة والفعلة والعتاون الخ ... وهى المهن التى تضيق أمامها فرص العمل بالخارج بانخفاض العائدات النفطية .

وتوضح بيانات البحث المشار إليه ، إلى أن أسباب العودة النهائية للمهاجرين تعود فى جانبها الأكبر إلى أسباب عائلية وحاجة الأسرة إلى المهاجر بنسبة (٣١,٩٪) ، وتزداد قوة هذا السبب فى المناطق الريفية عنه فى المناطق الحضرية حيث تصل فى المناطق الريفية إلى (٦٢,٤٪) من جملة الأسباب المقدمة للعودة من الخارج ، وهو أمر يوضح استمرارية قوة العلاقات العائلية وشدة ارتباط القروى بأسرته وتفضيلها على أية قيمة أخرى حتى ولو كانت تجميع الثروة ، ويلى الأسباب العائلية، انتهاء فترة التعاقد وصعوبة تجديد مدته بنسبة (٢٠,٨٪)، ثم بسبب تخفيض الراتب والمزايا وضيق سبل العيش بدول الاستقبال بنسبة (١٦,٧٪) فى حين لم تتجاوز نسبة العودة بسبب استغناء جهة العمل عن (١٢,٢٪) من جملة أسباب عودة العمالة المصرية من الخارج . ولعل فى هذه البيانات ما يشير إلى رؤية المهاجرين المصريين لموضوع الهجرة وموقفهم إزاءها ودوافعهم من وراء الهجرة . وهو ما سوف نناقشه فى الفصل التالى .

الفصل الثانى

هجرة المصريين للخارج

(الأسباب والدوافع)

الفصل الثانى

هجرة المصريين للخارج (الاســباب والدوافع)

يكشف استعراض الأدبيات المتوافرة حول هجرة العمل الدولية بصفة عامة وهجرة العمالة المصرية بوجه خاص عن غياب تواجد نظرية عامة للهجرة الدولية أو توافر نسق مقولات متسق يمكن أن يخدم أغراض التعميم والتفسير والتنبؤ فى مجال الهجرة الدولية للعمل . ويبدو أن ذلك يعود إلى حد كبير إلى درجة التشابك والتعقيد البالغة التى تحيط بموضوع الهجرة وتعدد العناصر الداخلة فى هـــذا الموضوع وإمتدادها لتشمل جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية ونفسية ... الخ .

وفى إطار غياب الرؤية النظرية الواضحة للموضوع ، جاءت الإجابة على التساؤل التقليدى لماذا يهاجر الناس ، لتكشف عن مداخل عديدة للباحثين فى تفسيرهم لدوافع الهجرة فرجال الإقتصاد ينظرون إلى الموضوع نظرة إقتصادية بحتة، ويطرحون فى ذلك نماذج عديدة منها تحقيق الغايات بإعتباره الباعث أو المحرك الأساسى للهجرة ونموذج جاذبية الأرض والموقع ، ونموذج تكيف قوى العمل ، ونموذج رأس المال البشرى وهكذا وفى جميع هذه النماذج فإن الباعث أو المحرك للهجرة هو الدافع الإقتصادى الذى يستهدف زيادة الدخل وتحسين مستوى الرخاء الإجتماعى وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلا إلى المناطق الأعلى دخلا[1] .

وينظر علماء الإجتماع إلى الموضوع نظرة مغايرة ، حيث يركزون

---

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل .

Gorden F. Dejong & Robert W.,Gardner, Migration decision Making pergamon press, New York; 1984; P 225.

على البعد الإجتماعى ، والسياق البنائى الذى يتخذ فيه الفرد قرار الهجرة ويشيرون فى ذلك إلى دور الأسرة . ومدى ترابط المجتمع وشبكة العلاقات الإجتماعية .

وتأثير هذه العوامل فى إتخاذ المهاجر لقراره بالتحرك أو البقاء[١] .
وفى المقابل فإن علماء النفس يتخذون من الفرد المهاجر وحدة للتحليل ، ويركزون فى ذلك على السمات الشخصية والدوافع السيكلوجية والقيمية التى تدفع بالمهاجر إلى اتخاذ قرار الهجرة .

وقد سعى بايرل « Byerle » إلى تطوير تصورا عاما يدخل فيه الجوانب الإقتصادية والإجتماعية كمتغيرات فاعلة فى العملية ، فهو يتناول الهجرة من منظور رأس مال البشرى ، وهـو التصور الذى يرى أن القرار بالهجرة يأتى كإفراز لمحصلة عائد التكلفة والفروق فى الدخول بين المناطق الجغرافية المختلفة ويدخل فى حساب التكلفة نفقات فرصة العمل ، تكليف الإنتقال ، تكاليف المعيشة بدولة المهجر ، وعلى ضوء حساب ثمن التكلفة بالنسبة للإنتقال يتخذ القرار سواء بالتحرك أو البقاء .

ويرى (بايرل) : أن هذا التصور سوف يكون قاصراً ما لم يدخل فى الإعتبار دور الأسرة فى إتخاذ قرار الهجرة ، وفى هذا الجانب ينبغى التركيز على الدوافع والتوقعات والقيم والوقوف على دور الأسرة فى التأثير على هذه العناصر ، بمعنى آخر أوضح بايرل أهمية سياق الأسرة ، والبيئة الثقافية والإجتماعية كمتغيرات فاعلة إلى جانب الدافع الإقتصادى فى التأثير على قرار الهجرة[٢] .

---

(1) ibid p. 226.
(2) ibid p. 227.

وقد أوضح دى جونج (De Jong) أن ثمة أربعة عوامل أساسية لها علاقة باتخاذ الفرد لقرار الهجرة وهى : المتاح ، المثير ، الدافع ، التوقع ويشير المتاح، إلى ما إذا كان الفرد المعنى بالهجرة تتوافر لديه الإمكانيات التى تتطلبها عملية التحرك ، ولا يعنى هنا فقط الإمكانيات المـــادية ، مثل تكاليف الحصول على فرصة العمل والسفر.. الخ . ولكن أيضاً إمكانيات المعرفة ومدى توفر معلومات لدى المهاجر عن بلد الهجرة، وأحوال المعيشة، وفرص العمل هناك . أما الدافع ، فإنه يؤكد على مدى توافر قوة الموقف أو الباعث الشخصى نحو إتخاذ قرار الهجرة لدى الفرد المهاجر ، ويشير عامل التوقع إلى التقييم الذاتى لصاحب القرار لترجيح الهدف المحقق. فى حين يمثل المثير منظومة عناصر الهجرة التى تشجع أو تعوق بصورة أو بأخرى إتخاذ القرار بالتحرك[1] .

وفضلا عن الدافع الإقتصادى الأساسى من وراء الهجرة فإن بعض الباحثين يشيرون إلى دوافع أخرى للهجرة منها :

١ — لتحسين المستوى التعليمى أو المهارى (أيضا بدافع إقتصادى) .

٢ — للهروب من العنف وعدم الإستقرار السياسى .

٣ — للإلتحاق بالأسرة أو الأصدقاء الذين هاجروا من قبل .

٤ — للبحث عن المعيشة الأفضل والهرب من المناطق التى لا تتوافر بها وسائل الترفيه والخدمات إلى المناطق التى تتوافر فيها وسائل الراحة والتسلية والخدمات[2] .

وأياً كانت الغاية من الهجرة فإن ما يهمنا أن نشير إليه هو أن جانبا

---

(1) ibid p. 228.

(2) Michael p. Todare, Internal Migration in developing countries. international labour office Geneva 1974 P. 66.

كبيراً من الدراسات التى تناولت موضوع هجرة العمالة الدولية بصفة عامة والعمالة المصرية بصفة خاصة تأخذ بالنموذج التقليدى الذى يقوم على العرض والطلب لفهم وتفسير دوافع الهجرة الخارجية وفى تحليل عملياتها. والمنطق من وراء ذلك يتحدد فى أن توزيع الموارد فى المنطقة العربية يتسم بتركز موارد النفط فى بلاد قليلة السكان وأقل تقدما كدول الخليج وليبيا. بينما لا تملك البلاد المزدحمة بالسكان كمصر واليمن من الثروة النفطية إلا القليل ويترتب على ذلك أن التوسع الكبير فى مشروعات التنمية فى البلاد الغنية بالنفط الذى حدث فى أعقاب ارتفاع أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ ، خلق طلبا على العمالة من مختلف المهارات لا تستطيع قوة العمل المحلية بالدول النفطية تلبيته ، وبالتالى ارتفعت أجور العمالة بها مما أدى إلى تدفق العمال من الدول العربية الفقيرة والمزدحمة بالسكان إلى الدول الغنية قليلة السكان التى أخذ إقتصادها فى النمو بسرعة[١] .

ومن أهم عناصر هذه الرؤية ، هو الباعث الذى يحرك المهاجر للسفر إلى الخارج. ففى الدراسة الميدانيه التى قام بها «نادر فرجانى» تحدد الجانب الأكبر من دوافع الهجرة فى أسباب اقتصادية تدور فى غالبيتها حول عدم كفايه الدخل فى مصر والضيق من ظروف المعيشة[٢] . وفى البحث الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حول الأسر المعيشية أشارت البيانات إلى أن الدافع الرئيسى وراء السفر، تحدد فى تفاقم أعباء المعيشة ، ثم توفير نفقات الزواج وتحسين ظروف المسكن ، بنسب تراوحت بين (٥٥,٥ ٪) و (١٩,٢ ٪) و (١٥,٦ ٪) على الترتيب[٣] . ومن

---

(١) جلال امين واليزابيث عونى **مرجع سابق** ص ٣٧ .

(٢) نادر فرجانى : سعيا وراء الرزق **مرجع سابق** ص ١٠٧ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : خصائص الهجـرة المصرية العائدة فبراير ١٩٨٨ ص ١٦ .

هذا المنطلق أيضا ينتهي « عمر محيي الدين » من دراسته للهجرة الخارجية للعمالة المصرية ، إلى أن الباعث الأساسي للهجرة لدى أساتذة الجامعات والعمال غير المهرة على السواء هو الحصول على أجور أعلى من الخارج[1] .

وتخلص « نازلي شكري » من تحليلها للعوامل الكامنة وراء العرض والطلب إلى أن وضع مصر كمصدر أساسي للعمل يعود إلى مزيج خاص من عوامل العرض والطلب[2] . وتحدد ثلاثة عوامل أساسية تساهم في تشكيل بناء عرض العمالة المصرية . وهي : النظام التعليمي الذي ينتج أعداد كبيرة من الخريجين . ، وفرص العمل المحدودة المتاحة داخل مصر أمام الخريجيين . والحجم الكبير للقوة العاملة من مهارات أخرى متاحة للإستخدام ولا تستوعبها سوق العمل المحلية . وفي المقابل فإن ثمة ثلاثة عوامل أخرى تحدد الطلب على العمالة المصرية من جانب الدول العربية النفطية . فأولا يوجد الحافز المادي وفرص العمل بهذه الدول بعد تزايد دخولها النفطية وبدء مشروعاتها التنموية ، وثانيا الدور التقليدي الذي كان المصريون يلعبونه دائما في نقل التكنولوجيا الغربية إلى البلاد العربية الأخرى وأخيراً التقارب الثقافي اللغوي بين مصر والبلاد العربية .

ويمكن أن نجد دراسات أخرى تقدم صيغة أو أخرى لنموذج العرض والطلب هذا ، ولا تختلف فيما بينها إلا في العوامل التي تفضل أن تركز عليها من بين عوامل الطلب والعرض كالجوانب السياسية أو التشريعية

---

(١) انظــــر في ذلك .

A:, Mohie El - din : External Migration of Egyption labour Ilo Mission on Employment strategy in Egypt, Back ground paper No., 9, September, 1980 .

(٢) انظــــر في ذلك .

N., chourki : the New Migration in the middle east. Aprobilm for whom? International Migration Revew II. 4. P. 423.

التي تعوق أو تسهل تفاعل قوى العرض والطلب ، وبديهى أن فهماً شاملا للهجرة الخارجية للعمل يقوم على مثل هذا التصور ، لابد أن يتسم بالسطحية والتبسيط الشديد والمخل للأمور ، فهو من ناحية يفسر دوافع الهجرة بعوامل داخلية بحتة ويتجاهل حتى مناقشة التفاعلات البنائية التى أفرزت هذه العوامل كما لا يكشف عن الطريقة التى يعمل بها سوق العمل المهاجر فى المنطقة العربية وما يتسم به من خصوصية خاصة تميزه والفروق المختلفة القائمة بين أنواع العمل المختلفة به . ومن ناحية أخرى فإن هذا التصور يقوم على تجريد السوق الإقليمى من إطاره الأكبر وتقسيم العمل الدولى السائد ومعاملته كما لو كان سوقا مستقلا عن العالم. والمثل الواضح عن أهمية هذا الجانب فى دراسة موضوع الهجرة الدولية هو تأثير العمالة الآسيوية على الطلب على العمالة المصرية غير الماهرة فى منطقة الخليج . وموقف الشركات متعـــددة الجنسيات . والإتجاه إلى تدويل العمل المستخدم وهو ما يكمن فى الحقيقة وراء الإستخـــدام المتزايد لعمال من خارج المنطقة العربية . وفضلا على ذلك فإن هذا الإتجاه فى تفسير دوافع الهجرة يعجز عن الإجابة على التساؤل المشروع : لماذا يهاجر بعض الأفراد ولا يهاجر البعض الآخر رغم تشابه الظروف الموضوعية التى يعمل فى إطارها كل منهما ؟

من الواضح إذن أن هذا المنحنى فى تفسير دوافع الهجرة غير مقنع أو كاف لفهم وتفسير هجرة العمالة المصرية للخارج . ومن ثم فيمكن للمرء أن يرصد إتجاها آخر وإن كان أقل حجما يحاول إرجاع الظاهرة إلى التفاعلات البنيانية فى المجتمع المصرى وانعكاس هذه التفاعلات على ظاهرة الهجرة وذلك على ضوء التغيرات السكانية والاقتصادية والإجتماعية التى شهدها المجتمـــع المصرى فى حقبة السبعينات والتوجهات الأيداولوجية الجديدة وطبيعة خطة التنمية التى تتبناها الدولة . بصورة أخرى ، يرى

هذا الإتجاه أن ثمة قوى اجتماعية وسياسية ساهمت فى إحداث تغير فى السياسة الاقتصادية، وهى السياسة التى سمحت بالتدفق الكبير للعمالة المصرية إلى الخارج فى السبعينات وهكذا يمكن تفسير استجابة العمالة المصرية لزيادة الطلب فى دول النفط الغنية بمجموعة من القوى الداخلية اللصيقة ببنيان المجتمع المصرى ذاته .

ويرى « نادر فرجانى » : أن تزايد ظاهرة الهجرة من مصر تواكبت مع ضعف الناصرية وأنها كانت السند الأساسى لسياسة الإنفتاح الإقتصادى[1] .

ويرى « سعد الدين إبراهيم » : أن ظاهرة الهجرة من مصر قد ترتبت على تفاعل ثلاث قوى داخلية : سكانية واقتصادية واجتماعية[2] .

فعلى المستوى السكانى تعد مصر أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان ويصل معدل النمو السكانى فيها إلى ٢,٣٪ سنويا ، وفى حين تضاعف عدد السكان بها إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان عليه فى بداية القرن ، لم تزد مساحة الرقعة الزراعية إلا بنحو ٢٠٪ ومن ناحية أخرى فإن توافر قوة عمل مؤهلة ومدربة فى مصر يصل إلى ما يقرب من ١٣ مليون شخص يجعل مصر تملك أكبر قاعدة عمالية صالحة للإستخدام بالمنطقة العربية .

وعلى المستوى الإقتصادى ، وفى فترة الستينات ، شهد الإقتصاد المصرى نموا سريعا نتيجة تطبيق سياسة اشتراكية تقوم على إعطاء القطاع العام دوراً قياديا ورئيسيا فى قيادة الإقتصاد القومى فى إطار من التخطيط

---

(١) نادر فرجانى : الهجرة الى النفط **مرجع سابق** ص ٩ .

(٢) S.E., Ibrahim, the New Arab social order west view Press, Boolder, Colorado and Croom Helm, London, 1282; chapter 4.

المركزى وإشتراك العمال فى الإدارة، وقوانين الإصلاح الزراعى، وفرض حد أقصى لإيجارات الأراضى الزراعية والمبانى السكنية، ومع هذا التحول فى الظروف الإقتصادية والإجتماعية لم يكن وارداً أن يهاجر المصريين بأعداد كبيرة إلى الخارج واقتصرت الهجرة فى جانبها الأكبر وقتئذ على إعارة الموظفين الحكوميين للدول العربية والأفريقية، وخضعت لتنظيم دقيق من جانب الدولة يستهدف تحقيق مصالح الدولة فى الخارج وتلبية احتياجات الدولة فى الداخل من القوة العاملة(١).

وفى نهاية الستينات بدأ الاقتصاد المصرى يعانى من صعوبات شديدة وبتولى الرئيس السادات الحكم، بدأ الإعلان عن سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الانفتاح، وتعظيم دور القطاع الخاص والاعتماد على رأسمال الأجنبى، والتراجع عن سياسة التخطيط الاقتصادى وفى إطار هذه التوجهات الجديدة أخذت الحكومة فى تشجيع الهجرة وفك القيود المفروضة حولها.

وعلى المستوى الاجتماعى، تشكلت فى بداية السبعينات قوى اجتماعية حددها «سعد الدين إبراهيم» فى طائفة المتضررين من سياسة فترة الستينات وتضم كبار ملاك الأراضى ورجال الأعمال الرأسماليين الذين ينتمون إلى عهد ماقبل الثورة، وطائفة المنتفعين من السياسة الاقتصادية والاجتماعية لفترة الستينات وتضم فئات المهنيين وكبار التكنوقراط ومديرى القطاع العام، لقد تقابلت مصالح الطائفتين مع مصالح الصفوة الحاكمة الجديدة ووجدوا أن من صالحهم وصالح الاقتصاد المصرى فتح الباب أمام رأس

(١) لمزيد من التفاصيل حول سياسة الهجرة خلال حقبة التسعينات انظر:

A.E., Dessouki, the shift in Egypt,s Migration, Policy, 1952 — 1978, Middle eastern studies 18 : 1, Janwary 1982.

المال الأجنبي والتصالح مع الغرب وتحرير الاقتصاد ويخلص سعد الدين إبراهيم إلى أن تفاعل القوى الثلاثة السكانية والاقتصادية والاجتماعية هو الذى سمح بهذا التدفق الكبير للعمالة المصرية خلال السبعينات(١) .

ويتفق « نادر فرجانى » مع « سعد الدين إبراهيم » فى رد التزايد فى أعداد المصريين المهاجرين للخارج إلى التغيرات فى التوجهات الاقتصادية والسياسية بالدولة فى بداية السبعينات ، ولديه ، أن النظام فى السبعينات وجد أن خروج عدد كبير من الشباب المعبأ معنويا والمثقل بالمشاكل من الجيش بعد انتهاء حرب أكتوبر ، فضلا عن المشاكل الاقتصادية المزمنة أمر يصعب مواجهته والحل الأمثل هو فى التخلص من هذه الفئة عن طريق فتح باب الهجرة ليقوم كل بحل مشكلته الفردية(٢) .

ويرى « عادل حسين » أن فتح الباب بلا ضوابط أمام نزوح قوة العمل المصرية إلى الخارج كان أخطر فى آثاره من فتح الباب بلا ضوابط أمام الإستيراد والإستثمار الأجنبى(٣) . وفى ذلك يعتقد « نادر فرجانى » أن تشجيع الهجرة من مصر على النحو الذى تم به من بداية السبعينات ، كان أحد أهم عناصر مهاجمة البنية الإجتماعية والإقتصادية التى سادت مصر فى الستينات ، وهى البنية التى تأكد فيها ارتباط مصير المصرى بمستقبل مصر أما فتح الباب للهجرة فقد أرسى أسس انفصال المصرى عن بلده كسبيل لحل مشاكله الخاصة بشكل فردى وفصم علاقة المواطنين بالوطن هو المنفذ

---

(١) انظــــر فى ذلــك :
S.E., Ibrahim, op. cit; P 67:

(٢) أنظـــر فى ذلــك :
نادر فرجانى : الهجرة الى النفط ، **مرجع سابق** ص ٦٦ .

(٣) انظر : عادل حسين : **الاقتصاد المصرى من الاستقلال الـــى التبعية ١٩٧٤ — ١٩٧٩** الجزء ٢ ، بيروت، دار الوحدة، ١٩٨١ ص١٠٠ .

الأكيد للتحلل الاجتماعي[1] .

ويضيف لنا « نادر فرجاني » بعداً آخر ، فالهجرة الواسعة النطاق من مصر للعمل بالبلدان العربية النفطية فى السبعينات لم تكن وليدة التغيرات الداخلية التى شهدها المجتمع المصرى من مطلع السبعينات فحسب، ولكن ذلك أيضا تم بضغوط وتشجيع من الخارج ، فقد كانت هذه الهجرة إحدى آليات التبعية العضوية التى قام عليها إرساء دعائم تبعية مصر لمركز النظام الرأسمالى العالمى فى الغرب وأود التوجه التنموى الإستقلالى لمصر الستينات ، فهجرة المصريين بهذه الأعداد يعمل على[2] .

١ — إفراغ البلد من قوى التغيير والقتال ومن هؤلاء الرجال فى سن العمل والحرب .

٢ — فصم عرى العلاقة بين رفاة الوطن ورفاة المواطن ، بحيث يمكن أن يتحقق خلاص المصرى من ضائقته الاقتصادية ، بأن ينسلخ عن المجتمع سواء بالخروج منه أو بالبقاء مع الابتعاد عن المصلحة العامة، ويجد لنفسه حلا فرديا ذاتيا، وبهذا تنتفى إمكانية توحد المصرى مع بلده بحيث تنصرف جهوده عن التغيير المجتمعى كوسيلة لحل مشاكله الذاتية .

٣ — تثليم حدة التناقض الاجتماعى بتوفير مصدر للدخل الفردى يمكن المواطن من حل مشاكله الاقتصادية، ويزيد بالتالى من عدد المواطنين الذين كانوا سيلتحقون بالفئات الأدنى من توزيع الثروة والدخــل فى المجتمع لولا هذا الدخل الفردى ، مما يقلل من احتمال الصراع الاجتماعى وتقويض النظام الاجتماعى — الاقتصادى التابع .

---

(١) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، **مرجع سابق** ص ٦٢ .

(٢) نادر فرجاني : **المرجع السابق** ص ٦٤ — ص٦٠ .

٤ — إذكاء التطلعات الإستهلاكية القائمة على نمط الإستهلاك الغربي بما يفتح سوقا واسعاً لمنتجات الغرب الرأسمالي وبذلك يقل الطلب على الإنتاج المحلي من جهة ، ويتدعم دور الشركات الدولية النشاط عصب النظام الرأسمالي من جهة أخرى .

٥ — إضعاف القدرة الإنتاجية المحلية ، بحيث يقوى الطلب على المنتجات الغربية نتيجة لعدم توافر الإنتاج المحلي أو تدني مواصفاته وليس أجدى في ذلك من سحب أهم مقومات العملية الإنتاجية وهي القوى البشرية المدربة والمؤهلة .

٦ — تأمين مصدر يوفر العملة الأجنبية للاقتصاد يعتمد استمراره على النشاط الاقتصادي خارج مصر وعلى استمرار بقائها خارج المواجهة العسكرية ، وتصبح لهذا المصدر أهمية متزايدة ، بسبب العاملين السابقين مباشرة ، للوفاء بحاجات البلد من السلع الأجنبية ويؤدي وجود هذا المصدر إلى تدعيم النظام الاجتماعي الاقتصادي التابع والذي يعتبر بقاؤه متوقفا على دوام مصدر التمويل الخارجي هذا .

وهكذا تكاتفت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وأفرزت لنا واقعا في السبعينات يشجع على هجرة المصريين ويروج للفكرة باعتبارها حلا مضمونا وسهلا لمشاكل مصر والمصريين وفي هذا الإطار بدأت تتخذ على المستوى الرسمي خطوات تنظيمية وقانونية لدعم هذه التوجهات ، فقد نص دستور ١٩٧١ في (المادة ١٥٢ على جعل الهجرة المؤقتة والدائمة حقا للمواطنين ، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ الذي أعطى المهاجرين حق العودة إلى وظائفهم الحكومية خلال سنة من استقالتهم بغرض توفير ضمانات للمهاجر بالعودة إلى وظيفته السابقة إذا ما صادفته صعوبات في الخارج وفي عام ١٩٧٥ صدقت مصر على اتفاقية

تنقل الأيدى العاملة بين الأقطار العربية ، وأعلن رئيس الوزراء وقتئذ أنه لابد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة واضحا كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز وأن نكسر الكلام الخاص بتقييد الهجرة وعدم تصدير البشر ، وأوضح وزير الإسكان والتعمير فى معرض حديثه عن الشكوى من نقص العمالة فى مجال التشييد والبناء ، أن هذا النقص قائم فعلا ، وكانت الدولة تمنع سفر عمال البناء إلى الدول العربية ، ولكننى عارضت ذلك وصار الآن يسمح لعمال البناء بالهجرة ... وأود أن أوضح أننا لو لم نتمسك بحرية الفرد الكاملة فى ظل المنافسة، فلا يمكن أن نحقق أى تقدم ، فمن شاء السفر من البلاد فليسافر[1] .

وتدعيما لهذه التوجهات ، تم فى عام ١٩٧٦ وطبقا للقانون (رقم ٣١) والقانون (رقم ٧٩) إنشاء اللجنة العليا لشئون المصريين فى الخارج ، والمجلس الأعلى للقوى العاملة والتدريب بغرض تسهيل وتعزيز هجرة العمالة المصرية ، وجرى تجاهل الشكوى التى تصاعدت محذرة من الآثار السلبية المحتملة نتيجة الهجرة غير المنضبطة مثل نقص العمالة فى بعض القطاعات الحيوية، ولم يتم شيئا سوى إصدار المزيد من القوانين والقرارات فى مجال السفر والإعارات والتجنيد وأسعار الصرف من أجل تشجيع الهجرة العمالية وقد تمثل هذا الإهتمام بتشجيع الهجرة العمالية فى تشكيل العديد من اللجان والتى بلغ عددها (١١) لجنة فى عام ١٩٧٨ بغرض تشجيع عملية إرسال الأفراد إلى الخارج[2] .

---

(١) نقلا عن عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية **مرجع سابق** ص ٩٩ .

(٢) انظر فى ذلك :

سعد الدين ابراهيم : **النظام الاجتماعى العربى الجديد** — دراسة عن الاثار الجتماعية الثروة النفطية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ١٩٨٢ ص ١٣ — ١١٤ .

لقد أدركت الصفوة السياسية الأثر الإيجابى للهجرة على استقرار الأوضاع الداخلية . فمن وجهة نظر هذه الصفوة ، فإن هجرة العمالة المصرية للخارج وتوسيع نطاقها ، من شأنه تدعيم الإستمرار السياسى[1] . فمعظم المهاجرين من العناصر الشابة الطموحة القلقة. فإذا كانت القنوات السياسية فى مصر منذ منتصف السبعينات فضلا عن نقص الموارد المادية، وفرص العمل، والحراك الإجتماعى، لم تعد كافية لإستيعاب طاقات وأنشطة الشباب وللاستجابة لمطالبهم الإجتماعية والاقتصادية والسياسية فإنه بدون الهجرة فإن هؤلاء الشباب أو على الأقل بعضهم وخاصة من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى، سيصيرون قوة قابلة للتجنيد من قبل الحركات والتنظيمات السرية والمعارضة .

ومن ناحية أخرى فإن العديد من المصريين العاملين فى الخارج ينغمسون فى كسب المال وتكوين الثروات وفتح الحسابات فى البنوك وليس فى الدعاية الثورية والإثارة السياسية ، وعندما يعود المهاجر إلى مصر بما كونه من مدخرات يتم استثمار معظمه فى أنشطة تجارية متنوعة هى فى معظمها ذات طبيعة طفيلية وينضمون بذلك طواعية إلى الطبقة العليا المتميزة والأثرياء الجدد المنتفعين بسياسة الإنفتاح الاقتصادى بما يتميزون به من توجهات اجتماعية محافظة، والرغبة فى المحافظة على الأوضاع القائمة .

وأيا كانت طبيعة التفاعلات البنيانية التى شهدها المجتمع المصرى فى فترة السبعينات وتشجيع الحكومة للهجرة العمالية فى تلك الفترة ، ومع

---

(١) انظر فى ذلك :
جلال عبد الله معوض : الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون : مجلس التعاون الخليجى ، العدد العاشر ابريل ١٩٨٨ ص ١٢٠ .

معقولية هذا التفسير فى فهم أسباب اتساع نطاق ظاهرة الهجرة فى السبعينات بالمقارنة بالحقبة السابقة لها إلا أنه وحده غير كاف أو مقنع بدرجة مقبولة لفهم ديناميات هذه الظاهرة فهو تفسير لا يعدو أن يكون مجرد امتداد لنموذج العرض والطلب فى فهم تفسير دوافع الهجرة العمالية للخارج. فهو لا يقول لنا أكثر من أن آلية عرض العمالة فى السوق المصرية قد أصبحت أكثر انفتاحا وحرية . وجاهزة للعمل بالمقارنة بفترة الستينات ، حيث التدخل الصارم والمرشد من جانب الدولة وقتئذ ، والذى كان يعوق إنسياب الهجرة المصرية إلى الخارج . أما فترة السبعينات ، فقد خفت تلك القيود وتلاشت بفعل التغيرات الداخلية والضغوط الخارجية التى شهدها المجتمع فى تلك الفترة بما أنتج لنا ظاهرة هجرة العمالة المصرية بالصورة التى هى عليها الآن، وهكذا يمكن تفسير استجابة العمالة المصرية لزيادة الطلب فى دول النفط الغنية بمجموعة من القوى الداخلية اللصيقة ببنيان المجتمع المصرى ذاته .

ومن المؤكد أن تحليلا من هذا النوع لابد أن يكون جزئياً وقاصراً، فهو يعزل السوق المصرى عن سياقه الأكبر ، الإقليمى ، والدولى ، وما يحدث فيهما من تفاعلات تؤثر بالضرورة على سوق العمل المصرية، ومن هنا ظهرت بعض الاتجاهات التى ترى أنه لفهم ظاهرة الهجرة فإنه لا ينبغى أن نكتفى بفهم التغيرات البنيانية فى المجتمع المصرى ولكن أيضا فهم طبيعة النمط التنموى فى البلاد العربية النفطية[1] . والذى يؤثر بالضرورة على حجم ونوع الطلب على العمالة المصرية .

وفى إطار هذه التوجهات يتم بحث أنماط البنيان الاقتصادى

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية ، دراسات سكانية ، العدد ٦٨ يناير، مارس ١٩٨٤ ص ٦ .

والاجتماعى التى نشأت فى الدول العربية النفطية نتيجة للرواج النفطى وعلى الأخص ما نتج عنه من تنمية مشوهة تعتمد اعتماداً أساسيا على تصدير النفط . وهو ما أفضى إلى عدة سمات بنيانية حددت حجم الطلب على العمالة وهيكله . فالطلب الواسع على العمالة الذى ولده النفط لم ينتج إلا عن طريق استخدام حكومات هذه الدول لإيرداته فى تمويل مشروعات التنمية الكبيرة ، ومع ذلك فإن هذا الاستخدام يحمل بدوره بعض سمات التشويه فهو لايتجه إلى تنمية الزراعة والصناعة كما هو مفترض ولكن يتجه فى الأساس إلى تنمية النشاطات الطفيلية وغير المنتجة . ففى كل الدول المنتجة للنفط كما يرى « هاليداى » اتجه الاستثمار فى الأساس إلى التوسع فى أربعة قطاعات: الخدمات ، والتشييد، والقطاع الحكومى، والتسليح[1] .

فتوافر الإيرادات النفطية بكمية كبيرة قد أغنى هذه الدول عن الاتجاه إلى تنمية مواردها المحلية الزراعية والصناعية والبشرية كما أن من الأسهل بكثير لديها توجيه الاستثمار إلى التوسع فى الخدمات الحكومية عن توجيهه لتنمية القاعدة الصناعية أو لرفع كفاءة قوة العمل . وفضلا على ذلك فإن تنمية القوى البشرية المحلية يمكن أن يهدد الاستقرار السياسى الداخلى لحكومات هذه الدول ويترتب على ذلك أن الغالبية العظمى من المهاجرين من هذه المنطقة يجرى استيعابهم فى هذه القطاعات غير المنتجة مع تفاوت واضح بين دول المنطقة المستقبلة للعمالة فى الحاجة إلى نوع العمالة المستوردة ، فدول الخليج وليبيا مثلا تحتاج إلى العمالة من مختلف المستويات، بينما نجد أن الجزائر والعراق يمكن أن تسد احتياجاتها من

---

(١) انظـــر فى ذلـــك :

F., Halliday, labour Migration in the Middle east Research and in formation project, No 59, August, 1977, p. 6 .

العمالة غير الماهرة ذاتيا وتقتصر احتياجاتها على العمالة الماهرة[١] .

وهكذا فإن نمط التنمية السائد فى الدول المستقبلة للعمالة وتطور سوق النفط وما يتخذ بهذه الدول من سياسات يحدد طبيعة ونوع الطلب على العمالة المصرية المهاجرة وهو أمر لا ينبغى تجاهله لفهم وتفسير تزايد أو نقصان الطلب على العمالة المصرية فى بعض الفترات أو استغناء بعض هذه الدول عن نوعية معينة من العمالة المصرية فى فترات أخرى ، مثلما حدث فى العراق فى أوائل عام ١٩٨٦ من استغناء عن العديد من العمالة المصرية غير الماهرة حينما وصلت نسبة العودة فيها خلال ثلاثة شهور فقط ٢٠٠ ألف مصرى[٢] . وكذلك مثلما حدث فى ليبيا حينما اتخذت الحكومة قراراً سياسيا بالاستغناء عن ١٠٠ ألف عامل مصرى دفعة واحدة .

وإلى جانب التصورات السابقة لفهم وتفسير دوافع الهجرة المصرية فإن بعض المحاولات من جانب عدد محدود من الكتاب تحاول لفت الانتباه إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار البعد الدولى وتأثيره على ظاهرة الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة داخل المنطقة العربية بصفة خاصة . فأسعار النفط والعائد وكمية النفط المستخرج لا تحددها الدول النفطية — كما يبدو — ولكن الذى يحدد هذا فى الواقع حاجة السوق الرأسمالى وتأثيره فى قانون العرض والطلب من النفط وأيضا طريقة استخراجه ، والتكنولوجيا الموظفة فى هذا الاستخراج[٣] .

---

(١) انظـــر فى ذلـك :

جلال امين واليزابيث عونى ، **مرجع سابق** ص ٥٣ .

(٢) انظر فى ذلك : جمال زايد : نهاية موسم الهجرة الى الخليـج مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩١٧ اغسطس ١٩٨٦ ص ٢٠ — ٢٥ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى : **مرجع سابق** ص ٧ .

وفى ذلك يرى « محمد محيى الدين » ضرورة التركيز على طبيعة النظام الاقتصادى العالمى ويدعو إلى فهم حقائقه وآلياته وتضمين ذلك فى أية نظرية حول هجرة العمالة الدولية وذلك على اعتبار أن ظاهرة الهجرة الدولية للعمل ينبغى أن ينظر إليها بوصفها جزء من ديناميات نظام واحد هو النظام الرأسمالى العالمى[١] وهى الرؤية التى ينحو إليها « جلال أمين » و « اليزابيث عونى » فى نقدهما للتصورات النظرية لدراسات الهجرة ودعوتهما إلى ضرورة الاهتمام بالبعد الدولى ونمط تقسيم العمل الدولى ودور الشركات متعددة الجنسيات لفهم وتحليل ظاهرة الهجرة الدولية فى المنطقة العربية بوجه عام والهجرة المصرية بوجه خاص[٢] ، وحصاد القول أنه مع غياب رؤية نظرية واضحة ومتفق عليها من جانب الباحثين لموضوع هجرة العمالة المصرية للخارج ومع تباين اجتهادات الباحثين فى تفسير دوافع وأسباب هذه الهجرة على النحو الذى عرضنا له ومع أهمية الأخذ بالنموذج المتكامل الذى يتضمن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية سواء على المستوى القومى أو الإقليمى والدولى لفهم هذه الظاهرة المعقدة ، فإن الدراسة الراهنة ، ترى ضرورة عدم تجاهل دور الفرد فى هذه العملية من حيث أنها فى النهاية قرار فردى فرغم توافر الظروف الموضوعية فى مناطق الإرسال والاستقبال إلا أن هناك أفراد يقررون الهجرة بينما يفضل آخرون البقاء .

---

(١) محمد محيى الدين ، الاقتصاد الراسمالى العالمى والأشكال التاريخية لهجرة العمالة ، ورقة مقدمة الى مؤتمر الهجرة من مصر المنعقد بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى المدة من ٨ — ٩ فبراير ١٩٨٨ ص ٢ .

(٢) جلال امين واليزابيث عونى ، **مرجع سابق** ص ٥٥ — ص٦٠ .

وفى هذا الإطار لاينبغى تجاهل البعد المعرفى أو الإعلامى وهو البعد الغائب فى معظم إن لم يكن كل دراسات الهجرة وتأثير أجهزة الإعلام فى توفير الجانب المعرفى الذى يدفع الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة ، فالترويج لفكرة السفر ، وخلق التطلعات لدى الأفراد حولها ، وتعظيم منافع الهجرة لديهم والمساعدة فى اتخاذ قرارها، من خلال تهيئة الاتجاه وتقديم المثل ، وتسهيل ترتيبات الانتقال من خلال الإعلان عن فرص العمل المتاحة بالخارج ومكاتب التسفير ... الخ . كلها عمليات تقوم بها أجهزة الإعلام ولا ينبغى أن يستهان بها فى فهم دوافع الهجرة لأنه بدونها قد لايقدم بعض الأفراد على الهجرة ، وهو أمر سوف نركز عليه ونبين معالمه من خلال الدراسة الراهنة .

الفصل الثالث

وقع هجرة العمالة على المجتمع المصرى

الفصل الثالث

وقــع هجرة العمالة على المجتمع المصرى

مقــدمة :

يواجه الباحث فى هذا الجانب من جوانب الهجرة صعوبة شديدة ، ذلك أن فقر البيانات وقلة الإحصاءات ، بل وتناقض المتوفر منها ، يقلل بالطبع من قدرته على فهم أبعاد ظاهرة الهجرة . وتتبع ما تتركه من آثار على المجتمع ، ويجعل الحديث فى هــذا الجانب أقرب إلى التخيلات النظرية والانطباعات الذاتية للباحث ، وإرتكانه إلى التعميم منه إلى الحديث المنضبط ، الذى يستمد بياناته من الميدان .

والواقع ، أنه لايكاد يخلو مؤلف واحد حول الهجرة العمالية من الحديث عن آثار هذه الهجرة سواء على دول الإرسال (المصدر) أو الإستقبال (الهدف) ، ولـكن عدد الـكتابات التى اعتمدت فى الحديث حول هذا الجانب ، إستناداً إلى دراسات ميدانية ، ومشاهدات واقعية ، تعد محدودة للغاية ، وحتى تلك الدراسات التى إستمدت بياناتها من الميدان ، فإنها قد اعتمدت فى معظمها على مدخلات منهجية بالغة السطحية ولاتتلائم مع درجة التعقيد الذى يحيط بدراسة آثار الهجرة ، وقــد اعتمدت فى جانبها الأكبر على عينات ذات حجم صغير[1] . مما أوقع هذه الدراسات فى أخطاء العينة ، وأثر سلبيا على الدلالات الإحصائية لما توصلت إليه

---

(١) راجع مثالا صارخا لمثل هذه الدرسات فى :
أحمد حسام الدين ؛ الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة المصرية القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٦ ، حيث لم تتجاوز حجم العينة فى هذا البحث عن (١٨) فردا اختيروا بطريقة عشوائية من الريــف والحضــر .

من نتائج من حيث التعميم . ومن ناحية أخرى ، فقد جرى إستخدام الإستبيان والإستقصاء كأداة منهجية للكشف عن آثار الهجرة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، ومع ما يمكن أن توفره هذه الأداة المنهجية من بيانات حول اتجاهات وتفضيلات وتصورات المهاجرين، وبإفتراض مراعاة اختيار الأسئلة وتحديد من توجه إليهم بعناية كافية ، فإنها تعجز عن تقديم بيانات موثوق بها حول ما يمكن أن يحدث من ممارسات فعلية في واقع الحياة اليومية للأفراد ، فضلا عن عجزها في تتبع آثار الهجرة على المستوى المجتمعي أو المحلي .

ولا يتوقف صعوبة بحث آثار الهجرة ، على ندرة قاعدة البيانات الموثوق بها « لتتبع هذه الآثار والكشف عنها ، ولكن ما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً هو ما يتمثل في أن عدد من المتغيرات المتعلقة بالهجرة غير قابل للقياس ، وحتى فيما يتعلق بما يمكن قياسه منها فكثيراً ما يستحيل الفصل بين ما يعود إلى الهجرة وما يعود إلى غيرها من العوامل الأخرى السائدة في المجتمع محل البحث .

فقد تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري ، في نفس الفترة الزمنية التي نشأت فيها وراجت سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي كان لها هي الأخرى آثاراً بعيدة المدى على البنية الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، بل الأكثر من هذا فإن الحديث عن بداية إنحسار تيار الهجرة للعمل خارج مصر ، يتزايد أيضاً مع المراجعة ومحاولات الترشيد التي تتعرض لها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، بسبب ما تمخضت عنها من نتائج سلبية ، وعليه فإن التلازم بين ظاهرة الهجرة للعمل بالخارج من جانب ، والانفتاح الاقتصادي بأبعاده الاجتماعية - السياسية من جانب آخر ، هو تلازم وثيق في الترتيب والتطور مما يؤدي إلى صعوبة كبيرة في فصل آثار

هاتين الظاهرتين على التغير الاجتماعي - الاقتصادي في مصر منذ منتصف السبعينات .

وقد وقع كثير من الكتابات عن الهجرة في خطأ إستخلاص (آثار) أو (إنعكاسات) الهجرة من إنطباعات أو دراسات لعينات من المهاجرين الأفراد أو الأسر التي تعرضت للهجرة، وهو أمر مسلم بخطأه عندما تنتشر الظاهرة محل الدراسة زمنيا على مدى طويل نسبياً . حيث لايمكن إرجاع التأثيرات المشاهدة لظاهرة وحدها . فقد تتداخل عندئذ عوامل متعددة لإنتاج الواقع المشاهد على النحو الذي حدث من تزامن بين الهجرة الخارجية وسياسة الإنفتاح الإقتصادي .

وعند الحديث عن (آثار) أو (إنعكاسات) أو (مصاحبات) للهجرة العمالية للخارج ، نجد ميلا واضحاً من جانب الكتاب لتقسيم هذه الآثار إلى آثار إيجابية وأخـــرى سلبية دون تحديد إيجابية أو سلبية بالنسبة لمن ؟ أي وحدة التحليل المعينة . أو المعيار الذي يقام عليه هذا القياس ، ولكن لما كانت الهجرة العمالية للخارج في صورتها الموسعة قد تلازمت زمنيا مع بداية التطبيق الفعلي لسياسة الانفتاح الاقتصادي فقد إرتبط في ذهن الكثيرين أن الدفاع أو الحديث عن آثار إيجابية للهجرة قد يعني ضمنيا الدفاع عن أو تأييد سياسة الانفتاح ، ولمـــا كانت هذه السياسة تواجه عادة بهجوم شديد ، ولاتحظى بالقبول العام ، فقد توخى الكثيرون الحـــذر في الإشارة إلى أية آثار إيجابية ، ومالوا كثيرا إلى الإفراط في بيان مساوئ الهجرة وآثارها السلبية في محاولة غير مباشرة من جانبهم للهجوم على سياسات الإنفتاح ، رغم عدم توافر البيانات . أو اعتماد كتاباتهم على أدلة إحصائية كافية .

ومع هذه الصعوبات والاشكاليات التي تواجه دراسة الهجرة وتحليل

أبعادها والكشف عن آثارها المجتمعية ، فإنه من المفيد هنا تحديد وحدة التحليل المعنية بالتأثير فهل هى الفــرد ، أم الأسرة ، أم المجتمع المحلى (القرية - المدينة) ، أم المجتمع القومى ككل ؟ وما هى الطريقة التى يمكن بها حصر هذه الآثار وتصنيفها ؟ إن حسم مثل هذه المسائل يعد غاية فى الأهمية قبل أن نشرع فى تحقيق أهداف هذا الفصل والتى تتحدد فى محاولة الوقوف على الآثار المختلفة التى تتركها الهجرة العمالية للخارج على المجتمع المصرى .

وفى إطار أهداف الدراسة الراهنة وحدودها ونظرتها إلى قضية هجرة العمالة المصرية ، باعتبارها قضية تنموية ومجتمعية فى الأساس لها علاقتها الوثيقة بمستقبل التنمية الحضارية فى المجتمع المصرى ، فإن الحديث سيتركز على الآثار المجتمعية لهذه الهجرة ، مع عدم تجاهل ما تتركه هذه الهجرة من تأثيرات على الفرد بالضرورة باعتباره عضواً فى المجتمع من ناحية ، ووحدة التحليل الصغرى من ناحية أخرى سنناقشها بالتفصيل فيما بعد عند الحديث عن دور الإعلام ، ومن الواضح أن حصر أنواع التأثيرات التى تتركها الهجرة على المجتمع ككل وفى المناحى المختلفة يتطلب وقتاً وجهداً ضخماً يفوق إمكانيات المحاولة الراهنة ، كما أن الدراسة التفصيلية لهذه الآثار تتطلب العديد من البحوث والدراسات المشتركة التى يقوم بهــا فريق متعدد التخصصات . ومن ثم كان من الضرورى تحديد ما يعتقد أنه جوهرى وأساسى ليكون وحدة موضع البحث ، مع الاقتصار حتى فى هذا الإطار على الجوانب التى يتوفر بشأنها قدر من البيانات ، تساعد فى الوصول إلى تقييمات ذات معنى .

أولا : الآثار الإقتصادية :

تدور عادة المناقشة حول الآثار الإقتصادية للهجرة العمالية حول ثلاثة موضوعات أساسية ، يمكن تحديدها فيما يلى :

تحويلات العاملين بالخارج ، أنماط الإدخار والاستثمار ، سوق العمل . وسوف نتناول هذه الجوانب فيما يلى :

١ – تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

تعد التحويلات التى يرسلها العاملون المصريون بالخارج مصدراً مهما من مصادر العملات الأجنبية،التى تشكل إضافة من ناحية للدخل القومى وتساهم فى إصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات المصرى من ناحية أخرى . وتوضح دراسة « عثمان محمد عثمان » ازدياد أهمية هذه التحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبى فى مصر ، سواء بالمقارنة بالإيرادات الواردة من المصادر الأخرى أو بقيمة الواردات الأساسية أو بقيمة العجز فى الميزان التجارى ، بل وأصبحت أهم مصدر منفرد من مصادر العملات الأجنبية فى مصر تفوق أهميته حتى أهمية النفط[1] .

ورغم تباين تقديرات التحويلات، سواء فى صورتها النقدية أو العينية فإن « نادر فرجانى » يشير إلى صورة تقريبية لتطورها على النحو التالى ، فى الستينات كانت قيمة التحويلات لا تذكر ، وفى ١٩٧٣ كانت أقل من مليون دولار ثم قفزت إلى ثلاثة أرباع مليار فى ١٩٧٦ ، وتعدت مليار ونصف فى ١٩٧٨ ، وقدر أن تصل لحوالى الثلاثة مليارات سنويا فى

---

(١) انظر فى ذلك — عثمان محمد عثمان ، **أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصرى** ، دراسة معدة فى اطار البرنامج المشترك بين جامعة القاهرة و Mit عن هجرة العمالة المصرية يونيو ١٩٨١ ص ٣٣ .

١٩٨٠/١٩٨١ . وبذلك فاقت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج دخل مصر من السياحة وقنـــاة السويس ، ومن صادرات النفط بل من هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة وقيمة كل الصادرات السلعية أيضا فى بداية الثمانينات[١] .

والأثر الإيجابى لهذه التحويلات على المستوى المجتمعى يكمن فى تحسين ميزان المدفوعات المصرى ، حيث أسهمت فى تغطية نسبة لا بأس بهـــا من الواردات المصرية المنظورة ، خلال الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٨٢ . حيث بلغت فى المتوسط (٣٠٪) . كما بلغت النسبة المتوسطة لتغطية التحويلات لعجز الميزان التجارى (٥٥٪) خلال السنوات الأخيرة[٢] كما أن هذه التحويلات تعد بمثابة رأس مال يساهم فى تمويل مشاريع وخطط التنمية فى المجتمع . وعلى المستوى الفردى فإن هذه التحويلات تزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الأسرة ، مما يرفع من مستوى معيشتها ، ويتيح لها أن تستثمر فى أصول أخرى تعطى دخلا إضافياً .

ومع ذلك فإن بعض خبراء الإقتصاد يحذرون من مغبة الإفراط فى تقدير الجوانب الإيجابية لهذه التحويلات على الاقتصاد القومى ، حيث أن المتتبع لأنماط الإنفاق التى خضعت لها هذه التحويلات يكشف أنها كانت أبعد ما تكون عن ما يحلم به الاقتصاد الانمائى . فكثير من أموال التحويلات تذهب إلى مجال الإستهلاك ، وبعضه استهلاك ترفى كمالى ، فى حين لا يذهب إلى الإستثمار سوى النذر اليسير[٣] . وهو ما أشار إليه مشروع خطة

---

(١) نادر فرجانى ، الهجرة الى النفط ، مرجع سابق ص ٦٦ .

(٢) أحمد الجبالى ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين الـــى الخارج ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمـــالة المصرية للخـــارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، يناير ١٩٨٤ ص ٩ .

(٣) هنرى عزام ، نتائج واحتمالات انتقال الأيدى العـــاملة فى الأقطار المستوردة والاقطار المصدرة ، مجلة المستقبل العربى ، يناير ١٩٨١ ص ٤٣ .

التنمية القومية فى مصر (١٩٧٨ — ١٩٨٢) حيث ذكر ، بأن هناك أعداداً متزايدة من المصريين يعملون فى الخارج لقاء أجور مرتفعة للغاية إذا ماقورنت بالمرتبات المحلية ، وهؤلاء الأفراد يعودون إلى مصر مزودين بقوة شرائية هائلة . وهم يقومون بصفتهم الفردية بتوجيه هذه القوة لا إلى المدخرات والإستثمار ولكن إلى الإستهلاك المحض والسكالى[١] .

وتظهر البيانات أن مايرد إلى مصر من تحويلات لا يعبر عن كم حقيقى لعوائد المصريين العاملين بالخارج ، ففى إحدى الدراسات التى أجريت على (٥٠ حالة) اتضح أن جميع حالات العينة تقوم بتحويل مالديها من مدخرات عن طريق السوق السوداء[٢] .

كذلك فقد أدت السيولة الناتجة من هذه التحويلات المالية إلى اختلالات اقتصادية للاقتصاد المصرى ، لعل أهمها — مع عوامل أخرى بالضرورة — ارتفاع معدلات التضخم ، فالقوة الشرائية الضخمة التى تجمعت لدى العاملين المصريين بالخارج لم يقابلها عرض مواز من السلع والخدمات المحلية ، وهو ماظهر فى قطاع السلع الذى تتميز بعدم مرونة العرض المحلى فيها ، فأدى ذلك إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعا شديداً ، ومن ذلك على سبيل المثال الأراضى الزراعية والعقارات ، كما ارتفعت سنوياً الأجور المحلية نتيجة لتزايد الطلب على العاملين فى قطاعات مهنية مع عدم مرونة العرض من جانب العاملين فى هذه المهن نتيجة لجمود الحراك المهنى فى مصر وقد أثر ذلك على تكاليف الإنتاج . وبالتالى ارتفاع الأسعار .

---

(١) نقلا عن اسماعيل سراج الدين وأخرون ، هجرة العمل الدولية فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٣ ص ٨٤ .

(٢) أحمد الجبالى ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين الى الخارج ، مرجع سابق ص ٢١ .

ومن ناحية أخرى فإن تزايد الطلب على السلع والخدمات المستوردة مع عدم تلبية المعروض المحلى منها . أدى إلى مزيد من الضغوط على العملات الأخرى ، وأفضى ذلك بدوره إلى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه وبنسبة مرتفعة للغاية . وهو مايمثل أحد أهم متغيرات التضخم فى الاقتصاد المصرى[1] .

ويضيف د سعد الدين إبراهيم ، و د محمود عبد الفضيل ، عاملا آخر من العوامل المرتبطة بالهجرة المؤدية إلى رفع معـــدل التضخم . وهو انخفاض إنتاجية غير المهاجرين . فيذكرا : « أنه بسبب سيطرة شعور متزايد بالإحباط لدى العاملين فى القطاعات والوظائف ذات الأجر المنخفض . ويتلخص هذا الشعور فى أن الرغبة الأساسية لهؤلاء الأفراد تتمثل فى أن أمل التقدم والرقى أصبح يرتبط فى أذهانهم بترك العمل فى الاقتصاد القومى والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة إلى البلدان النفطية — ويؤدى ذلك بدوره إلى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الإنتاجية . مما يؤثر سلبياً على تطور إنتاجية العمل وبالتالى المساهمة فى تغذية العملية التضخمية فى الاقتصاد الوطنى »[2] .

على أن القول بأن زيادة الطلب على السلع الأجنبية قد أثر على مركز الجنيه المصرى بسبب الهجرة ، ورفع بالتالى من معدلات التضخم ، وكذا القول بانخفاض إنتاجية غير المهاجرين بسبب الأجر المنخفض بالمقارنة

---

(١) محمود عبد الفضيل : آثار هجرة العمالة المصرية الى الـــدول النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهـــرة ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨١ ص ٧١ .

(٢) ابراهيم سعد الدين ، ومحمود عبدالفضيل ، انتقال العمـــالة العربية ، المشاكل والآثار والسياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت يونيه ١٩٨٣ ص ١١٥ .

بالمهاجرين، عليه بعض التحفظات، حيث يرى «جلال أمين» و«اليزابيث عونى» أنه على العكس فإن زيادة الكمية المتاحة من العملات الأجنبية بسبب الهجرة. وهو الأثر المرتبط ارتباطا مباشراً بزيادة التحويلات يعمل على تخفيض معدلات التضخم وليس رفعها على النحو الذى يذهب إليه «عبد الفضيل». كما أنه يمكن القول أن أثر المحاكاة الذى تولده أنماط الاستهلاك الجديدة للمهاجرين والرغبـــة فى اللحاق بهم يمكن أن تولد طاقات جديدة على العمل وتحث آخرين على زيادة الجهد والاشتغال بأكثر من عمل، أو أن تحث النساء على دخول سوق العمل. وهو الأمر الذى يرفع من الإنتاجية بدلا من تخفيضها(1).

وبدلا من ذلك يفضل «جلال أمين» و«اليزابيث عونى» عدم الجزم بأثر التحويلات فى رفع معدلات التضخم فى مصر، على النحو الذى يذهب إليه كثير من الباحثين، وذلك على ضوء عدم توافر البيانات الدقيقة، ومع ذلك فإنهما يؤيدان خلاصة ما انتهى إليه تقرير منظمة العمل الدولية، والذى وصفاه بأنه يمتاز فى أحكامه بدرجة من الحذر، تفتقدها الكثير من الدراسات: «من أن تحويلات العاملين فى الخارج من المحتمل أن يكون أثرها تضخميا(2).

وخلاصة ما يمكن أن ننتهى إليه فى هذا الجانب، أنه مع الاتفاق على ما تمثله التحويلات التى يرسلها المصريون العاملون فى الخارج، من إضافة للدخل القومى، والمساعدة فى إصلاح الخلل فى الميزان التجارى، فإنه فى إطار عدم التخطيط المحكم من جانب الدولة ولتعظيم الاستفادة القصوى من هذه التحويلات وتوجيهها توجيها تنمويا. فإن الباحثين يجمعون على الأثر

---

(1) جلال أمين، اليزابيث عونى، مرجع سابق ص ١٣٨.
(2) المـــرجع الســـــابق ص ١٣٣.

السلبي لهذه التحويلات، وما أفضت إليه من اختلالات اقتصادية أهمها تغذية التضخم، وارتفاع مستويات الأجور محليا. وبالتالي كافة الإنتاج، وتزايد المستوردات، والاتجاه نحو الاستهلاك التفاخري، والمضاربة على الأرض والعقارات، والاستثمار في الأنشطة غير المنتجة بصفة عامة، مع تفاوت واضح بين الباحثين في تقدير عمق هذه السلبيات على الاقتصاد القومي .

٢ — أنماط الادخار والاستثمار :

بديهي أن تساعد الهجرة على زيادة حجم الادخار والاستثمار في المجتمع المصري وذلك من خلال عناصر عديدة منها ، أولا : قيمة التحويلات النقدية التي يقوم بها المهاجرون ويتم ادخاره واستثماره واستهلاكه في المجتمع . ثانيا : محصلة الواردات التي يتم تمويلها عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . وأخيراً من خلال قيمة الزيادة في ودائع العملات الأجنبية في بنوك الدولة ، أو البنوك الأجنبية العاملة في مصر الذي يستخدم في تمويل مشروعات استثمارية محلية بالإضافة إلى ذلك الجزء من الفوائد المحققة على هذه الودائع ، الذي يستخدم أيضا في تمويل الاستثمار المحلي .

ولا تتوافر لدينا بيانات محددة حول حجم ما يحصل عليه المهاجرون المصريون من دخول في الخارج، أو مستوى الميل الادخاري لديهم ، كما لا تتوافر أية معلومات عن أوجه التصرف الفعلية في قيمة التحويلات ونسبة الادخار إلى الاستهلاك من هذه التحويلات وفي هذا الإطار يأتي الحديث في هذا المجال انطباعيا وتقريبيا إلى حد كبير وهو ما نلاحظه في العديد من الكتابات التي عنيت بمعالجة هذا الجانب من الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة .

وتشير إحدى الدراسات بصورة ترجيحية إلى وجود علاقة بين

تحويلات المصريين العاملين بالخارج وبين زيادة معدلات الادخار والاستثمار في المجتمع المصري، فتذكر: «أن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زاد إلى ما يقرب من الضعف فقد زادت من (٤,٩ ٪) عام ١٩٧٥ إلى (٩,١ ٪) في عام ١٩٨٣ . وفي نفس الفترة ارتفع أيضاً معدل الادخار القومي، حيث زاد من (١٥ ٪) إلى (٢١ ٪) في تلك الفترة. وأنه في الوقت الذي ارتفع فيه معدل الادخار خلال عامي ١٩٧٨و١٩٧٩ بالذات إلى أقصى معدل له حيث وصل إلى (٢٥ ٪) بالمقارنة بـ (٢١ ٪) في سنة ١٩٧٦ و (٢٠ ٪) ١٩٨١/٨٠ ، نجد أن نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج القومي قد زادت أيضاً إلى أقصى معدل لها خلال عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ لتصل إلى (١١ ٪) بالمقارنة بـ (٧,٥ ٪) في سنة ١٩٧٩ و (٧,٨ ٪) في ١٩٨٣/٨٢ .

وفي نفس الوقت تلاحظ الدراسة أن معدل الاستثمار قد زاد منذ عام ١٩٧٤ بدرجة كبيرة، ففي عام ١٩٧٠، لم يتجاوز هذا المعدل (١٣,٩ ٪) من الناتج القومي الإجمالي وارتفع في عام ١٩٧٤ إلى ٢٢,٥ ٪ ثم إلى ٣٣,٤ ٪ في عام ١٩٧٥ واستقر عند هذا المستوى، أي نحو ثلث الناتج القومي الإجمالي في أوائل الثمانينات[1] .

ومع أن الدراسة ترى في التلازم الزمني بين الارتفاع في معدل الادخار والاستثمار وبين الارتفاع الكبير في حجم التحويلات مؤشراً يرجح وجود علاقة سببية بينهما، إلا أنها تؤكد أنه لابد أن يكون هناك عوامل أخرى بالإضافة إلى التحويلات ساهمت في هذا الارتفاع

---

(١) راجع جدولا مفصلا لمعدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار خلال الفترة (٤ق — ١٩٨١) في : —
جلال أمين واليزابيث عوني ، مرجع سابق ص ٨٦ .

فى معدل الادخار والاستثمار من بينهـا مجموعة الإجراءات المـكونة لما يسمى بسياسة الانفتاح[1] .

وأيا كانت درجة العلاقة بين الزيادة فى قيمة التحويلات، وما حدث من زيادة فى معدلات الاستثمار والادخار على النحو الذى أشارت إليه الدراسة المشار إليها ، فإن العديد من الـكتابات قد أشار إلى أن معظم الاستثمارات المحولة من تحويلات المهاجرين قد اتجه إلى فروع غير منتجة فيشار مثلا إلى أن هذه الاستثمارات قد اتجهت فى الأساس إلى مجالات عالية الربح سريعة العائد . ولـكنها لاتساهم مساهمة تذكر فى التنمية ، كالبناء أو شراء مساكن كانت قائمة بالفعل أو المضاربة على الأرض أو ودائع البنوك وشركات توظيف الأموال أو تجارة الاستيراد ، بدلا من أن تتجه إلى زيادة رأس المال فى شركات مساهمة جديدة فى الصناعة أو الزراعة[2] وهى المعنى الذى يتفق مع ما أكدته الخطة الخمسية المصرية (٧٨-١٩٨٢) المشار إليها فى موضع سابق من هذا الفصل .

ومن جانب آخر ، نجد كثيراً من الـكتابات تربط بين هجرة العمالة المصرية وانتشار ظاهرة الإفراط الاستهلاكى فى مصر ، على أساس أن أنماط الإنفاق الاستهلاكى السائد بين مواطنى الأقطار الغنية ينتقل عن عن طريق المحاكاة إلى المصريين العاملين فى هذه الأقطار وعن طريق أثر المحاكاه أيضا تنتقل هذه الأنماط إلى المجتمع المصرى .

---

(١) المرجـــع الســـابق ص ٨٤ .

(٢) انظـــر على سبيل المثال .

محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية، مرجع سابق ص ١٣ ومابعدها . وكذلك .

ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفوارق الدخلية بين الدول العربية على تنمية الأقطار الاقل دخلا ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٧ .

وفى هذا الإطار تشير إحدى الدراسات وهى بصدد تدليلها على تأثير تحولات المصريين على أنماط الإستهلاك السائدة فى المجتمع المصرى، أن عدد السيارات المستوردة فى مصر قد قفز من (١٤٠٠) سيارة عام ٦٦/١٩٦٧ إلى (٤٠) ألف فى عام ٧٥/١٩٧٦ ثم إلى (٧٤) ألف فى عام ١٩٨٢ ، وزاد المستورد من أجهزة التلفزيون خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٩ من (٧١) ألف جهاز إلى (٤٨٠) ألفاً ، والثلاجات ازدادت من (٣٦) ألف ثلاجة إلى (٢١٤٩٠٠) ثلاجة ... الخ . وخلصت الدراسة إلى القول بأن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لم يشجع على جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، بل على العكس خلق من خلال السلع الاستهلاكية الكمالية التى دخلت البلاد من خلاله حالة من هوس استهلاكى بذخى لا يتناسب مع طبيعة موارد البلاد وظروفها الاقتصادية[1] .

ويبدو لنا أن الربط بين التحويلات وزيادة معدلات استيراد السيارات والتلفزيون والثلاجات فى المجتمع المصرى فيه قدر من التجاوز ، فمن ناحية ليس معروفاً على نحو دقيق كم من التحويلات ذهب لتغذية هذا الجانب من أنماط الانفاق . ومن ناحية أخرى ليس معروفاً ما إذا كان الانفاق على شراء ثلاجة أو تلفزيون أو حتى سيارة بهذه المعدلات يمثل إفراطاً أو إعتدالا فى الاستهلاك وينسحب نفس التساؤل على الإستثمارات الموجهة إلى قطاع البناء فهل يمكن إعتبار توجيه مدخرات المهاجرين لبناء المساكن استثماراً « غير منتج » و « مخرب » حتى من وجهة نظر التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل أزمة المساكن القائمة فى مصر وما تتركه من انعكاسات إقتصادية واجتماعية لا تقل خطورة على مسيرة التنمية ؟

---

(١) عبد الفتاح الجبالى ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية، مجلة السياسة الدولية ، عدد مايو ١٩٨٣ ص ص ٨٧ — ٩١ .

وهل قيام القروى العائد من الخارج بإحلال الطوب الأحمر محل الطوب اللبن التقليدى يعد حقاً أمراً مظهرياً وغير مرغوب فيه من وجهة نظر العدالة الاجتماعية ؟

الواقع . . أن فقر البيانات وندرة الدراسات الميدانية لايجعلنا فى موقع القادر على إصدار الأحكام ، صحيح أن معـــدلات الانفاق والاستهلاك قد زادت زيادة كبيرة فى المجتمع بطريقه لاتخطئها عين ولاتـكاد تخلو مناسبة من شكوى من زيادة الاستهلاك وأهمية ترشيد الانفاق[1] ولـكن لابد أن يـكون هناك أسباباً أخرى لزيادة معدلات الاستهلاك قد لايكون لها علاقة بالهجرة وتحويلات المصريين بالخارج ، وما يدفعنا إلى هذا القول هو البيانات التى أشار إليها مسح الهجرة الذى أجراه المركز القومى للسـكان حول جانبين فقط من جوانب الانفاق ، تحسين المسـكن وزيادة ملـكية السلـع المعمرة خـــلال الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٨٤ وذلك بمقارنة حالة الانفاق على هذين الجانبين لدى الأسر التى بها مهاجرين والأسر التى لم يهاجر أحد من أفرادها ومن المفيد أن نعرض لهذه البيانات من خلال الجدولين التاليين[2] :

(١) راجع على سبيل المثال خطاب رئيس الجمهورية فى احتفـــال عيد العمال ، أو مايو ١٩٨٨ .

(٢) نادر فرجانى — تقرير أولى عن مسح الهجرة مـــن مصر المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٥ .

جدول رقم (١)

أولا : أوجه تحسين المسكن خلال الفترة من ٧٤ — ١٩٨٤

البند	نسبة الأسر التى قامت بتحسين مسكنها ٪	
	أسر بها مهاجرين	أسر بدون مهاجرين
الطلاء	٥٩,٥	٥٢,٥
مصادر مياه أفضل	٢٩,٠	٢٢,١
منافع صحية أفضل	٣٠,٤	٢٤,٦
زيادة توفر الكهرباء	٥٠,٧	٢٨,٦
مواد بناء أفضل	٢٨,١	٢١,٤
زيادة عدد الغرف	١٣,٦	٨,٣
الإنتقال لموقع أفضل	١٥,٨	١٤,٥
بناء منزل جديد	٢١,٧	١٢,٣

جدول رقم (٢)

ثانيا : زيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤

السلع	متوسط عدد الوحدات التى اقتنتها الأسرة	
	أسر بها مهاجرين	أسر بدون مهاجرين
راديو	,٩٢	٠,٧٢
مسجل	٠,٦٩	٠,٤٦
تليفزيون أبيض وأسود	٠,٦٠	٠,٥٦
تليفزيون ملون	٠,٢٢	٠,١٥
جهاز فيديو	٠,٠٤	٠,٠٢
بوتاجاز	٠,٣٣	٠,٣٠
ثلاجة كهربائية	٠,٣٣	٠,٢٨
غسالة كهربائية	٠,٥٤	٠,٤٨
سخان مياه	٠,١٤	٠,١٠
جهاز تكييف	٠,٠٢	٠,٠١
تليفون	٠,٠٣	٠,٠٣
عربة مستعملة	٠,٠٤	٠,٠٢
عربة جديد	٠,٠٥	٠,٠٢

وتكشف البيانات السابقة حول أوجه تحسين المسكن وزيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٤ عن تقارب مستويات الإنفاق بين الأسر التى بها مهاجرين والأسر بدون مهاجرين صحيح أن الأسر التى بها مهاجرين تزايدت فرصها فى الإنفاق على أوجه تحسين المسكن واقتناء السلع المعمرة بحكم ماتوفر لديها من قدرة نقدية من خلال تحويلات الأفراد المهاجرين بها ، ولكن الفروق بينها وبين أسر غير المهاجرين غير كبيرة بل وتتقارب معدلات هذا الانفاق فى جوانب كثيرة إلى حد كبير مما يعنى أن أسر غير المهاجرين لم تعدم الوسيلة لإيجاد مصادر أخرى غير الهجرة لتغذية تطلعاتها الإستهلاكية . وحصاد القول ، أن ثمــة عوامل أخرى ساعدت على تزايد النهم الإستهلاكى لدى الأفراد فى المجتمع المصرى منذ السبعينات قد يكون من بينها الانفتاح ، وســياسة الدولة ذاتها ، والأعلام ، والهجرة ، ولكن كل ما يمكن إقراره فى هذا هو أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج لم تكن السبب الوحيد لإستشراء هذا النهم الإستهلاكى فى المجتمع ، ولكن فقط ساهمت فى تغذيته .

٣ - الهجرة وسوق العمل :

للهجرة العمالية للخارج بلا شك تأثيرات واضحة على سوق العمل المصرى ، فهى من ناحية تؤدى إلى تخفيض حجم القوى العاملة فى المجتمع بمقدار عدد المهاجرين إلى الخارج ، كما تساعد الهجرة فى تخفيض حدة البطالة التى يعانى منها المجتمع والتى كانت من السمات الأساسية للاقتصاد المصرى فى السبعينات ومن ناحية أخرى فإن تدفق التحويلات من الخارج ، وتوفر العملات الأجنبية يساهم فى إقامة المشروعات الاستثمارية وبالتالى زيادة فرص التشغيل والطلب على العمالة مما يساعد على بدوره على التخفيف من حدة البطالة .

كذلك ، فقد تؤدى الهجرة إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية للمهاجرين عند العودة ، نتيجة مافد يكتسبونه من خبرة ومهارات فى الخارج كما قد تؤدى بسبب زيادة مدخراتهم وارتفاع ميلهم للمخاطرة إلى زيادة عدد أرباب العمل ، المستعدين للدخول فى مشروعات استثمارية جديدة بعد عودتهم إلى بلادهم .

وتشير بعض المصادر إلى أن الهجرة قد أدت إلى تخفيض حجم البطالة فى مصر بمقدار مليون شخص فى سنة ١٩٧٦ ، وأنها أدت إلى تخفيض حجم القوة العاملة بنحو (١١٪) عام ١٩٨٢ وتخفيض حجم البطالة بنحو (٧٥٪) فى نفس العام[١] .

ومع أن ثمة شواهد واضحة للعيان عن أثر الهجرة فى تخفيض حجم البطالة فى مصر وتتمثل مثلا أو على سبيل المثال فى اختفاء ظاهرة عمال التراحيل الزراعيين فى النصف الثانى من السبعينات ، وهى الظاهرة التى كانت تشكل مشكلة بالغة الحرج للنظام حتى هذا التاريخ[٢] . وجاء توسيع نطاق الهجرة الخارجية بمثابة الحل والمخرج من هذا المشكل فإن بعض الكتاب يفضلون تجاهل هذا الأمر أو المرور عليه مروراً سريعا ويركزون على ما أحدثته الهجرة من اختناقات شديدة فى سوق العمل أضرت بعملية التنمية .

وفى ذلك نجد من يشير إلى الطابع الانتقائى للهجرة الذى يمس فئات

(١) جلال أمين واليزابيث عونى ، **مرجع سابق** ، ص ١٠١ .

(٢) انظر عرضا مفصلا لهذه القضية فى :

عبد الفتاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر قضايا تنمية الريف رسالة ماجستير — كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١١٥ ص ١٢٢ .

مهنية ومهارات محددة ويؤدى إلى ظهور نقص فى المعروض من القوى العاملة الماهرة والمدربة فى قطاعات معينة[1] . فمثلا معظم الذين هاجروا من مصر خلال فترة الستينات وأوائل السبعينات لم يكونوا من المتعطلين بل كانوا فى غالبيتهم من الكفاءات الناجحة فى المجتمع وحتى بعد ذلك فقد ظلت مصر تعانى نقصا فى الفنيين وفى جميع أنواع العمال اليدويين والمهرة ظهر بوضوح فى قطاعات البناء والتشييد والزراعة على وجه التحديد . . .

ويذكر «هنرى عزام» أن مقارنة بيانات المستوى التعليمى للمهاجرين المصريين إلى دولة الكويت بنسبة توزيع المستوى التعليمى فى المجتمع المصرى عامة تكشف عن سمة الانتقائية والانتخاب الشديد للعمالة المهاجرة وسحبها الكفاءات من السوق المصرية حيث نجد مثلا أن (٢٣,٤٪) من المهاجرين المصريين إلى دولة الكويت كانوا أميين ، فى حين أن هذه النسبة تصل فى المجتمع المصرى إلى (٥٦٫٤١ ٪) وفقا لتعداد ١٩٨٦ وأن (١٩,٢٪) منهم يجيدون القراءة والكتابة فى حين تصل هذه النسبة فى المجتمع المصرى (٢٥,١٪) ووصلت نسبة من أكملوا دراساتهم فى المراحل المختلفة بين المهاجرين إلى الكويت (٣٣,٦٪) فى حين أنها لم تتجاوز فى مصر (١٦,٢٪) . وبينما وصلت نسبة من حصلوا تعليما جامعيا إلى (٢١,٣٪) لم تزيد هذه النسبة فى مصر عن (٢,٢٪)[1] .

ويزيد من التأثيرات السلبية المترتبة على سحب الكفاءات من السوق

---

(١) سعد الدين ابراهيم ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) هنرى عزام ، نتائج واحتمالات انتقال الايدى العاملة فى الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، **مرجع سابق** ص ٤٢ .

المصرية ، نتيجة للطابع الانتقائى للهجرة ، ما يتسم به السوق المصرية من جمود فى الحراك المهنى . هذا الجمود يؤدى إلى إنخفاض فى درجة التكيف الداخلى اللازم للتخفيف من أثر الهجرة الانتقائية لبعض أنواع العمالة وهكذا نجد أن المهارات التى تصدرها مصر بأعداد كبيرة والتى تمثل نسبة عالية من إجمالى رصيد مصر منها لا يجرى إحلال غيرها محلها من قطاعات أخرى لملء الناتج من رحيلها[1] . وحتى إذا تم هذا الإحلال فإن ذلك لا يتم بسهولة حيث يتطلب وقتاً طويلا ونفقات تعليم وتدريب بل أن الخروج أو النزوح الجماعى من الريف لا تنطوى نفسها إلا على إمكانية ضئيلة لهذا الإحلال نظراً لصعوبة التحول من مجال القطاع التقليـــدى إلى مجال القطاع الحديث فى الاقتصاد ويلخص أحمد الجبالى الآثار السلبية لسحب قوة العمالة المدربة على الاقتصاد المصرى فى[2] .

١ — إنعدام مرونة عرض العمل فى القطاعات التى هجرتها اليد العاملة فارتفعت الأجور .

٢ — أن ارتفاع الأجور فى بعض القطاعات أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الأسعار والتضخم فى المجتمع .

٣ — لا تمتص الهجرة أعدادا ذات بال من العمالة غير المدربة التى يتزايد الفائض المعروض منها مع تزايد النمو السكانى ومع تزايد حركة النزوح من الريف إلى المدينة حيث يتراكم أعداد هائلة من العمالة غير المنتجة

---

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل :

Birks, J. & sincyair, C: international Migrarion and development in the Areb Ragion Ilo, Geneva. 1980, pp 24: 6.

(٢) أحمد الجبالى ، الاوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين الـــى الخـــارج **مرجع ســـابق** ص ٩ .

اقتصاديا ويقتصر نشاطها على مجرد تحويل جزء من الدخـــل من فرد إلى آخر .

وما نريد أن نقوله فى هذا الصدد أنه مع التسليم بأن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج غير المنتظمة والمخطط لها قد أحدثت اختناقات عديدة فى سوق العمل المصرى تتمثل بوضوح فى نقص العمالة فى بعض المهن والقطاعات وارتفاع أجورها ، إلا أنه لا ينبغى التسليم المطلق بما يتردد فى الكثير من الكتابات حول انتقائية الهجرة وتركيزها على الكفاءات والعمالة الماهرة فإذا كانت هذه السمة للهجرة هى التى كانت سائدة فى حقبة الستينات وأوائل السبعينات إلا أنها لم تكن كذلك بعد ذلك حيث شملت الهجرة بصورة واضحة لا تتطلب تدعيما كل مستويات العمالة الماهرة وغير الماهرة بل أن العمال غير المهرة أصبحوا يشكلون غالبية المهاجرين متمثلين فى عمال الزراعة والبناء وانعكس ذلك فى النقص الواضح الذى أصبح يعانى منه المجتمع فى هذين النوعين من العمالة وحتى هذا النقص فإنه لا ينبغى أن يكون مصدراً للشكوى الآن حيث ظل المجتمع طويلا يعانى من فائض كبير فى هـــذه النوعية من العمالة ومن تدنى مستويات معيشتها ، وإن ارتفاع أجورها الحالى الناجم من نقص المعروض منهم فى السوق بسبب الهجرة هو أمر ينبغى الترحيب به من منظور العدالة الإجتماعية .

كذلك فإنه يصعب التسليم تماما بما يتردد حول جمود الحراك المهنى فى سوق العمل المصرية وما يتركه هذا الجمود من آثار سلبية نتيجة عدم القدرة على سد النقص فى القطاعات التى تواجه عجزاً بسبب الهجرة من القطاعات التى بها فائض حيث تشير الشواهد الواقعية إلى الميل المتزايد لدى عمال الزراعة للهجرة والانتقال إلى أعمال أخرى وتزايد حجم قطاع البناء وضعف الحواجز المؤسسية التى تحد حالياً من الحراك المهنى وذلك

مع زيادة ميل الموظفين وخريجي الجامعات للاشتغال بأعمال يدوية وقلة ميلهم إلى وظائف الحكومة والقطاع العام[١]. مما يضعف من مقولة جمود الحراك المهني في سوق العمل المصرية في الوقت الراهن.

ويبقى بعد ذلك ما يتصل بتأثير الهجرة على الإنتاجية في المجتمع المصري وهي قضية تستدعي المزيد من البحوث والدراسات الميدانية حيث لا ينبغي التسليم بما سبق أن أشرنا إليه من أن الهجرة قد تساعد على رفع مستوى الإنتاجية للمهاجرين عند العودة بما يكتسبونه من خبرة ومهارة في الخارج ذلك أن المعطيات الواقعية تشير إلى أن جانباً كبيراً من المهاجرين المصريين لا يعملون في تخصصاتهم في الداخل وإنما يكثر استخدامهم في المجالات الخدمية والإستهلاكية وبالتالي ليس هناك إضافة حقيقية إلى مستوياتهم المهارية[٢].

وعلى العكس يتردد الحديث كثيراً عن أثر الهجـــرة في انخفاض الإنتاجية وذلك على ضوء اتساع حدة الفروق الأجرية بين من يعملون في مصر وخارجها وما يصاحب ذلك عادة من شعور بالإهمال والتسيب واللا مبالاة وإهدار لقيمة العمل لدى المصريين وغير المهاجرين[٣].

---

(١) جلال أمين — اليزابيث عوني، **مرجع سابق** ص ١٢٧ .

(٢) محمد العوضي جلال الدين، التكامل العربي في تنمية وتيسير انتقال العمالة من الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثالث، ١٩٨٤ ص ص ٧٩ — ٨٠ .

(٣ عبد الفتاح بكر، مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية **مرجع سابق** ص ١٤.

ثانيا : الآثار الاجتماعية للهجرة :

يعد هذا الجانب - فى رأينا - من أكثر جوانب وقع الهجرة أهمية على المجتمع، ولا يقل خطورة عن التأثيرات المادية والاقتصادية لها ، فهذا الجانب من ناحية، يرتبط بحركة البشر، ووعيهم، وأدوارهم ، وانتماءاتهم، وهى مسائل تؤثر بلا شك فى جوهر التنمية الشاملة، التى هى هدفها الإنسان المصرى[1] . ومن ناحية أخرى ، فإن الجوانب الاقتصادية للهجرة سريعة التعديل والتغير ويسهل معالجة سلبياتها . أما الجوانب الاجتماعية فهى عميقة التأثير ويتطلب إصلاح مضارها وقتا طويلا .

وتتضمن الآثار الاجتماعية للهجرة جوانب عديدة من التغيرات التى تطرأ على العلاقات الاجتماعية بما فى ذلك العلاقات الطبقية والعلاقات الأسرية ، والعلاقات بين الأجيال وغيرها . كما قد تمتد لتشمل التغيرات فى المؤسسات والنظم الاجتماعية بما فى ذلك المؤسسات والنظم التعليمية ونظم التدريب ونظام الأسرة ، ونظم التوزيع والخدمات الاجتماعية ، وفضلا على ذلك فهى تحوى التغير فى القيم الاجتماعية والسياسية سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع ؛ بل وقد تمتد لتشمل التغير فى الهيكل الاجتماعى الكلى الناتج من مجموع هذه التغيرات الجزئية وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومن الواضح أن تحليلا مفصلا لأثر الهجرة على كل هذه المجالات فى إطار العرض الحالى ، أمر بالغ الصعوبة ويتطلب جهـــدا ضخما ، يخرج عن نطاق إمكانيات الدراسة الراهنة وأهدافها .

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية ، مجلة دراسات سكانية ، العـــدد ٦٨، يناير / مارس ١٩٨٤ ص ص ٣ - ٢٤ .

وما يزيد الأمر صعوبة ، ويثير الدهشة فى نفس الوقت ، هو ندرة الدراسات المتعمقة التى اهتمت ببحث الجوانب الاجتماعية للهجرة ، إذ ما كدنا نشرع فى استعراض التراث المتوافر فى هذا الجانب حتى فوجئنا بضآلة المعروض من الأبحاث والكتابات فى هذا المجال .

وحتى تلك الكتابات ، فإنها فضلا على محدودية مجالها ، فإن الكثير من معطياتها لا يستمد من الواقع، ولكن من توقعات وانطباعات تعتمد فى الأساس على القدرة التخيلية للكاتب ، حيث يحاول هنا أن يستخلص المغزى الاجتماعى لما يتوفر من بيانات اقتصادية، استناداً إلى فهمه ومعرفته الاجتماعية وإلى التحليل المنطقى .

وفى هذا الإطار، يفضل أن نقصر المعالجة هنا على جانبين أساسيين هما اتجاهات وقيم الأفراد ، والأسرة المصرية لتأثرهما بصورة مباشرة بالهجرة الخارجية من ناحية ، وأجهزة الإعلام موضع اهتمامنا من ناحية أخرى .

١ — الهجرة والقيم الاجتماعية :

تثير المناقشة حول العلاقة بين الهجرة والقيم الاجتماعية مجموعة من من الإشكاليات والقضايا ، فأولا ، ما علاقة الهجرة بالقيم الاجتماعية[١] ؟

---

(١) تفهم القيم الاجتماعية هنا على أساس أنها : مجموعة من التصورات والأحكام ذات أهمية اجتماعية لجماعة من الأفراد تتسم بالاستمرارية وتعمل على توجيه سلوك الأفراد والجماعات فى المجتمع لما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من السلوك فى المواقف المختلفة . انظر فى ذلك : عبد الفتاح عبد النبى ، دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٠.

وكيف يمكن تحديد العلاقة بينهما ؟ أى من فيهما المتغير المستقل والآخر التابع ، وهو أمر يصعب حسمه أو قياسة ميدانيا ، فكلاهما نتيجة وليس سببا، كما أنهما فى النهاية، أفراز طبيعى لواقع مجتمعى يتخذ فى إطاره الفرد قرار الهجرة ، وفقا لمجموعة من المعارف والتصورات والقيم المهيئة لذلك والدافعة على اتخاذ قرار الهجرة . وثانيا وبافتراض وجود علاقة بين الهجرة ، كمتغير مستقل والقيم الاجتماعية كمتغير تابع فأى أنواع القيم نقصد ؟ وما هى وحدات التأثير المعنية ، هل هى الفرد أم الجماعة الفرعية ، أم المجتمع ككل .

الواقع أنه لاتوجد إجابات جاهزة حول هذه التساؤلات التى عادة ما يثير مناقشتها خلافات واسعة حتى بين المتخصصين فى علم الاجتماع ، كما أن الحديث حولها كثيراً مايتم بصورة انطباعية أكثر منه تجريبيا ، ومع ذلك ، فإنه يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة ، أن الهجرة على المستوى الفردى ، تؤثر على القيم الفردية للمهاجر ، ذلك أن التنقل والترحال ، من شأنه إكساب الفرد المهاجر حقائق وخبرات ومعارف جديدة ، لم تكن متوافرة لديه من قبل ، هذه المعارف الجديدة هى أول مراحل تبنى الفرد للقيم والممارسات الجديدة ، أو التخلى عن مجموعة من الممارسات والقيم القديمة ، يرى الفرد أنه فى إطار المعارف الجديدة أنها لم تعد مناسبة له . هذا التبدل أو التغير فى أوضاع القيم وأولويات التفضيل لدى المهاجر ، وما اكتسبه من معايير وطموحات واتجاهات من دولة المهجر ، يتصور أنها تؤثر على الجماعة والمجتمع المحلى للمهاجر عند عودته ، من خلال الاختلاط والتفاعل وأثر المحاكاة والتقليد .

ويبدو أن هذا التصور هو المنطلق الأساسى للعديد من الكتابات التى تناولت الجوانب القيمية والثقافية للهجرة ، وهو تصور يحيطه كثيراً

من الشكوك، ويرتبط بمتغيرات عديدة . فن ناحية يتوقف الأمر على مدة الإقامة بالخارج ، وظروف العمل والمعيشة بدولة المهجر ، ودرجة الاختلاط والتفاعل بين المهاجر ومجتمع المهجر ، وعمق الخبرات الجديدة التى يكتسبها. ومن ناحية أخرى، فإن الأمر عند العودة ، سيتحدد إلى حد كبير على ضوء طبيعة الممارسات الجديدة ، وعدد المهاجرين العائدين ، ومراكزهم، ومدى صرامة أو تسامح التقاليد السائدة فى المجتمع المحلى..الخ وهى جوانب تتطلب الحسم الميدانى قبل الحكم بمدى تأثير الهجرة على القيم الاجتماعية . ومع ذلك فليس من النادر أن نصادف آراء أو تعليقات ، تتحدث عن تأثيرات قيمية للهجرة على المجتمع المصرى ، وهى بالطبع - كما أوضحنا - تعليقات ذات طابع شخصى بحت ولا تستند على دراسات اجتماعية علمية فى أية صورة من الصور .

فنجد مثلا « إبراهيم سعد الدين » يذكر : « أن هجرة العمالة المصرية للخارج ، أدت إلى حدوث تغيرات جذرية فى القيم الاجتماعية وفى طموحات الأفراد ، دعمتها فى كثير من الأحيان سياسة الحكومة ، لقد أدت الهجرة إلى ظهور نمط جديد من المصريين الذين تختلف علاقتهم بمصر وبأى شىء مصرى عن العلاقة التى كانت سائدة فى الستينات فقد أدت الزيادة السريعة فى الدخول النقدية التى يحققها المهاجرون إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك المظهرى التى خلقت بدورها ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة. مما أدى إلى ارتفاع مستوى التوقعات فيما يتعلق بالاستهلاك المادى إلى ما يفوق بكثير مستويات الدخل التى يحققها الجزء الأكبر من المصريين » .

« وقد دعمت الدولة هذا الاتجاه بإعفائها لدخول المهاجرين من الضرائب، وبإطلاقها حرية الاستيراد لمختلف سلع الاستهلاك الترفى

بالإضافة إلى ذلك، أدت تلك الدخول التى تتميز بسهولة كسبها وسهولة انفاقها إلى التقليل من قيمة العمل المنتج، فمن ناحية أدت الفوارق الشاسعة بين مستويات الأجور فى مصر وبينها فى الدول المستوردة للعمالة، إلى أن أصبح المصريون على استعداد للاشتغال بأعمال أقل بكثير مما يؤهلهم له مستوى مهاراتهم، الأمر الذى أدى بدوره إلى تخفيض قيمة المهارات التى يحوزها المصريون المهاجرون.

ومن ناحية أخرى، لم يعد النجاح المادى أو المهنى يتوقف على مستوى الأداء، بل على ما إذا كان الفرد قد سافر أو لم يسافر إلى الخارج، وأن المهم الآن ليس هو نوع ما يقوم به الفرد من عمل، بل المكان الذى يتم فيه العمل، لقد ترتب على هـــذا التدهور فى أخلاقيات العمل، وهذا الارتفاع المذهل فى مستوى التوقعات. إننا أصبحنا نلاحظ ظهور نمط من المصريين الذين يرفضون تماما فكرة الالتزام بدفع الضرائب والذين يبدون موقفا جديداً تماما تجـاه مفهوم «النجاح»، أو «العمل» أو «الاستهلاك»، ويمثله الآن، ما أصبح شائعا من عبارات من أمثال الحظ «والفرصة»، «والإعارة»، «والعقد»، «والسفر».

ويمضى سعد الدين إبراهيم فى تحليلاته، قائلا: ترتب أيضا على الهجرة والرواج النفطى تغير عميق فى موقف الناس من السلع المصنوعة فى مصر، ومن المؤسسات المصرية ومن العملة المصرية بالمقارنة بما كان عليه الحال فى السبعينات، فلم يعد استهلاك السلع المصنوعة فى مصر مصـــدراً، من مصادر الفخر ولا انعكاسا لموقف أخلاقى أو سياسى، بل أصبح استهلاك يعـــود إلى انخفاض أسعـارها بالمقارنة بالسلع المستوردة وأصبح مستهلـكوها فى الأساس هم أولئك الذين لم تتح لهم فرصة العمل بالخارج،

وهو الأمر الذى ساعد على إضعاف الشعور بالاعتزاز بالسلع والقيم الوطنية »[1] .

وواضح من ملاحظات « سعد الدين إبراهيم » — على وجاهتها — ميلها الواضح إلى التعميم والحديث عن مصر والمصريين كما لو كانوا وحدة متجانسة وليس طبقات وجماعات اجتماعية لها مواقفها المختلفة والمتباينة من جوانب التغيرات التى يعرض لها . كما أن الحديث عن أنماط جديدة من الاستهلاك والتقليل من العمل المنتج . أو التهرب من دفع الضرائب ، وإرجاع ذلك إلى الهجرة ، أمر يصعب التسليم به بسهولة . ويتطلب مناقشة ، خصوصا على ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من تشابه أنماط الاستهلاك لدى الأفراد المهاجرين وغير المهاجرين فى المجتمع المصرى ، كما أن انخفاض الإنتاجية والتهرب من الضرائب ، ظواهر قد تغذيها متغيرات أخرى قد لا يكون لها علاقة بالهجرة .

ولا تكاد تخرج ملاحظات الباحثين الآخرين عن ملاحظات سعد الدين إبراهيم ، مع تركيز واضح على قضية تأثير الهجرة على قيمة « العمل المنتج » و « الإنتاجية »[2] . ويبدو من نمطية الأفكار المطروحة أنهم جميعا قد نقلوا عن بعضهم البعض ، دون محاولة لتطوير الملاحظات

---

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل :

Saad Eldean Ibrahim, The New Social order : Astudy of the Social Impact of oil West View press, Colorado, And Croom Helm, London, 1882. pp 89 - 92.

(٢) نحيل القارىء هنا الى اوراق مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، يناير ١٩٨٤ وبالذات أوراق ، عبد الرحمن بكر ، ومحمد شفيق ، وصبرى عبد العظيم .

أو اختبارها ميدانيا ، فنجد كاتبا آخر مثل « جلال معوض » وهو بصدد رصده للآثار الإجتماعية والسياسية لهجرة العمالة المصرية وعودتها ، يتحدث عن الأثر المدمر للهجرة على أخلاقيات وقيمة العمل من خلال[1] .

١ — يؤدى تباين الدخول ، إلى تدهور تدريجى فى مستوى مهارات المصريين العاملين فى هذه الأقطار ، ويتمثل ذلك عندما يقبل هؤلاء العمال وظائف أدنى بكثير من مستوى المهارات التى يتصفون بها مادامت تدر دخلا أكبر مما كانوا يحصلون عليه فى مصر ، ويؤدى ذلك فى الأجل الطويل إلى انحطاط مهارة العمال المصريين ، حيث أنهم يفقدون مهاراتهم أو فى أحسن الأحوال يتوقفون عن التطور والتعليم ، وحتى إذا اتفق العمل الموكل إلى العامل المصرى الوافد ، مع مستوى مهاراته ومؤهله ، فإنه سرعان ما يكتشف أن المطلوب منه من حيث الأداء يتسم بالضعف والمحدودية إلى حد تتدهور معه إنتاجيته بشكل مستمر (ويضرب الكاتب هنا مثالا للأساتذة المصريين المعارين للدول العربية) .

٢ — أثرت الهجرة على اتجاهات المصريين نحو العمل فبينما كان الإعتقاد السائد فى مصر حتى مطلع السبعينات ، أن من « جد وجد » ، وأن الجد والاجتهاد فى العمل والإحساس بالإنجاز والنجاح هى الوسائل اللازمة للنجاح المهنى والمالى ، لم يعد هذا الاعتقاد يجد مايدعمه من حقائق عملية فى مصر ، حيث أصبح العديد من المصريين يؤمنون بأن السبيل الوحيد للنجاح هو الحصول على إعارة أو عقد للعمل فى الأقطار العربية النفطية حيث يمكن للمرء أن يجنى ثروة طائلة فى فترة قصيرة ، ولذلك نادراً

---

(١) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون الخليجى ، العدد العاشر ، ابريل ١٩٨٨ ص ١٠٣ .

مانجد عاملا يصف لسامعيه تفاصيل عمله المهنى ، أو إعطاء إنطباع بمدى استمتاعه بالعمل هناك ، وإنما يتركز الحديث حول المنافسة على تجديد العقد وكسب رضاء الرئيس ، والصراع مع الجماعات القطرية الأخرى ، وأصبح النجاح يعنى المال ، وطالما أنت هناك فإنك تنجح لقدرتك على جمع المال ، والمال يعنى الإستهلاك فى شراء السلع التى لايستطيع العاملون بالداخل الحصول عليها بأجورهم المحدودة .

٣ — يطرأ على اتجاهات المصريين نحو العمل أثر آخر مدمر ، ويتعلق بالباقين فى مصر ، فمعظمهم فى حالة انتظار دورهم كى يحصلوا على «إعارة» إذا كانوا من موظفى الحكومة أو على عقد يبعث به قريب أو وكيل ، وبما أن مجرد الذهاب إلى هناك لايتوقف على أى شىء استثنائى من ناحية أداء العمل فى مصر ، فإن أداء العمل نفسه ينخفض مستواه فى سياق هذه العملية ، ويصير الناس إما ينتظرون إعارة أو عقد أو يستعدون للرحيل أو يندبون حظهم فيعيشون فى حالة من الاكتئاب والتعاسة ، وفى جميع هذه الأحوال ، يصبح أداء العمل بحد ذاته هامشيا فى مصر تماما ، كما هو الحال بالنسبة لأقرانهم من المهاجرين مع اختلاف بسيط فى أن هامشية العمل هنا ترتبط بجمع المـــال والإستهلاك ، وفى مصر بالبؤس والحرمان . ويرى الكاتب أنه حتى فى إطار عودة المهاجرين من الخارج ، فإن أخلاقيات العمل وقيمة العمل المنتج وبالذات لدى موظفى الحكومة والقطاع العام سيتجه نحو مزيد من الانحطاط ، لأنه بعد نفاذ مدخرات هؤلاء العائدين سوف يعانون من انخفاض رواتبهم .

وواضح أن تصويراً للأمر على النحو السابق لا يخلو من تعميم أو مبالغة ليس فقط فى إطار تعميم الحديث عن المصريين واتجاهاتهم ومهاراتهم ، أو فى اختفاء البيانات التى تدلل على هذه الملاحظات ولكن أيضا ، لأن

المسألة تحتمل الوجه الآخر ، إذ يمكننا مثلا تصور — وبنفس الحماس — أن تباين الفروق الأجرية ، وزيادة دخل المهاجرين وأنماط سلوكهم الجديد ، يمكن أن يرفع من الإنتاجية وتدعيم قيمة العمل لدى الأفراد غير المهاجرين بدلا من أن تعمل على انحطاطها ، على نحو مايصور الكاتب ويذكر « جلال أمين » أنه كما يمكن أن تولد الهجرة شعوراً بالإحباط لدى بعض من لم يهاجر ، يمكن أيضا أن تحث آخرين على زيادة الجهد والاشتغال بأكثر من عمل أو أن تحث النساء على دخول سوق العمل بعد أن كن يحجمن عن ذلك[1] . وهي ظواهر نألفها أيضا في المجتمع المصري وفي إطارها يصبح الحديث عن تأثيرات سلبية للهجرة على الإنتاجية وقيمة العمل مسألة محل شك .

كذلك لا يكاد يخلو الحديث عن التأثيرات القيمية للهجرة ، من حديث حول دور هذه الهجرة في تدعيم النزعة الفردية وقيم الخلاص الفردى والإغتراب لدى الأفراد في المجتمع المصري بدلا من تدعيم التوجهات الجماعية ، وروح العمل الجماعي في حل المشكلات ، والإنتماء للوطن[2] . مما يضعف من صلابة المجتمع وتماسكه ، ويقف عائقاً أمام أية محاولة للنهوض الجماعي وتعبئة طاقات الأمة من أجل إنجاح آية مشروعات تنموية طموحة مستقبلا .

٢ - الهجرة والأسرة المصرية :

يثار عادة في هذا الجانب بعض المفاهيم والقضايا منها ، تأنيث

---

(١) جلال أمين واليزابيث عونى ، مرجع سابق ص ١٣٨ .

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال :

صبرى عبد العظيم عبد الرؤوف ، هجرة العمالة المصرية ، حصاد السبعينات وتوقعات المستقبل ، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، مرجع سابق ص ٣٣ .

الأسرة المصرية ، التفكك الأسرى ، تربية الأطفال ودور المرأة ، فنجد الباحثون يتحدثون عن تأثيرات متباينة للهجرة على هذه الجوانب ، حيث يتولد عن هجرة العمالة ما يطلق عليه الباحثون ظاهرة تأنيث الأسرة المصرية(١) .

وهى الظاهرة التى ترتبت على هجرة الرجال المتزوجين لأسرهم والتى تقدر نسبتهم ٥٠٪ من إجمالى عدد المهاجرين من مصر ، ويتبع ذلك أن تتولى النساء مسئولية إدارة شئون الأسرة كاملة ويعنى ذلك أن هناك جيل كامل من الأولاد الذين يشبون فى عائلات ترعاهم الأم بمفردها ، حيث لا يعود إليها الأب الغائب إلا كزائر عارض(٢) . وتتفاوت تقديرات الباحثين حول الآثار المترتبة على هذه الظاهرة ، فأنصار قضية المرأة ، يرحبون بالأمر على أساس أن ذلك يعطى المرأة سلطة أكبر وفرصة لإثبات الذات ، بينما يرى آخرون ، أن الأمر ليس فيه جديد ، وأن المرأة باتت تتولى معظم عملية التنشئة حتى فى وجود الآباء أنفسهم ، فى حين يلقى فريق ثالث بالمسئولية على هذه الظاهرة فى تدنى عمليات التنشئة الاجتماعية للأطفال وما يحدث من إنحراف بين الشباب(٣) .

وأيا كان الأمر ، فإن الرؤية الشاملة والعلمية للمسألة تتطلب المزيد من الدراسة والبحث ، فليس لدينا بيانات حول درجة انفصال الأب المهاجر عن أسرته ، وما إذا كان حقا الأولاد يشبون فى رعاية أمهم بمفردها ، أو ليس هناك مثلا العائل الذكر الذى يحل محل الأب المهاجر ، ونشير

---

(١) ورد هذا المصطلح فى كتابات سعد الدين ابراهيم ، وجلال معوض ، ونادر فرجانى وغيرهم كثير .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص ٩٢ .

(٣) جلال عبدالله معوض ، مرجع سابق ص ١١٨ .

هنا تحديداً إلى العائلات والأسر الريفية التي يشكل أفرادها غالبية المهاجرين، حيث كثيراً ماتعيش الزوجات هناك في وسط عائلات ممتدة، أو وسط أقارب لمن يساعدوهن في تربية الأطفال[1]. وهي جوانب ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند الحكم بمدى تأثير ظاهرة تأنيث الأسرة المصرية المترتبة على الهجرة في المجتمع، بدلا من مناقشة الموضوع بصورة أقرب إلى التعميم وعدم التحديد كما هو واضح حتى الآن من الكتابات التي عنيت بهذا الموضوع .

ولكن يبدو أن أكثر جوانب الهجرة تأثيراً على الأسرة المصرية ، هو ما أشارت إليه الكتابات ودعمتها الأبحاث الميدانية ، حول ما تخلفه الهجرة من تأثير واضح على بناء الأسرة المصرية ، وتحولها من الأسرة « الممتدة » إلى الأسرة « النووية » . وبالذات في الريف والمناطق الشعبية، وكذلك من زيادة حدة المنازعات والخلافات العائلية التي أصبحت تعاني منها الأسرة المصرية بعامة ، وانعكست بصورة واضحة في ارتفاع نسبة الجرائم بين الأهل والأقارب ، وتنعكس على صفحات الصحف بصورة شبه يومية[2] .

ففي دراسة قامت بها « هند خطاب » و « الضعيف » حول أثر هجرة العمال من الرجال على بنيان الأسرة ودور المرأة وطبقت على قرية « بابل وكفر حمام » في محافظة المنوفية ، أثبتت الدراسة أن هجرة العمالة قد دعمت عملية التغير في بنيان الأسرة من أكثر من زاوية ، ولكن على الأخص فيما يتعلق بنمط السكن . حيث عادة ما تميل أسرة المهاجر

---

(١) جلال أمين واليزابيث عوني ، مرجع سابق ص ١٦٩ .

(٢) عبد الفتاح عبد النبي ، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية، مرجع سابق ص ٤٤٥ .

إلى الانفصال بعد العودة أو أثناءها عن الأسرة الكبيرة والعيش بمسكن مستقل[١]. كما انتهت الدراسة التي أجراها «محمد أبو مندور» وآخرين على قرية «دفرة» مركز طنطا محافظة الغربية، حول أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين المهاجرين بهذه القرية، إلى أن الهجرة قد ساهمت في ظهور مشاكل خاصة بتدهور تربية الأولاد، وعدم تعليمهم واستغلالهم من قبل الآخرين. كما عملت على زيادة حدة التوتر والقلق بين المتزوجين داخل الأسرة، وظهور مشاكل مثل انحراف بعض الزوجات، والخلافات مع الأهل والأقارب[٢]. وهي كلها جوانب تسهم في تفكك الأسرة المصرية، وتضعف بالتالي من صلابة وقوة المجتمع وبالتالي قدرته على التحدي ومواجهة الأزمات على أساس أن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع وأن سلامتها وقوة بنيانها ينعكس بالضرورة على سلامة وقوة المجتمع الأكبر.

كذلك فقد عملت الهجرة على ارتفاع دور ومكانة المرأة المصرية، فقد زادت من نسبة مشاركة المرأة في تدبير شئون الأسرة، وبالذات خلال الفترة الأولى من غياب الزوج في الخارج والتي تكون التحويلات المرسلة من الخارج غير مضمونة وغير منتظمة. ففي حالة المرأة الريفية يتسع دورها في العمل الحقلي، وفي العمل لدى الغير، وأعمال البيع والشراء

(١) انظر في ذلك بالتفصيل:

H., Khattals, & S., Daeif: Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the Roles of women, Regional paper of the population Council, March, 1982 p. 68.

(٢) محمد أبو مندور وآخرون، دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين، بحث مقدم ضمن أوراق مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية، مرجع سابق.

والخياطة وغيرها وهو دور وإن كان موجود من قبل إلا أن الهجرة عملت بلا شك على زيادة اتساع نطاقه .

هذا الدور الاقتصادى والاجتماعى الواسع الذى أخذت زوجات المهاجرين يقمن به والذى شمل مختلف مجالات الحياة ، أكسب هؤلاء الزوجات ثقة أكثر بالنفس وشعوراً بالفخر والمساواة مع الرجال . وقد أثبتت دراسة «هند خطاب» و «الضعيف» المشار إليها آنفا ، تواجد هذا الشعور لدى زوجات المهاجرين بالمقارنة بانعدامه لدى زوجات غير المهاجرين[١] . ولكن هذا النشاط الاقتصادى الاجتماعى الجديد للمرأة وإن كان موضع ترحيب حيث يضيف طاقات جديدة كانت معطلة تضاف إلى طاقات المجتمع المصرى، وتعوض من آثار النقص فى قوة العمل الذى أحدثته الهجرة[٢] إلا أنه على ما يبدو جاء على حساب وظائف أخرى مهمة للأسرة، وعلى رأسها وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال المصريين.. فالأب الغائب فى الخارج من أجل الثروة ، والأم المنهمكة طوال الوقت فى تدبير احتياجات الأسرة ، فضلا على ما يحدث من توترات وقلق ومنازعات وخلافات مادية داخل الأسرة بسبب هذا التغير فى الأدوار، ينعكس آثاره السلبية على وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال[٣] وهو على ما يبدو أكثر جوانب الهجرة خطورة ، لأنه يخرج لنا جيلا كاملا من

---

(١) انظـــر فى ذلـــك :
H:. Khattals & S:, Daeif, op: cit, P. 65.

(٢) انظر مثلا للدور الذى تلعبه المرأة الريفية فى سد النقص الواضح الحالى فى العمالة الزراعية المترتب على هجرة العمال الزراعيين الذكور للخـــــارج .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية ، مرجع سابق ص ٢٤ .

الشباب معقداً محملا بالمشاكل والأمراض النفسية التى سيظل يعانى منها المجتمع المصرى طويلا قبل أن يتمكن من إصلاحه .

ثالثا : الآثار السياسية للهجرة :

من الملفت للنظر أن هذا الجانب من جوانب وقع الهجرة على أهميته — لم يحظ باهتمام كاف من جانب الباحثين والمعنيين فى هذا المجال ، ولم نصادف دراسة واحدة تناقش هذا الجانب بصورة علمية ومتعمقة باستثناء إشارات وردت بشكل عابر فى دراسة « جلال معوض » وكذا دراسة « محمد شفيق » حول الآثار السياسية للهجرة العمالية . ففى الدراسة الأولى ، والتى عنيت ببحث الآثار الاجتماعية والسياسة لعودة العمالة المصرية من الخارج ، نجد الكاتب يتحدث عن علاقة الهجرة المصرية بتحقيق الاستقرار السياسى فى المجتمع ، وهو الأثر الوحيد الذى أورده الكاتب وسعى إلى التدليل عليه بصورة وإن كانت وجيهة — إلا أنها لاتخلو من تعميم والاحتياج إلى التدليل .

وفى ذلك يذكر الكاتب: «أن الموارد المادية وفرص العمل والحراك الاجتماعى والقنوات السياسية والمؤسسية فى مصر منذ منتصف السبعينات أصبحت غير كافية لاستيعاب طاقات الشباب وأنشطته أو الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الفئة ، وبدون الهجرة كان هؤلاء الشباب وبالذات من ينتمون منهم إلى الفئات الدنيا والوسطى سيصيرون قوة قابلة للتجنيد من قبل الحركات والتنظيمات السياسية المعارضة .

كما أن المهاجرين ينغمسون فى تجميع الثروة وكسب المال وليس فى الدعاية والثورة والإثارة السياسية. وحتى عند العودة، فإنهم ينخرطون

فى أنشطة تجارية ، والاشتغال فى استثمار أموالهم ، ويصبح الاستقرار والمحافظة على الأوضاع القائمة مطلبا ملحا بالنسبة لهم[١] .

ولا تكاد تخرج الدراسة الثانية، التى قدمها «محمد شفيق» حول الهجرة الخارجية وأشار خلالها إلى الآثار السياسية للهجرة عن الانطباعات السابقة، حيث ذكر الكاتب : «أن هجرة عدد ضخم من العمالة المصرية حوالى ٣,٥ مليون مواطن من شأنها أن تقلل فرص البطالة ، وأن تحول دون نمو البيروقراطية . كذلك فهى تخلص البلاد من وضع مشحون بعوامل التوتر والتى تتمثل فى وجود خريجى جامعات أو عمال مهرة يجمع بعضهم بين معاناة البطالة ومشاعر الأمل فى مستقبل أفضل ومن ثم فإن خروج مثل هذه الأعداد إلى الخارج، يعتبر متنفسا لتحقيق الهدوء والتخلص من بعض الأعباء»[٢] .

وأيا كان الأمر ، فما زالت الجوانب السياسية للهجرة الخارجية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث ، وبالذات ، حول موضوعات مثل أثر الهجرة الخارجية على العلاقات المصرية العربية، ودور الدولة فى تشجيع الهجرة أو تقييدها، والمشكلات السياسية للهجرة ، وكذا موقف الأحزاب السياسية والصفوة الحاكمة تجاه قضية الهجرة إلى غيرها من الموضوعات التى تتطلب الدراسة العلمية المتعمقة الوصول من خلالها إلى إجابات محددة حول الآثار السياسية للهجرة العمالية للخارج .

---

(١) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية — السياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، **مرجع سابق** صص ١٢٠ — ١٢٤ .

(٢) محمد محمد شفيق ، الهجرة الخارجية المصرية ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، مرجع سابق ص ٢٧ .

وفى ختام هذا الفصل الذى حاولنا خلاله للتعرف على وقع الهجرة الخارجية على المجتمع المصرى بجوانبها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، يمكن القول، أنه فى إطار التراث المتوافر حاليا حول هذا الموضوع ، يصعب إصدار حكم بشأن المحصلة النهائية للهجرة ، وما إذا كانت إيجابية أو سلبية من وجهة النظر المجتمعية ، ولكن يمكن القول أن ثمة مشكلات وجوانب سلبية عديدة ترتبت على فتح الباب على مصراعيه بلا ضوابط للهجرة الخارجية . كما أن عودة متوقعة على نطاق واسع نتيجة الاستغناء عن العديد من العمالة المصرية فى الخارج بعد انهيار أسعار النفط وتقلص مشروعات التنمية بالدول النفطية سوف يترك مشكلات لا تقل خطورة أيضا عن المجتمع ، الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن حقيقة الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام فى مواجهة هذه المشكلات والتصدى لها، وهو موضوع الفصل القادم .

الفصل الرابع

الاعلام والهجرة

(نحو تصور نظرى)

الفصل الرابع

الاعلام والهجرة (نحو تصور نظرى)

على الرغم من كثرة الكتابات المتوافرة حول دور الأعلام فى المجتمع وتأكيد الباحثين على إستحالة فهم الظاهرات الإجتماعية والتغيرات الكبرى فى المجتمع بعيداً عن فهم عمليات أجهزة الاعلام[1] . إلا أن الاختلاف ما يزال قائم بين الباحثين فى تقييمهم لطبيعة المهام والوظائف التى يمكن أن تؤديها أجهزة الأعلام فى المجتمع وفى تقـــدير المردود الاجتماعى لعمليات هذه الأجهزة وبالذات فى مجتمعات البلدان الأقل تقدما .

فهناك من يرى أن دور أجهزة الأعلام فى المجتمع وفى معالجة القضايا المجتمعية دور ضئيل وغير ملموس فأجهزة الاعلام ماهى إلا عامل تابع يدور فى فلك العوامل المادية والظروف الاقتصادية التى تلعب الدور الحاسم فى معالجة القضايا الكبرى كقضية الهجرة ويرى أصحاب هذا الرأى أن أغلب التغيرات التى تطرأ على العلاقات الاجتماعية لا تأتى إلا من خلات التواصل أو الاتصال الاجتماعى وليس من الصفحات المطبوعة حتى فى المدرسة نجـــد أن المدرس هو الذى يؤثر فى أفكار التلاميذ وأفعالهم وليس الكتاب[2] ، بل أن هناك من يوجه الاتهام إلى أجهزة الاعلام باعتبارها معوقا أساسياً من معوقات التنمية بسبب خضوعهـــا

---

(١) سمير حسين ، الاعلام ، والاتصال بالجماهير والرأى العـــام ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨٤ ص ٣١ وكذلك .

جيهان رستى **الاسس العلمية لنظريات الاعلام** ، القـــاهرة ، دار الفكر العربـــى ١٩٧٨ ص ٣٧٢ .

(٢) محمود عودة ، أساليب **الاتصال والتغيير الاجتماعى** ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، مكتبة سعيد رافت ، ١٩٨٣ ص ٢٢٠ .

— عادة — إلى الضغوط السياسية والاجتماعية وتركيزها فى كثير من عملياتها على الإثارة والتوافه من الأمور والانصراف عن الشئون البناءة .

وفى المقابل نجد الاتجاه المتحمس لدور أجهزة الاعلام فى مجال التغيير الإجتماعى بل ويجعل من هذه الأجهزة السبب الرئيسى والمباشر لأحداث التغيير وبين هذا الاتجاه أو ذاك توجد بعض الكتابات التى تربط وسائل الإعلام فى مجال التغير الإجتماعى ببعض العوامل الاجتماعية والثقافية التى تؤثر على دور أجهزة الاعلام وكفاءتها فى هذا المجال مثل تلك الكتابات التى تتحـــدث عن دور الإتصال الشخصى وقادة الرأى والعوامل الانتقائية .. الخ[1] .

وأياً كانت درجة اختلاف الباحثين فى تقييمهم لدور أجهزة الاعلام فى المجتمع وتفاوت تقديراتهم فى ذلك بين التحمس والتهوين والتحفظ إلا أن الملاحظ أن هذه التقديرات تعتمد فى غالبيتها على الانطباعات الشخصية ووجهات النظر التى يمليها الانتماء المهنى والفكرى للباحث وليس على البيانات أو المشاهدات الواقعية لما تتركه أجهزة الاعلام من أثار فى الحياة الاجتماعية للأفراد فى المجتمعات المختلفة حيث يندر توافر الابحاث الميدانية المتعمقة فى هذا المجال .

ويبدو أن سيادة الانطباعات الشخصية فى فهم عمليات أجهزة الاعلام يكمن فى العجز الجوهرى فى البحث العلمى الاعلامى الاجتماعى ذاته فالمتغيرات الانسانية الاجتماعية الداخلة فى هذه العملية كثيرة ومتعددة وفى الوقت الذى يصعب فيه الاستدلال السببى عن طريق الدرسات الارتباطية

(١) انظـــــر فى ذلـــك :
Joseph Klapper. The effect of Mass Communication New York Free Press, 1960. PP. 14 - 42.

فإنه من المتعذر أيضا عزل متغير أجهزة الاعلام واختبار أثره عبر أسلوب تجريبي دقيق ومنضبط وفضلا عن هذه الصعوبات المنهجية لبحث هذا الموضوع فإننا نجد حتى في الأبحاث التي حاولت اختبار هذا الدور ميدانياً قصوراً في التساؤلات المطروحة حيث نادراً ما توضح الأبحاث في هذا المجال أي نوع من أجهزة الأعلام تقصد، أو طبيعة المحتوى المثار، أو تحديد لنوعية ومستوى الآثار المطلوب قياسها، هل هي مثلا الآثار المباشرة أم غير المباشرة، الآثار الفورية أو الآثار التراكمية، الآثار على مستوى الفرد أم المجتمع إلى غيرها من التساؤلات التي يمكن أن تفيد في فهم وتقييم آثار أجهزة الأعلام في المجتمع .

وأيا كان الأمر فإننا سوف نقصر الحديث هنا على الدور المثالي والمهام التي يمكن أن تؤديها أجهزة الأعلام في المجتمع تجاه الجوانب المختلفة لظاهرة الهجرة[1] . والتعرف على موقع هذه الأجهزة بين العناصر الأخرى المهمة التي تتداخل في إنتاج الظاهرة. والتأثير في مسارها وهو مايساعدنا في النهاية على تحديد نقاط الإهتمام وطرح تساؤلات الدراسة التي تشكل نقطة البداية للعمل الميداني .

ولدينا أن الدور للذي يمكن أن تؤديه أجهزة الأعلام في مجال الهجرة يتداخل في تحديده عناصر ومتغيرات عديدة منها وضعية أجهزة الأعلام في المجتمع ،ورؤية الصفوة الحاكمة للطريقة التي تستخدم بها هذه الأجهزة ومدى وعى القائمين على أمور أجهزه الأعلام بقضية الهجـــرة وفهمهم

---

(١) يعنى ذلك ، اننا سنؤجل الحديث هنا عن حقيقة موقف أجهزة الاعلام ورؤيتها لقضايا ومشكلات الهجرة والتى سيسعى العمل الميدانى لكشف عنها فيما بعـــد .

لأبعادها . وأخيراً برؤية الجمهور لهذه الأجهزة ومدى قناعتهم أو ثقتهم في عملياتها أو درجة اعتمادهم عليها في تصريف شئون حياتهم اليومية .

وتتحدد وضعية أجهزة الأعـــلام في المجتمع المصرى من إذاعة وتليفزيون وصحف قومية في الإرتباط الشديد بالدولة وبتوجهات الصفوة السياسية بحيث أن هذه الأجهزة قد عكست في كل فترة تاريخية توجهات هذه الصفوة ورؤيتها تجاه قضية الهجرة مع تفاوت واضح في قدرات كل وسيلة ، وفي صرامة إلتزامها بهذه الرؤية على ضوء ظروف العمل بكل وسـيلة وفهم العاملين بها لدورهم ، ومـدى تأثرهم بالضغوط الخارجية .

وهكذا عبرت أجهزة الأعلام المصرية عن سياسة الدولة تجاه مسألة الهجرة الخارجية . وقد تراوحت هذه السياسة من منع الهجرة ثم إلى تنظيمها وأخيراً إلى تشجيعها . كما تطورت هذه السياسة داخل إطار أوسع لإستراتيجية التنمية وللتوجه الايديولوجي للمجتمع ، ومع التحول من سياسة التنمية المستقلة والتخطيط المركزى للإقتصاد ، إلى سياسة الإعتماد على الخارج والانفتاح الاقتصادى جرت تغيرات مماثلة في سياسة الهجرة .

ويمـكن رصد ثلاث مراحل في حركة تطور هذه السياسات :

المرحلة الأولى :

تمتد من منتصف الخمسينات حتى عام ١٩٦٧ وكانت تتميز بطبيعتها المانعة للهجرة. وقبل عام ١٩٦٠ لانجد سوى إشارة طفيفة للهجرة على لسان المسئولين أو رجال الأعلام المصريين وكان المهاجرون أساساً من أصل أجنبي، ويدور الحديث عن رحيل العديد من الأجانب الذين عاشوا مدة طويلة

فى العاصمة وفى الإسكندرية وكذا العديد من اليهود المصريين بعد عام ١٩٥٦ .

وفى مطلع الستينات بدأت الحكومة تشجع فكرة الهجرة وكانت معظم الكتابات حول هذا الموضوع تحبذ هذه الفكرة ، وفى عام ١٩٦٤ أنشئت لجنة وزارية للعمالة ، وفى عام ١٩٦٧ أصدرت اللجنة المذكورة ، توصيات من أجل سياسات للهجرة اتسمت ، بالليبرالية ومع كل هذا كانت هناك قيود تعرقل وتحد من حركة الهجرة فقد قامت الحكومة بتحديد عدد من المهن ومن المجموعات الإنتاجية لا يسمح لها بالهجرة[1] .

المرحلة الثانية :

وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٦٧ ، وتحديدا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ اتسمت خلالها سياسة الهجرة بالتناقض والتردد ، فقد ظهرت بوادر تشير إلى تشجيع الهجرة بما فى ذلك إنشاء قسم للهجرة فى وزارة الشئون الخارجية عام ١٩٦٩ ، وإقامة لجنة من أجل تشجيع الهجرة عام ١٩٦٩ تشرف عليها وزارة العمل وقد نوقش الموضوع بأستفاضة من قبل وسائل الأعلام فيما بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ولكن مع ذلك ظلت السياسات المتبعة تضع العراقيل أمام الهجرة وكانت الدعوة لفرض قيود على الهجرة تأتى أساسا من قبل الوزارات المعنية بالتنمية ، وبالخدمات الصحية ، وتشير البيانات أن عدد طالبى الهجرة فى عام ١٩٦٩ وصل إلى رقم قياسى وهو ٢٨,٠٠٠ مقابل ١٥,٠٠٠ بالنسبة للسنوات الست السابقة وقد آثار هذا الإندفاع إلى الهجرة قلق بعض الجهات مما أدى إلى مناقشة جديدة لسياسة

---

(١) نازلى شكرى ، ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٨٣ ص ٦٣ .

الهجرة في مصر[1] . انتهت إلى إيقاف التصريح بالهجرة لحين إجراء دراسته جدية للوضع . وفي عام ١٩٧٠ قررت الحكومة تنظيم الهجرة وصيغت القوانين من أجل تشجيع الهجرة باستثناء بعض المجالات الحيوية كما حددت لها أعداداً معينة وكان ضمن الذين شملتهم هذه التحديدات العاملون في المهن الطبية والهندسية والعمارة والإحصاء وكذا المعلمون في المدارس الثانوية لمواد الألسن والجغرافيا والتاريخ .

المرحلة الثالثة :

وبدأت في السبعينات فقد شهدت هذه الحقبة تحولا أساسياً في التوجه الفكري للدولة بعد أحداث مايو ١٩٧١ وتولى الرئيس السادات زمام السلطة في البلاد وقد اتجه هذا التوجه الايدولوجي الذي اتخذ من مفهوم الديمقراطية الإشتراكية شعاراً له نحو تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية والأخذ بالأسلوب الرأسمالي في الإدارة والحكم[2] . وكان من الطبيعي أن يتضمن هذا التوجه الجديد تأكيداً أكبر على سياسة مفتوحة وحدة للهجرة . فقد نص دستور ١٩٧١ على حق الهجرة للمواطن سواء كانت الهجرة دائمة أو مؤقته . وخلال هذ العام صدر قانون يمنح المهاجر الحق في أن يستعيد وظيفته الحكومية السابقة خلال السنة الأولى بعد تقديم استقالته ، وفي العام التالي قرر مجلس الوزراء إدخال تسهيلات في اللوائح المعمول بها وكذا تبسيط في بعض الاجراءات المتبعة وبعد حرب أكتوبر

---

(١) انظـــر في ذلـك :

A.E. Dessouki, The shift in Egypt's Migration policy 1952. 1978. Middle eastern studies, 18., january 1982, p. 60.

(٢) انظـــر في ذلـك :

Mârie Christine Aulas, Sadat,s Egypt New Left Review Vol., 98 July August 1976; P. 13.

١٩٧٣ بدأ التنفيذ الفعلى لسياسة الانفتاح الجديدة وإفساح المجال للاستثمارات الأجنبية فى مصر وقد شملت سياسة الانفتاح هذه إفساح الباب على مصرعيه لهجرة المصريين للخارج ففى عام ١٩٧٤ أبدلت تأشيرات الخروج التى كان يصعب جداً الحصول عليها، بتصريحات للسفر كانت تمنح بسهولة وكذلك لم يعد إصـــدار جواز سفر للخارج متمركز فى مكتب واحد يخضع لإشراف وزارة الداخلية ، بل أصبح من الممكن الحصول عليه من مراكز محلية عديدة افتتحت فى كافة أنحاء البلاد تسهيلا لحصول الأفراد على جوازات سفر ، وفى مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة ، وفى عام ١٩٧٥ صدر قانون شامل يمنح المواطن الحق فى الاحتفاظ بجنسية مزدوجة ، كما صدق مجلس الشعب على معاهدة تنظيم تنقل العمالة بين الدول العربية وهى معاهدة تم التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء فى الجامعة العربية فى محاولة لتشجيع حركة الأيدى العاملة بين الدول العربية .

وفى عام ١٩٧٦م صدر قرار جمهورى نص على تأسيس مجلس أعلى للقوى العاملة والتدريب برياسة رئيس الوزراء وقد حدد المرسوم ثلاثة أهداف لسياسة القوى العاملة المصرية :

١ — تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ — تلبية احتياجات الدول العربية والدول الصديقة .

٣ — محاربة البطالة[1] .

وبهذا ، أصبحت عملية تصدير العمالة المصرية هدفا رسميا لسياسة الدولة وفى إطارها استخدم الأعلام المصرى للتعبير عنها والترويج لها على نطاق واسع بين أفراد المجتمع ،وفى إطار هذه المهمة للأعلام المصرى ، يمكن تصور — من الناحية العملية — قيام أجهزة الأعـــلام بأربع عمليات

(١) نازلى شكرى ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

أساسية لتحقيق هذه المهمة ويمكن بلورة هذه العمليات الأربع على النحو التالى :

١ — الترويج لفكرة الهجرة :

تقوم أجهزة الأعلام بتوفير الجانب المعرفى لدى الأفراد حول فكرة السفر للخارج باعتبارها فكرة مستحدثة وجديدة بالنسبة للمصريين المعروف عنهم تاريخيا شدة الإرتباط بالأرض والعزوف عن الترحال . وتمارس هذه المهمة من جانب أجهزة الأعلام من خلال نشر الأنباء والبيانات والآراء والتعليقات على صفحات الجرائد وموجات الإذاعة وشاشات التليفزيون .

وقد أجمع خبراء الاتصال ،على أهمية أجهزة الأعلام الجماهيرى كمصدر من مصادر المعلومات حول القضايا الكبرى ، والأفكار الجديدة التى يراد ترويجها فى المجتمع فقد وجد فان بن (Van Ben) فى دراسته حول كيفية اكتساب الفلاحين فى هولندا لمعلوماتهم حول الطرق الزراعية الجديدة أن وسائل الأعلام كانت أهم مصدر من مصادر المعلومات الأولية عن الأساليب الجديدة وأن الفلاحين وقادة الرأى قد تأثروا بوسائل الأعلام فى ذلك المجال . كما توصل سيكتر « Spector » وزملائه فى دراستهم الميدانية التى طبقت فى أكوادور إلى نتائج مشابهة حيث تبين أن وسائل الأعلام لها تأثير مباشر بالنسبة لتبنى العادات الصحية الجديدة — وأن الإتصال الشخصى قد تم بعد التعرض لأجهزة الأعلام[١] .

وعلى الرغم من تسليم خبراء الاتصال بقدرة أجهزة الأعلام فى مجال

---

(١) نقلا عند احمد بدر ، الاعلام الدولى ، دراسات فى الاتصال والدعاية الدولية ، القاهرة — مكتبة غريب ، ١٩٧٧ ، ص ٩٥ .

نشر المعرفة بالقضايا والموضوعات المختلفة على نطاق واسع بين أفراد المجتمع ، إلا أن ثمة عقبات أساسية تحول دون تحقيق هذه المهمة بصورة متكاملة(١) .

فهناك مثلا المشكلات الخاصة بعدم القدرة على الوصول إلى أجهزة الاعلام من جانب العديد من أفراد المجتمع حيث يتعذر عليهم لأسباب مادية ؛ شراء الصحف أو امتلاك وحيازة أجهزة الراديو والتلفزيون خصوصا بعد ارتفاع أسعار الصحف والأجهزة الكهربائية مؤخراً . كما قد يتعذر عليهم لأسباب ثقافية تتعلق بإنتشار الأمية وعدم القدرة على فهم المضامين المثارة أو استيعابها من الوصول إلى أجهزة الاعـــلام وبالتالى استبعاد قطاعات عديدة من أفراد المجتمع من التلقى المباشر لرسائل أجهزة الاعلام .

وحتى إذا توافر للأفراد القدرة على الوصول إلى أجهزة الاعلام فإن ثمة عقبة أخرى لا تقل أهمية ، حيث أن رسائل هذه الأجهزة تتعرض للإنتخاب الشـديد من جانب الأفراد أو ما أطلق عليه البعض خاصية التعرض الانتقائى لمضامين أجهزة الاعلام(٢) .

حيث يتوقف إقبال الأفراد على التعرض للمعلومات التى تثيرها أجهزة الاعلام على الفائدة المتوقعة من هذه المعلومات وما ستضيفه إلى خبراتهم وما تقدمه لهم فى تصريف شئون حياتهم اليومية .

---

(١) للوقوف على عرض مفصل للعوامل الوسيطة التى تقف عقبـــة فى هذا المجال . انظـــر :

Joseph Klapper; op. cit.

(٢) شاهيناز طلعت ، وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية ، ط١ ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠ ص ٤٤ .

ومن المتوقع أيضا أن ينصرف الأفراد عن المعلومات التى لايجدون فيها فائدة خاصة أو تحقيق منفعة أو تشبع لهم حاجة معينة وقد لخص شرام هذه هذه الحالة فى معادلة مؤداها : قرار التعرض = الفائدة المتوقعة على الجهد المتوقع بذله[1] . فإذا كانت الفائدة قليلة والمجهود المطلوب بذله كبير فمن المحتمل أن ينصرف القارىء عن المادة المعروضة ، والعكس صحيح وهو أمر يوضح إمكانية إنصراف الجمهور عن العديد من الرسائل الإعلامية التى لاتعبر عن احتياجاته الأساسية وهى احتياجات نسبية ومتباينة بتباين الإنتماءات الإجتماعية والمهنية للأفراد فى المجتمع . وحتى إذا تصادف وتعرض الفرد للرسالة الإعلامية فإنه سوف يفهم ويفسر رموزها على ضوء خبراته وتجاربه الذاتية ووفقـــا لإهتماماته وإطاره الدلالى الذى قد يتباين مع الإطار الدلالى وخبرة القائم بالإتصال وبالتالى يتم تحريف الرسالة من قبل المتلقى وفشل وصول المعلومة بالصورة المرغوبة من قبل القائم بالاتصال .

كذلك قدلاتصل المعلومات التى تثيرها أجهزة الاعلام إلى المتلقين من أعضاء الجمهور بصورة مباشرة ، وإنما قد تمر عبر مراحل . فنتيجة لعدم توافر إمكانية التعرض لدى بعض الأفراد (بسبب الوقت أو العوامل المادية والثقافية) أوغزارة المضامين الإعلامية وتعددها ، وتباين إهتمامات واحتياجات الأفراد من هذه المضامين فإن المعلومات التى تتضمنها رسائل أجهزة الإعلام . قد تصل أولا إلى الأفراد الأكثر إنفتاحا على العالم الخارجى ، ومن خلال هؤلاء وعبر قنوات الإتصال الشخصى إلى الأفراد

---

(١) انظـــــر فى ذلـــك .

Wilbur Schramm, Men, Message and Media, AlooK at human Communication, Harper & Raw publishers New York 1973, P. 107.

الآخرين بالمجتمـــع الأقل تعرضا لوسائل الإعلام أو لاتتوافر لديهم إمكانيات التعرض المباشر لها .

وأيا كانت طبيعة هذا التصور ، وما قد يدور حوله من تحفظات وبالذات حول فكرة قادة الرأى ، وتقسيم الأدوار إلى أدوار نشطة وأخرى سلبية . وماقد يثيره البعض من إمكانية إنتقال المعلومات عبر أكثر من مرحلة وبصورة مباشرة أحيانا كلما زاد إنتشار أجهزة الإعلام وحجم التعرض لهـــا(١) ، إلا أنه على الأقل يلفت الإنتباه إلى إمكانية تحريف المعلومات التى تثيرها رسائل أجهزة الإعلام ، وبالذات عند مناقشة هذه المعلومات بين المستويات المختلفة للأفراد وبالتالى فشل هذه الرسائل فى تحقيق أهدافها .

ومهما تكن الصعاب التى تعوق قدرة أجهزة الإعلام على نشر مضامينها على نطاق واسع ، فإن النشر المكثف والمستمر من جانب هذه الأجهزة حول فكرة الهجرة، وإرتباط هذه الفكرة ذاتها باهتمامات كافة قطاعات المجتمع من شأنه الحد من فاعلية هذه الصعوبات ويسهل من مهمة أجهزة الإعلام فى نشر الفكرة والترويج لها بين الأفراد وسد فجوة المعرفة التى قد تنشأ فى المجتمع حول الفكرة بفعل إمكانيات التعرض المتباينة لدى مختلف الأفراد .

---

(١) انظــــر فى ذلك :

Illiya HARIK, political Mobilization of peasant Astudy of an Egyptian Community, Indiana university Press London, 1974, pp. 147 — 148.

وكذلك شاهنياز طلعت : وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية مرجع ســــابق ص ٢٩ .

كما أن النشر المكثف والمستمر حول فكرة السفر ، وتقديم أجهزة الإعلام لصور الحياة وأنماط المعيشة وأحوال العمل فى المجتمعات النفطية والدول العربية المجاورة ، والنمـــاذج والحالات التى حققت نجاحات فى الخارج واستطاعت تكوين قدر من الثروة تمكنت من خلاله من حل مشكلاتها المادية - وهو ما نلمسه كثيراً فى المضامين الإعلامية المثارة سواء فى شكل أخبار أو مقالات أو تحقيقات بالصحف حول المصريين فى الخارج أو فى شكل مسلسلات وبرامج إذاعية وتليفزيونية التى تعرض لصور من الحياة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، وما يدور فيها من مشكلات مادية وتأتى الهجرة والسفر للخارج كمخرج لها - يؤدى ذلك على الأمد الطويل وبصورة تراكمية ، إلى تبنى الأفراد أنماط تفكير ورؤى واهتمامات ومطامح معينة تعمل جميعها على تركيز الانتباه حول فكرة السفر ، ويبدأ التفكير الجدى فى الموضوع وأخذه مأخذ الجد ومن هنا يبدأ أفق الأفراد فى الاتساع وتتحرك طموحاتهم ، ويبدو أمامهم بريق السفر بمثابة المخرج من الأزمة كأفضل الحلول المطروحة أمام المواطن المصرى الذى يعانى من قلة الدخل والتضخم وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على تدبير حتى الأساسيات اللازمة لمعيشته من مأكل وملبس ومسكن ونفقات زواج ... الخ .

وخلال مرحلة تحقيق الإدراك والاهتمام هذه بالفكرة من جانب أجهزة الإعلام، فإن ثمة عنصر آخر لا يقل أهمية للعمل على ضمان وصول الفكرة وتدعيمها لدى القطاعات الأقل تعرضا لوسائل الإعلام وهى قنوات الاتصال الشخصى[1] . وبالذات فى المناطق الريفية ، حيث تتزايد

---

(١) راجع أهمية التكامل بين قنوات الاتصال الشخصى والجماهيرى لنشر الأفكار الجديدة وتحقيق الاقتناع فى :
سمير حسين : الاعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام ، مرجع ســـابق ، ص ٨٩ — ص ١٢٦ .

فعالية هذا النمط فى نشر الفكرة والترويج لها من خلال المناقشات بين الأفراد وتناقل أخبار المسافرين والعائدين من الخارج، وما يحدث من تغيرات فى أحوالهم المعيشية. وهى المناقشات والأخبار التى تغذيها أجهزة الإعلام الجماهيرى وتعمل على ضمان رواج الفكرة بين أفراد المجتمع.

٢ — تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة:

لا يتوقف الأمر على ترويج الفكرة وتحقيق المعرفة بها لدى الأفراد لكى يتخذ الفرد قراره بالهجرة ولكن يتطلب الأمر تهيئة المناخ وتعديل اتجاهات الأفراد. ذلك أن قرار السفر ينطوى على تضحيات كبيرة من جانب الأفراد المهاجرين للعمل بالخارج. ليس أقلها ترك الوطن ومخاطر السفر والغربة، والبعد عن الأهل والأصدقاء، ومشكلات تدبير شئون الأسرة فى غياب الفرد المهاجر، فضلا عن تكبد نفقات السفر.. الخ. وتشكل كل هذه الجوانب اتجاهات تعوق اقتناع الفرد بفكرة الهجرة. كما تؤثر حتى على الطريقة التى يدرك الفرد بها المضامين الإعلامية المثارة حولها من قبل أجهزة الإعلام.

وقد أشار الباحثون إلى حقيقة المقاومة التى تواجه الرسائل الإعلامية التى تسعى إلى تغيير اتجاهات الناس ومعتقداتهم وأسلوب ممارساتهم التى تتسم بالاستقرار. ويبدو تأثير هذه المقاومة واضحا أثناء عملية الاتصال ليس فقط على مدى اهتمام وفهم وتقبل الفرد الرسالة أثناء عملية التعرض للرسالة، بل وفى رفض الفرد أصلا التعرض للرسالة من البداية أيضا[1].

وتتوقف شدة مقاومة الاتجاه للرسائل الإعلامية على عمق وقوة الاتجاه وظروف الجماعة والانتماءات الجماعية للفرد. وفى هذا الإطار

---

(١) جيهان رشتى، الأسس العلمية لنظريات الاعلام، مرجع سابق، ص ٦٢٩.

يمكن توقع أن يكون مضمون أجهزة الإعلام أكثر فاعلية فى التأثير على اتجاهات أعضاء الجماعة . إذا ما كان هذا المضمون ملائماً لظروف الجماعة وقيمها ومعاييرها . وهذا ما يتوافر بالنسبة للموقف من فكرة الهجرة والسفر للعمل بالخارج ففى إطار الواقع المصرى يتوافر اتجاهين متلازمين وإن كانا متعارضان . الأول يميل المصرى فى إطاره إلى عدم تحبيذ فكرة الهجرة حتى ولو كانت مؤقتة ، فقد عاش فى مجتمع زراعى مستقر والتصاقه بالأرض ورفضه للهجرة أو الانتقال يعد جزءاً من أيديولوجية وتكوينة النفسى طوال آلاف السنين وهـــذا الالتصاق بالأرض انعكس فى قوة الترابط الاجتماعى والتماسك الأسرى الذى يشهد به العالم للإنسان المصرى . والثانى يدعو إلى الهجرة إذا ما ضاقت بالمواطن سبل العيش فأرض الله واسعة ، كما أن فى السفر فوائد ومنافع كثيرة أشار إليها القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، التى تعد المكون الأساسى لثقافة ومعتقدات الغالبية العظمى من المصريين .

وقد تعرض الإنسان المصرى خلال فترة ما بعد الانفتاح الاقتصادى لضغوط نفسية ، سببها ذلك الانقلاب فى الزيادة الرهيبة فى الأسعار بطريقة لم يألفها من قبل وانقسم المجتمع فى إطارها إلى قسمين الأول يضم الأغلبية ويتمثل فى أصحاب الدخول المحدودة والمتواضعة والثانى يضم أصحاب الدخول الكبيرة والثروات المتضخمة والقادرين على تلبية كل متطلبات حياتهم الأساسية والكمالية مهما كانت أسعارها وهم أصحاب الدخول الطفيلية والتجار وأصحاب المهن وهى الفئات التى أثرت من جراء سياسة الانفتاح .

وساهم هذا التباين فى مستويات الدخول وأنماط المعيشة وازدياد لهيب الأسعار والتى تغذيه الدخول الطفيلية للفئة الثانية أن أصبحت غالبية

الشعب غير قادرة على تحمل الأعباء المعيشية وغير قادرة حتى على حل المشكلات اليومية أو تأمين مستقبلها ومستقبل أبنائها ، وفى هذا الإطار تفشت القيم السلبية بالمجتمع وأخذت موضع الصدارة على السلم القيمى مثل الفردية والمادية واللامبالاة وعدم الولاء وكان من محصلة ذلك أن تراخى الشعور بالانتماء لدى المواطن العادى الذى خنقته الأزمة وضاقت به سبل العيش فى وطنه .

وتحت وطأة هذه الضغوط وعناء الغالبية من أفراد الشعب فى البحث عن مخرج صعد مركز الاتجاه المؤيد للهجرة وأصبح أكثر رسوخا وأقوى من أية اتجاهات أو تبريرات أخرى ، تستدعى الارتباط بالأرض والأسرة والانتماء للوطن... الخ. وهكذا وجدت أجهزة الإعلام المصرية المهمة سهلة وميسرة فى أعداد المناخ وتهيئة الأذهان لتقبل الأفراد لفكرة السفر للخارج وتحدد دورها فى هذا المجال ليس فى أحداث هذا التعديل لصالح الهجرة ، ولكن فى تقويته لدى الأفراد المهيئين أصلا بفعل الظروف المجتمعية له .

ومضت أجهزة الإعلام فى تدعيم الاتجاه لدى المصريين على اختلاف انتماءاتهم ، وكانت أكثر المضامين الإعلامية تأثيراً فى ذلك على ما يبدو هى المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية التى قدمت النموذج والمثل للأفراد الذين سافروا وعادوا وتمكنوا من حل مشاكلهم المادية ، وقد أفرطت وسائل الإعلام فى تقديم هذه الصورة ، على النحو الذى سنكشف عنه فيما بعد ، إلى الحد الذى خلق الشعور بالحاجة إلى السفر ، وانتظار الدور لدى كافة المصريين حتى بين أولئك الذين لايعانون أصلا من مشكلات مادية ، حيث أصبح استخراج جواز السفر والعمل بالخارج ، قيمة عليا لدى كافة المصريين بلا استثناء تتوارى أمامها كافة القيم الأخرى .

وفى ظل هذا المناخ ونتيجة له ، تبدلت مواقع العديد من القيم على سلم التدرج القيمى ، حيث تزايدت قيمة الخلاص الفردى مقابل الخلاص الجماعى ، والعمل فى الخارج مقابل الانتماء الوطن والعمل بالداخل والكسب السريع مقابل العمل المنتج ، والهجرة للخارج مقابل الانتماء الوطنى . وهكذا لعبت أجهزة الإعلام دوراً فى تهيئة المناخ الاجتماعى والقيمى ، المؤيد للهجرة ، وإعادة تشكيل رؤى ومطامح واهتمامات جديدة للأفراد تتمشى مع التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة وتبنيها لسياسة تشجيع الهجرة الخارجية .

٣ — الإعلام وتنشيط حركة الهجرة :

لا يكفى توفير المعرفة والبيانات حول فكرة السفر للعمل بالخارج لدى الأفراد أو تعديل اتجاهاتهم تجاه هذه الفكرة وتحقيق الاقتناع بها. لكى يتخذ الفرد قراره بالسفر، بل أن الأمر يتطلب مساعدة الأفراد ودفعهم لاتخاذ هذا القرار ، وهنا أجمع الباحثون على الدور المساعد والمنشط الذى يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام فى هذا المجال . وعلى الدور الأساسى والفعال للاتصال الشخصى فى تحقيق الإقناع بالفكرة الجديدة وبدء ممارستها[١] .

وكما أوضح «روجرز وشو ميكر» ، فإن تبنى الفكرة الجديدة يمر بعدة مراحل أساسية[٢]. هى المعرفة بالفكرة الجديدة وهى العملية التى تقوم بها

---

(١) شاهيناز طلعت ، وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) أنظر مخطط روجرز وشوميكر لوصف هذه العملية فى :

Denis Mcquail & S. Windaahl, Communcation Modils, longman London, 1981, p. 53.

بكفاءة أجهزة الإعلام من خلال نشر البيانات والمعلومات حولها بحيث يصبح الأفراد على دراية بها ويكتسبون بعض الفهم عن أهميتها. ثم الاقتناع بأهمية الفكرة حيث تخلق هنا أجهزة الإعلام اتجاها مؤيداً للفكرة وأهميتها . ثم تبنى الفكرة الجديدة وممارستها فى الحياة العملية (مرحلة اتخاذ القرار) ، وهكذا تلعب أجهزة الإعلام دوراً مساعداً فى تحقيق هذا التبنى من خلال ما تثيره من مناقشات وآراء تغذى أنماط الاتصال التقليدية التى تلعب الدور الأساسى فى تحقيق هذا التبنى وأخيراً تدعيم الممارسة الجديدة من خلال استمرارية النشر والمتابعة والتقويم .

ومع ما قد يثيره مثل هذا التصور من أوجه نقد وبالذات حول شروط التسلسل والتعاقب، إذ ليس من الضرورى أن تؤدى المعرفة إلى الإقناع، حيث قد يلعب التقييم والملاءمة هنا دوره فى عدم تحقيق الإقناع وحتى إذا أدى التقييم من جانب الفرد إلى الاقتناع بالفكرة الجديدة ، فإن اتخاذ قرار بممارسة الفكرة ، قد تعوقه ظروف بنائية خارجة عن إرادة الفرد . إذ ليس كل فرد راغب فى السفر ومهيئا له قادر على السفر . حيث قد يتوقف ذلك على مدى ما قد يتوفر له من إمكانيات للانتقال مثل مدى توافر التكاليف المادية وفرصة عمل أو الحصول على عقد ... الخ . كذلك فإن الاقتناع أو تغيير الاتجاه ليس من الضرورى أن يقع بين المعرفة والتبنى فى جميع الأحوال حيث أن هناك حالات لصنع القرار تتشكل من اتجاه ذاتى ، وتوجد مناقشات مستفيضة حول فكرة أن تغيير الاتجاه يسبقه تغير السلوك المرتبط به، إذ غالبا ما يكون السلوك نفسه سببا رئيسيا لضبط وتعديل الاتجاه[1] .

---

(١) عبد الفتاح عبد النبى ، دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية، رسالة دكتوراة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ١٩٧٨ ص ٩٦ .

ولذينا فإن قبول الأفراد لفكرة السفر ، واتخاذ القرار بالهجرة يحكمه متغيرات عديدة سوف نشير إليها وشيكا ، ولكن مانستطيع تأكيده حاليا هو أنه بافتراض توافر الظروف الموضوعية المناسبة للفرد فإن أجهزة الأعلام تسهـــل كثيراً من مهمة الأفراد فى اتخاذ قرار السفر ، ومساعدتهم فى الاعداد لترتيبات الإنتقال ، بما توفره من بيئة إعلامية ، يتعرف الفرد خلالها على فرص العمل فى بلدان الإستقبال[1] ،وأساليب المعيشة ، وظروف العمل هناك والمشكلات التى قد يواجهها وأساليب معالجتها إلى غيرها من الجوانب التى تساعد فى إزالة أى تردد قد يراود الفرد ويعوقه عن اتخاذ قراره بالسفر .

٤ — معالجة مشكلات الهجرة :

يترتب على الهجرة للعمل بالخارج مشكلات عديدة بعضها فردية وأخرى مجتمعية ، ويدور بعضها فى الداخل والبعض الآخر فى الخارج ، بعضهامباشر والآخر غير مباشر،فهناك مثلا مشا كل الأجازات والاعارات وتعليم أبناء المصريين فى الخارج ، وتصاريح العمل والجمارك ، وتحويل المدخرات والرسوم القنصلية والعلاج والتأمين والحصول على فرصة العمل ، وعلى المستوى المجتمعى ، هناك المشكلات القيمية ، والأسرية ، والإقتصادية كالتضخم وارتفاع الأسعار والإستهلاك البذخى ...الخ . ومع هذه المشكلات ، وفى ظل تشجيع أجهزة الاعلام للهجرة ، فإن من أخص واجبات أجهزة الاعلام العمل على معالجة هذه المشكلات وذلك من خلال أبرازها وطرحها للمناقشة وإدارة الحوار حولها سواء على

(١) راجع مثلا اعلانات الصحف شبه اليومية حول فرص العمـــل بالخــــارج .

صفحات الجرائد أو برامج الإذاعة والتلفزيون ، والعمل من خلال هذه المناقشات على بلورة الحلول المناسبة وطرحها أمام الرأى العام والمسئولين لإتخاذ القرارات بشأنها .

وفيما يتعلق بالآثار السلبية للهجرة أو المشكلات غير المباشرة لها فإن الوعى من جانب أجهزة الإعلام والقائمون عليها بطبيعة هذه المشكلات وأبعادها سوف يتيح لهذه الأجهزة العمل على معالجتها أو على الأقل الحد من آثارها المجتمعية الضارة، وهذا هو الدور التنموى المتوقع من أجهزة الاعلام القيام به أو المساعده فى تحقيقه ،فتدهور قيمة العمل والإنتاجية وتزايد النزعة الفردية والخلاص الفردى وإعلاء شأن المادة والاستهلاك المظهرى وضعف الانتماء للوطن وهى الجوانب السلبية المترتبة على الهجرة وأشار إليها الباحثون على أساس أنها تشكل عائقا أمام أى جهود تنموية منتظرة، فمن المتوقع أن تتجه المضامين الاعلامية المثارة إلى العمل على معالجتها من خلال بث روح العمل الجماعى ، وإعلاء شأن العمل المنتج وتأكيد قيمته، والدعوة إلى الادخار وترشيد الانفاق ، وهى قيم يمكن أن تتضمنها مضامين الرسائل المثارة سواء على صفحات الجرائد أو من خلال البرامج والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية ، وهو مالا نعتقد أن أجهزة الإعلام تؤديه حاليا ففى عمل سابق لصاحب الدراسة الراهنة[1] . استهدف التعرف على طبيعة المناخ القيمى الذى عكسته الصحف اليومية المصرية خلال حقبة السبعينات أظهرت التحليلات . أن مضامين هذه الصحف فى مجملها تعمل على تدعيم النزعة الفردية والخلاص الفردى ، والإستهلاك الطرفى وإعلاء شأن

(١) عبد الفتاح عبد النبى ، المناخ القيمى كما عكسته الصحف المصرية فى حقبة السبعينات ، ورقة مقدمة فى اطار بحث جرائم البنوك ، الذى تجرية شعبة الجريمة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية (تحت الطبع)

المادة وإضعاف مركز قيم الترابط الأسرى، والتعاون أو العمل والإدخار وهو ما يوحى بأن أجهزة الإعلام تعكس الآثار السلبية بدلا من معالجتها كما هو مفترض .

مخطط لدراسة الإعلام والهجرة (التصور النظرى) :

إذا كان الحديث عن دور أجهزة الإعلام فى مجال الهجرة للعمل سهلة وميسرة على مستوى التخيل النظرى حيث يمكن تصور قيام هذه الأجهزة بدور فى مجال ترويج الفكرة وتعديل الإتجاهات نحوها ، وتوفير بيئة إعلامية — كما أوضحنا — بصفة عامة تمكن الفرد من الاقتناع واتخاذ قرار الهجرة ، إلا أن بحث هذا الأمر على المستوى الإجرائى أو الواقعى يعد أمراً بالغ الصعوبة ، إذ كيف يمكن قياس وتتبع حقيقة هذا الدور فى الواقع الفعلى ، أو تحديد للعلاقة التى تربط الإعلام بالهجرة فى إطار المتغيرات التى تحكم كلا منهما باعتبار أن كلاهما من المتغيرات التابعة التى تدور فى فلك العوامل الأخرى الفاعلة فى المجتمع وكذا فى غيبة تواجد نظرية عامة للهجرة الدولية يمكن الاعتماد عليها فى التحليل والتفسير والتنبؤ بمسار الظاهرة .

ومن جانبنا لا نريد أن يدفعنا الحماس للتخصص أو الدور الإعلامى إلى تجاهل الأوضاع البنيانية والظروف الموضوعية ، الداخلية والخارجية التى أفرزت ظاهرة الهجرة المصرية للعمل بصورتها الراهنة ولكن فى نفس الوقت لا نريد أن نقلل من أثر الجوانب المعرفية والثقافية التى تؤدى دورها فى التأثير على هذه الظاهرة باعتبار أن قرار الهجرة ما هو فى النهاية إلا قراراً فرديا يتخذه الفرد فى إطار عـــدد من العوامل المتاحة أمامه ويكون للاطار الدلالى والمعرفى للشخص الدور الحاسم فيها . وإذا كان أنصار

كلا من المدرسة البنائية والتبعية ، يتجاهلان هذا الدور فى تفسيرهم لظاهرة الهجرة الدولية وينظرون إليه بإعتباره عاملا ثانويا ، ويركزون بدلا من ذلك على الابعاد المجتمعية والمتغيرات الدولية ، فإن الرد على ذلك يكمن فيما يحدث من ممارسات فعلية فنجد أنه رغم تشابه الظروف الموضوعية فإن هناك بعض الأفراد يهاجرون بينما يرفض البعض الآخر الهجرة ، مفضلين بدائل أخرى عليها مما يشير إلى أن الأمر لا يتوقف فحسب على الظروف الموضوعية المحيطة بالفرد كما يؤكد أنصار المدرسة البنائية ، ولكن على عوامل أخرى ، تؤدى دورها فى هذا المجال يأتى من بينها فى تصورنا الجوانب القيمية والمعرفية التى يلعب الإعلام دوراً أساسيا فيها .

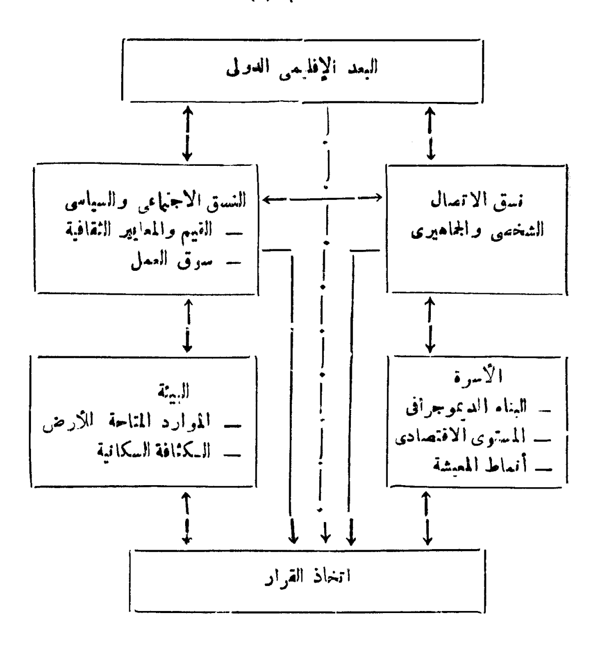
وإذا كان ثمة ظروف موضوعية وعوامل نفسية وقيمية وإعلامية تلعب دوراً أساسيا فى هذا المجال ، فكيف يمكن تصور علاقة تجمع كل هذا المتغيرات جميعا ، وإذا أمكن وضع نموذجا يجمع بين هذه المتغيرات المتشابكة والمتداخلة ، فإنه بلا شك سوف يكون بالغ الغموض والتعقيد بطريقة تفقد النموذج أهم وظائفه فى البحث العلمى وهى التحديد والتبسيط والتوضيح . ومع ذلك فإن هذا التعقيد لا ينبغى أن يدفعنا إلى اليأس أو إلى عدم المحاولة والإجتهاد فى صياغة رؤية نظرية للمتغيرات الأساسية الفاعلة فى الظاهرة ، ولدور كل متغير فيها وموقعه بين المتغيرات الأخرى فمن شأن ذلك تنظيم مناقشة الجوانب المختلفة لموضوع البحث ، وتوجيه الاهتمام إلى النقاط الرئيسية ، وبالذات إلى الأبعاد المختلفة لدور الإعلام فى علاقته بالمتغيرات الأخرى الفاعلة فى الظاهرة . وهذا بلا شك أفضل كثيراً من حالة الغموض وإنعدام الرؤية التى نجد أنفسنا فيها فى هذه المرحلة من الدراسة .

وأيا كان الأمر ، فإنه ينبغى أن نوضح أن عناصر الرؤية النظرية التى نقوم بطرح معالمها حاليا ، ليست إبداعا من خلق خيال الباحث أو هى مستمدة من فراغ ولكن تم استخلاصها من تصورات نظريه سابقة[١] . بعد محاولة تطويرها والربط بين عناصرها بصورة تتيح مدخلا ملائما للموضوع الذى نسعى إلى دراسته وهو العلاقة بين الإعلام والهجرة . وتمثل عناصر هذه الرؤية الوحدات الأساسية المباشرة التى تلعب دورها فى اتخاذ الفرد لقراره بالهجرة ، ولا يعنى تصورها فى شكل وحدات فى المخطط إلى أنها منعزلة أو منفصلة بعضها عن الآخر ، وإنما هى فى عمليه تفاعل مستمر وحركة دائبة تعبر عن العملية الدينامية التى تربط بين كل منها بعبارة أخرى ، لاتشير عناصر المخطط المقترح إلى علاقات تفاعل نمطية أو رتيبة تربط بين وحداته ، وإنما إلى حركة دينامية متغيرة تعكس حقيقة الأوضاع السائدة فى المجتمع المصرى وما يموج به الواقع من متغيرات ويلعب فى إطارها أحد العناصر دوراً مسيطراً على العناصر الأخرى وفقا للظروف السائدة فى المجتمع فى كل فترة تاريخية ، وبالتالى فإن محاولة النظر إلى المخطط فى إطار العلاقات السببية أو تحديد متغيرات مستقلة وأخرى تابعة سوف يوقعنا فى إيثار النظرة الأحادية أو الحتمية ومن ثم فإن أفضل أسلوب للنظر إلى عناصر هذا المخطط تكون فى شكل عناصر متكاملة يعتمد كل منها على وجود الآخر ، ويمكن عرض عناصر المخطط على النحو التالى :

---

(١) راجع الفصل الثانى من الدراسة الراهنة .

شكل رقم (١)



(مخطط يوضح موقع وسائل الإعلام بين المتغيرات الأخرى الفاعلة فى اتخاذ الفرد لقراره بالهجرة للعمل بالخارج) .

ويظهر المخطط أن ثمة عناصر أساسية فاعلة فى اتخاذ الفرد قراره بالهجرة وهى البيئة ، والنسق الإجتماعى والسياسى ، والأسرة ، ونسق الإتصال والبعد الإقليمى والدولى .

ويتحدد دور البيئة فيما يتوافر من موارد متاحة، كالأرض والثروات الطبيعية وكذا بالكثافة السكانية ، ونصيب الأفراد من الثروات المتاحة. وفى المجتمع المصرى، نجد أن عدد السكان قد تزايد بصورة كبيرة حتى تجاوز (٥٠ مليون) نسمة بنسبة زيادة سريعة جداً تجاوزت ٣٪ سنويا وفق أحدث البيانات[١] . هذا العدد الكبير من السكان يتركز فوق شريط ضيق من الأرض فى الوادى والدلتا ، وهـــذا الشريط لا يمثل سوى ٤٪ على الأكثر من جملة مساحة الدولة الأمر الذى يجعل الكثافة السكانية فى مصر من أعلى الكثافات السكانية فى العالم ، حيث تصل فى المتوسط إلى حوالى ١٢٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد . أما باقى الأرض فهى صحارى لا يسكنها إلا أعداد صغيرة من السكان لا تصل إلى المليون نسمة من جملة السكان التى تزيد حاليا عن ٥٠ مليون نسمة .

وفى الوقت الذى تحمل فيه مصر سمات الدولة المكتظة بالسكان نجد أن مساحة الرقعة الزراعية لم تزد عن بداية هذا القرن سوى بنسبة ٢٠٪ وألتهمت عمليات الإعتداء على الأرض الزراعية من تجريف وتبوير ، وإقامة مساكن ، ماقامت به الدولة من جهود خلال هذه الفترة فى مجال استصلاح الأراضى[٢] . ومع ضعف معدلات النمو الاقتصادى فى القطاعات الأخرى نجد أن الموارد المتاحة أصبحت لا تشبع الإحتياجات الأساسية للسكان بالمجتمع المصرى .

وفى ظل قلة موارد الأرض ، وارتفاع الكثافة السكانية فى مصر

---

(١) دراسات سكانية ، العدد ٦٩ أبريل / يونيو ١٩٨٤ ص ٥٨ .

(٢) عبد الفتاح عبد النبى ، السياسة الزراعية ، وهدر مـــوارد الأرض ، ورقة مقدمة فى اطار بحث هدر موارد الأرض والمياه فى القرية المصرية الذى يجرية قسم بحوث الجريمة ، بالمركز القومى للبحـــوث الاجتماعية والجنائية (تحت الطبع) .

وتوافر قوة عمل تصل إلى ما يزيد عن ١٣ مليون شخص وارتفاع نسبة المتعلمين فيها بالمقارنة بالدول العربية المجاورة ، أن أصبحت مصر تحوز أكبر قاعدة عمالية مدربة وصالحة للإستخدام فى المنطقة العربية .

ويؤثر ذلك على اتخاذ الأفراد لقرار الهجرة كما أن قرار الهجرة يؤثر بالضرورة على الموارد المتاحة والتحويلات، والكثافة السكانية ومعدلات الخصوبة فى المجتمع إلخ ..

فإذا انتقلنا إلى النسق السياسى والاجتماعى نجد أن هذا النسق كما يصوره المخطط يؤثر بصورة مباشرة فى كل من البيئة واتخاذ قرار الهجرة فعلى المستوى البيئى يتمثل هذا التأثير فيما يتخذ من سياسات ويطبق من إجراءات لتنمية الموارد البيئية ورفع الطاقة الإنتاجية فى المجتمع، ومعالجة المشكلات السكانية إلخ .

وعلى مستوى اتخاذ القرار ، نجد أن الأمر يتوقف على مدى تشجيع أو إعاقة سياسة الدولة لهجرة العمالة للخارج ، وما يتوافر فى المجتمع من قيم ومعايير ثقافية تعوق أو تشجع هذه الهجرة ، وأوضاع سوق العمل بالمجتمع وما يتوافر به من فرص عمالة إلخ .

وقد عايش المجتمع المصرى من أواخر الستينات ومطلع السبعينات مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ساهمت كثيراً فى دفع الأفراد للهجرة إلى الخارج ، فقد بدأ الاقتصاد المصرى منذ نهاية الستينات يعانى من صعوبات شديدة ، نتيجة الموارد الكبيرة التى وجهت إلى المجهود الحربى والصراع مع إسرائيل وحرب ٦٧ وما بعدها ، وفى إطار تزايد أعباء المواجهة الحربية والديون الخارجية وإرتفاع معدل التضخم ، عجزت البلاد عن الإستمرار فى تعبئة قدراً كافيا من رأس المال

من أجل الإستثمار ، الأمر الذى أدى إلى تراخى معدل الزيادة فى خلق فرص جديدة للعمالة ، ومع تزايد الإتجاه نحو تشجيع القطاع الخاص والأخذ بسياسة الإنفتاح الاقتصادى ، بدأ الإلغاء التدريجى للقيود المفروضة على الهجرة فى أعقاب إرتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر بهدف التخفيف من حدة البطالة وتضخم سوق العمل من ناحية وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية من ناحية أخرى . وهكذا مورست سياسة تصدير العمالة ، وتشجيع الأفراد على الهجرة كجزء لايتجزأ من سياسة الإنفتاح الاقتصادى .

وعلى المستوى الاجتماعى ، بدأت تظهر فئات اجتماعية جديدة على قمة البناء الإجتماعى ، بعد تحطيم القيود التى فرضت عليها من قبل وانطلقت هذه الفئات بشراهة تبحث عن جمع الأموال ، وتوافق ذلك مع هوى الصفوة الحاكمة الجديدة التى تربعت على قمة السلطة السياسة فى البلاد وقد وجد هؤلاء جميعا ، أن تحقيق مصالحهم أولا ، ومصالح الاقتصاد المصرى ثانيا يكمن فى فتح الباب أمام رأس المال الأجنبى وتغليب المشروع الخاص ، وتحرير الاقتصاد . وفى إطار هذه التوجهات رأت هذه الصفوة فتح باب الهجرة للخارج أمام الراغبين بل وتشجيع الأفراد على ذلك كوسيلة لمعالجة التوترات الاجتماعية التى نجمت عن إتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، وإفراغ البلاد من قوى التغيير أو المعارضة السياسية التى قد تقف عائقا أمام التوجهات الجديدة . وعلى المستوى الثقافى تضخمت فى مصر مظاهر

التشوه الثقافى حيث انتشرت نتيجة لما تقدم من تحولات القيم الإستهلاكية والترفية وتغيرت مستويات التقييم الشعبى ومعايير الحكم على الأشياء . وقد ساعد ذلك على توفير بيئة موضوعية تدفع فى إتجاه الهجرة والتأثير على موقف الأفراد إزائها على عكس ما كان سائدا قبل حقبة السبعينات .

ومهما تكن درجة تأثير النسق الاجتماعى السياسى السائد فى المجتمع على قرار الهجرة ، فإن ثمة عامل آخر لا يقل أهمية فى التأثير على هذا القرار كما يوضح المخطط المقترح ، وهو دور الأسرة ويتزايد قيمة هذا المتغير فى المجتمع المصرى وبالذات قطاع الريف الذى يشكل النسبة الغالبة من العمالة المهاجرة ، حيث مايزال الترابط الأسرى فى الريف أكثر قوة وفاعلية فى التأثير على تصرفات الأفراد . وعلى ضوء عدد أفراد الأسرة والمستوى الاقتصادى لها ، ونمط المعيشة للعائلة (ممتدة أو نووية) يتحدد درجة تأثير الأسرة فى عملية الهجرة وتشير المشاهدات الواقعية أن كثيرا من الأفراد يرفضون فكرة السفر لا لشىء إلا أنه ليس هناك عائلا للأسرة أو أن الأولاد فى حاجة إلى رعاية أو غيرها من جوانب التأثير التى لا ينبغى أن ينظر إليها على أنها مجرد متغير إضافى وإنما كمتغير فاعل وأساسى تتم فى إطاره تشكيل دوافع الأفراد وقيمهم ، كما يتم من خلاله تلقى المعلومات وتفسيرها . ومناقشتها ووضعها موضع التنفيذ ومن هنا جاءت علاقة هذا المتغير مباشرة بمتغير نسق الإتصال ، كما يوضح المخطط المقترح .

ويشـــير المخطط المقترح إلى أن نسق الإتصال بنمطية الشخص والجماهيرى يعد من أكثر عناصر الهجرة حيوية ونشاطا ، حيث يعتبر بمثابة القوة الرابطة (binding force) التى تربط كافة جوانب المتغيرات الفاعلة فى ظاهرة الهجرة ويعمل على تغذيتها والمحافظة على حيويتها ، فى

البداية يقوم نسق الإتصال بتقديم المعارف والمعلومات ، ونشرها على نطاق واسع فى المجتمع حول فكرة الهجرة والجوانب المتعلقة بها ، هذه المعلومات تعد بمثابة منبهات تعمل على توسيع أفق الأفراد فى المجتمع ورفع درجة طموحاتهم وتعديل اتجاهاتهم ومساعدة الأفراد فى اتخاذ قرار الهجرة .

وفى مرحلة لاحقة لاتخاذ الفرد لقرار الهجرة ، فإن نسق الإتصال يساهم فى الإعداد لترتيبات الإنتقال حيث يوفر بيئة إعلامية يتعرف الفرد من خلالها على فرص العمل فى بلدان الإستقبال ، والبلدان التى يسهل الإنتقال إليها وظروف المعيشة هناك، وفى بلدان الإستقبال تعمل أجهزة الإعلام على ربط المهاجر بموطنه الأصلى، وفى معالجة المشكلات التى يواجهها فى الخارج ، وعند العودة فإن هـذه الأجهزة تعمل على توعية المهاجرين العائدين بطرق الإستثمار وتوجيه مدخراتهم وفى تقييم وقع الهجرة على المجتمع والمساعدة فى حل المشكلات الاجتماعية المترتبة على الهجرة ونخص بالذات المشكلات الثقافية والأسرية .

هذا الدور المعرفى المهم ، والذى يقوم به نسق الإتصال بنمطية الشخص والجماهيرى ، والذى غاب عن معظم النماذج والتصورات النظرية التى سعت إلى دراسة الهجرة الدولية للعمل ، يؤثر ويتأثر كما يوضح المخطط المقترح بالنسق الاجتماعى السياسى وبالأسرة ، والبعد الدولى وبالفرد مباشرة فهو يعكس الأيدولوجية السائدة ومجموعة السياسات والقيم السائدة فى البيئة والتى تشجع أو تعوق ظاهرة الهجرة ، وفى نفس الوقت يؤثر هو بالضرورة فى القيم والمعايير الثقافية السائدة فى البيئة وفى البناء السياسى الاجتماعى بقدراته المختلفة على بلورة رأى عام يمكن من خلاله الضغط لإتخاذ إجراءات معينة .

ومن ناحية أخرى يؤثر نسق الإتصال مباشرة فى الأسرة باعتبارها الإطار الذى يتحرك فى إطاره الفرد ويتخذ معظم قراراته ويتلقى فى إطارها معظم معلوماته ويناقشها ويتصرف على ضوء اتجاهاتها فى المسائل المختلفة كما يؤثر نسق الإتصال فى الفرد مباشرة باعتباره الوحدة المعنية الصغرى والمستهدفة من ـ وسائل هذا النسق وهو ما يحدث عادة ، عند ما يقرأ الفرد إعلانا أو خبراً أو مقالة فى صحيفة حول الهجرة أو يشاهد برنامجا تلفزيونيا ولا يناقش ذلك مع الآخرين . كما قد يتلقى الفرد معلوماته حول الهجرة من خلال نمط الإتصال الشخصى والمتمثل فى شبكة المعارف والأصدقاء والزملاء ... الخ .

وإذا انتقلنا إلى البعد الإقليمى الدولى فى المخطط المقترح[1] . نجد أن هذا البعد يمارس دورا مباشرا ويؤثر فى إنتاج ظاهرة الهجرة الدولية للعمل من خلال علاقته بجانبين أساسيين هما ، البناء الإجتماعى والسياسى، ونسق الاتصال المحلى ولذلك فى إطار نمط التنمية السائدة فى البلدان العربية، والتبعية للنظام الرأسمالى العالمى ، ولا أنوى هنا الخوض فى تفاصيل هذه الجوانب[2] . ولكن ما يهمنا أن نشير إليه هنا هو أن زيادة أسعار النفط

---

(١) يقصد بالبعد الاقليمى، الدول العربية المستقبلة للعمالة ، وبالبعد الدولى ، النظام الراسمالى العالمى ، ومع أن المخطط يضع الاثنان معا فى متغير واحد ، تجاوزا لمتطلبات التبسيط ، الا أنه لاينبغى أن يتجاهل التحليل موقع البعد الأول فى تقسيم العمل الدولى وتبعيته الوثيقة للنظام الرأسمالى العالمى .

(٢) لمزيد من التفاصيل فى هذه الجوانب أنظر :

ـ نادر فرجانى ، رحل فى أرض العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة العربية (١٣) بيروت ، نوفمبر ١٩٨٧ .

ـ سمير أمين ، التطور اللامتكافىء ـ دراسة فى التشكيلات =

واتجاه الدول العربية النفطية إلى توجيه جزء من عائداتها النقطية لتنفيذ بعض المشروعات التنموية خلق طلباً على العمالة المصرية ، وأن هذا الطلب ذاته يتأثر بطبيعة نمط التنمية السائد فى هذه الدول ، وموقف السلطات الرسمية بها من العمالة الوافدة ، فقد شاهدنا مثلا كيف قامت الحكومة الليبية باتخاذ قرار سياسى فى مطلع عام ١٩٨٦ بالاستغناء عن ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل مصرى . كما يتأثر تنفيذ المشروعات التنموية فى الدول العربية النفطية بتذبذب أسعار سوق النفط العالمى ، وقد لاحظنا اتجاه هذه الدول إلى الإستغناء عن العديد من العمالة وبالذات غير الماهرة بعد تدهور أسعار النفط فى السوق العالمى ، بعد عام ١٩٨٤ حتى أن البعض بدأ يتحدث عن عودة إجبارية متوقعة للعمالة المصرية من الخارج. وهو أمر يوضح أهمية عدم تجاهل هذا الجانب وتأثيره فى دراسة وفهم ظاهرة الهجرة المصرية للعمل بالخارج . كذلك فإن البعد الدولى والمتمثل فى النظام الرأسمالى العالمى يؤثر بفاعلية فى تشكيل معالم هذه الظاهرة ويكفى أن نشير هنا إلى تأثير المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد) و (البنك الدولى) على السياسات الإقتصادية فى المجتمـــع المصرى ، والضغط المستمر من جانب هذه المؤسسات لمزيد من الإنفتاح والحرية وتعظيم المشروع الخاص، ورفع الدعم ، وهو مايساهم فى رفع الأسعار، وزيادة الأعباء المعيشية على الأفراد مما يؤدى بدوره إلى دفع الأفراد إلى التفكير فى الهجرة الخارجية . كما أن دور العمالة الأجنبية الوافدة إلى

= الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ .

— عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافيـــة فى العالم الثالث عالم المعـــرفة ، ١٩٨٤ .

المنطقة العربية ، وموقف الشركات متعددة الجنسيات يعد من الجوانب المهمة فى البعد الدولى، والتى تؤثر مباشرة على حجم الطلب على العمالة المصرية .

كما يؤثر البعد الإقليمى والدولى مباشرة على نسق الإتصال السائد فى المجتمع المصرى فهو الذى يغذى هذا النسق بالمعارف والمعلومات عن تقلبات سوق العمل ، وفرص العمل المتاحة او المضامين الإعلامية والوسائل والأساليب التكنولوجية التى تدعم كفاءة الإتصال . . . الخ . ويصور المخطط إمكانية إحداث تأثير من جانب البعد الإقليمى والدولى على الفرد مباشرة فى اتخاذه لقرار الهجرة ، ونعنى بالتحديد دور الإعلام الدولى والإزاعات الأجنبية والرسائل الشخصية الواردة من الخارج من جانب الأصدقاء والمعارف فى إعداد الفرد وتهيئته لإتخاذ قرار الهجرة .

وبعد فإن السؤال المطروح الآن ، ماذا قدم المخطط المقترح لدراسة علاقة الإعلام بالهجرة ؟ وكيف يمكن الإستفادة منه فى توجيه الدراسة الراهنة ؟ والإجابة باختصار أن هذا المخطط أوضح المتغيرات الأساسية الفاعلة فى إنتاج ظاهرة الهجرة ، وموقع أجهزة الإعلام بين هذه المتغيرات ، كما أظهر المحاور الأساسية ومستويات التحليل التى ينبغى أخذها فى الإعتبار عند فهم وتفسير علاقة الإعلام بظاهرة الهجرة .



الفصل الخامس

منهج البحث وأدواته



الفصل الخامس

منهج البحث وأدواته

مقدمة فى الإشكاليات والقضايا :

تواجه الدراسة التطبيقية لدور أجهزة الإعلام فى مجال الهجرة صعوبات عديدة ، ولعل أهم تلك الصعوبات هى تلك المتعلقة بكيفية حسم العلاقة التى تربط أجهزة الإعلام بظاهرة الهجرة . فهل أجهزة الإعلام تؤدى دوراً فى إنتاج هذه الظاهرة ، أم أنها مجرد أداة تعكس الواقع الموضوعى بجوانبه وأبعاده المختلفة الذى يلعب الدور الأساسى فى تشكيل هذه الظاهرة والتأثير فى مسارها .

وإذا سلمنا بوجود علاقة بين أجهزة الإعلام وظاهرة الهجرة للعمل بالخارج كما يصـــور النموذج النظرى للدراسة ، والذى عرضنا معالمه فى الفصل السابق ، فكيف يمكن تحديد هذه العلاقة وقياس دور أجهزة الإعلام فيها وذلك فى لحظة آنية ، هى فترة إجراء الدراسة الميدانية ، المحدودة بطبيعتها ، وضمان عزل تأثير العوامل الأخرى الفاعلة فى إنتاج الظاهرة ، وبالذات تلك الجوانب المتصلة بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدولية ... الخ .

وفى الطرف المقابل ، نجد أنفسنا نتحدث عن دور لأجهزة الإعلام فى ظاهرة الهجرة ، بما يوحيه ذلك باستقلالية وتفرد هذه الأجهزة ، رغم الاقتناع التام بأنها مجرد أداة يتوقف موقفها ومدى كفاءتها على الطريقة التى تستخدم بها من قبل المجتمع ، والقائمين على شئونها . ومن ناحية أخرى ، يجد القارىء فى إجمال الحديث عن أجهزة الإعلام كثيرا

من التجاوز وعدم التحديد ، على ضوء اختلاف قدرات ومهام كل وسيلة إعلامية ، حيث تتباين مثلا قدرات الصحف والراديو والتليفزيون فى مجال نشر المعلومات وترويج فكرة الهجرة بين الأفراد فى مختلف قطاعات المجتمع، تبعا لتباين إمكانات التعرض التى تتطلبها كل وسيلة من هذه الوسائل وتفاوت قدرات الأفراد فى هذا المجال .

وإذا انتقلنا إلى مستوى أقل تجريداً ، نواجه بصعوبات منهجية أخرى تتعلق بالمعالجة المنهجية التى يمكن استخدامها لتتبع أثر أجهزة الإعلام فى مجال الهجرة العمالية، والمشكل هنا، أن كثيراً من الدراسات التى سعت إلى الدراسة الميدانية لظاهرة الهجرة من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، قد اعتمدت على الاستبيان كأداة منهجية لجمع البيانات حول دوافع الهجرة ، وتحديد خصائصها وآثارها على المجتمع . ومع مايمكن أن تقوم به هذه الأداة المنهجية فى التعرف على خصائص الأفراد وأرائهم ، والكشف عن اتجاهاتهم وتفضيلاتهم ورغباتهم ، وبافتراض مراعاة اختيار الأسئلة وتحديد من توجه إليهم بحرص كاف ، فإنها تعجز عن تقديم بيانات موثوق بها ، حول ما يمكن أن يحدث من تأثير فعلى لمضامين أجهزة الإعلام على رؤى وتصرفات الأفراد فى واقع الحياة اليومية ، حيث غالباً ما يأتى تأثير مضامين هذه الأجهزة على معارف وتصورات الأفراد بطريقة غير مباشرة وتراكمية . وبالتالى ، قد لا تشير إجابة المبحوث للسؤال المباشر فى الاستبيان حول جوانب معرفية معينة بموضوع الهجرة إلى دور أجهزة الإعلام، ولكن إلى الاتصالات الشخصية أو التنظيمات المؤسسية المعنية بترتيبات الانتقال كمكاتب التسفير والسفارات والأجهزة الحكومية ... الخ . ويعنى ذلك أن أسلوب الاستقصاء أو الاستبيان لا يكفى بمفرده لتتبع أثر أجهزة الإعلام على تصرفات الأفراد تجاه موضوع الهجرة .

كذلك فإن الدراسة المتعمقة لدور أجهزة الإعلام والكشف عن كفاءة وفاعلية هذه الأجهزة فى مجال الهجرة ، يتطلب كخطوة أولية ومنطقية، فحص المضامين الإعلامية التى تثيرها هذه الأجهزة، والكشف عن توجهاتها العامة وما تتضمنه من معلومات وأفكار ، أو ما تقسم به هذه المضامين من كفاءة فى مجال التأثير . وإذا كان ذلك ممكنا فى مجال الصحف، فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة فيما يتعلق بالمضامين الإعلامية المثارة عبر وسيلتى الراديو والتليفزيون حيث يتعذر الحصول أو استعادة المضامين التى ستخضع للتحليل عبر فترة زمنية ممتدة نسبيا وكافية للحكم عن الأثر التراكمى لهذه المضامين . وإذا تجاوزنا ذلك إلى الدراسة الميدانية للجمهور فأى جمهور نقصد ؟ وفى أى القطاعات ؟ هل هو جمهور المهاجرين أم العائدين من الهجرة ، أم الجمهور بعامة فى مجتمع البحث ؟

وإزاء هـــذه الصعوبات ، فقد رؤى أن يقتصر تحليل المضامين الإعلامية المثارة على أداة الصحف ، ومع ما قد يوجد من تباين فى سمات المنتج الإعلامى بين هذه الأداة والأدوات الأخرى كالراديو والتليفزيون إلا أننا نعتقد أنه تباين فى السمات الفنية المرتبطة بميكانزمات العمل فى كل وسيلة ومتطلبات الإنتاج الجماهيرى فيها ويبقى التشابه فى المحتوى العام لهذه المضامين من حيث الأفكار والتوجهات التى يفرضها الواقع الموضوعى ورؤى الصفوة الحاكمة التى تسيطر بقـــوة على هذه الأجهزة .

كما رؤى أن تتحدد منطقة البحث الميدانى فى القطاع الريفى ، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية . فمن الناحية الذاتية يحدد هذا الإختيار

انتماء الباحث لهذا القطاع ، حيث ولد وتربى وقضى أكثر من نصف سنوات عمره فيه ، وما زالت له به علاقات وارتباطات تفرض على الباحث كجزء من الدين الذى يشعر به تجاه هذا القطاع أن يكون محل اهتمامه العلمى . . ومن الناحية الموضوعية فإن النسبة الغالبة من المهاجرين سواء هجرة داخلية أو خارجية تأتى من القطاع الريفى ، كما نتصور أن القطاع الريفى والقرية المصرية على وجه التحديد ، هى أساس المجتمع المصرى ، فلسنا بعد مع استثناء بعض المحافظات أو بعض قطاعاتها سوى قرية كبيرة ، والاتجاه السائد يكون لتريف المدن أكثر مايتجه إلى إحداث تغيرات حضرية فى القرى ، وعند إثارة هذه النقطة بالذات ، يجب ألا تتم فى ضوء تدليل عدد السكان الذين يعيشون فى المدن . ولكن فى ضوء السياق المحيط إنتاجيا واجتماعيا وثقافيا وأثر ذلك على حاملى خصائص هذا السياق ، زد على ذلك أن تنمية القرية المصرية والنهوض بها ، هى المقدمة الحقيقية الحاسمة لتنمية المجتمع المصرى بما فى ذلك قطاعه الصناعى ، فلا توجد صناعة متقدمة دون زراعة متقدمة تمد الأولى بالمواد الخام وتمد المشتغلين فيها بالغذاء والكساء . وفضلا عن ذلك فإننا نتصور أن أزمة المجتمع المصرى الراهنة ، تعود فى جانبها الأكبر إلى أزمة القرية المصرية ، فقد ظلت القرية المصرية عبر التاريخ الطويل ، تمد المدن المصرية باحتياجاتها الأساسية من الغذاء . أما الآن فقد تزايد عدد سكان القرية على نحو يفوق القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية التى ظلت مساحتها محدودة ، ولم تعد تلبى حتى احتياجات أبناء القرية . وفى ظل ذلك أصبحت القرية المصرية أكثر اعتماداً على المدينة فى إمدادها بالغذاء والكساء ، كما تحرك أبناء الريف فى شكل هجرات داخلية وخارجية كان لها مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الكبيرة . ومن هنا فإن المعالجة الحاسمة لازمة المجتمع المصرى الحالية ، لابد أن يتجه إلى إعادة إصلاح الخلل فى الدور الوظيفى التاريخى للقرية المصرية . مع ما يتطلبه ذلك من أبحاث ميدانية مستفيضة تمتد لتشمل كافة المجالات بما فيها المجال الإعلامى .

أولا : تساؤلات الدراسة :

وأيا كان الأمر ، فلتحقيق هدف الدراسة الراهنة ، والمتمثل فى الكشف عن دور أجهزة الإعلام فى مجال الهجرة العمالية ، ولمعالجة الصعوبات الخاصة ببحث هذا الدور ، فإن العمل الميدانى يتجه ليغطى جانبين أساسيين : الأول — تحليل المنتج الصحفى ، والثانى — الدراسة الميدانية للجمهور .

ويطرح كل جانب مجموعة من التساؤلات يمكن بلورتها على النحو التالى :

١ — التساؤلات الخاصة بالمنتج الصحفى :

س ١ : ما حجم اهتمام الصحف المصرية بقضية هجرة العمالة المصرية ؟

س ٢ : ماهى أبرز أنماط التحرير المستخدمة فى معالجة هذه القضية ؟

س ٣ : ما هى نوعية الموضوعات والمواد المثارة على صفحات الصحف وتتعلق بقضية الهجرة ؟

س ٤ : ما هى وظيفة المضامين الصحفية المثارة حول هذه القضية ؟ وما هى توجهاتها العامة ؟

س ٥ : ما موقف الصحف المصرية من قضية هجرة العمالة للخارج ؟ وإلى أى حد يتطابق هذا الموقف مع السياسة العامة للدولة إزاء هذه القضية ؟

س ٦ : كيف عالجت الصحف المشكلات والآثار السلبية المترتبة على هجرة العمالة أو عودتها من الخارج . بعبارة أخرى ، ما موقف الصحف من قضايا : الترابط الأسرى ، العمل والإنتاجية الاستهلاك والادخار .

٢ - التساؤلات الخاصة بالجمهور :

س ١ : ما هو حجم تعرض الجمهور بمنطقة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة ؟

س ٢ : ما هى تصورات المبحوثين لموقف أجهزة الإعلام من قضية الهجرة ؟

س ٣ : ما هى رؤية المبحوثين لظاهرة هجرة العمالة للخارج ؟ ومدى وعليهم بالأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة ؟

س ٤ : ما مدى تطابق ما يوجد لدى المبحوثين من أفكار وتصورات حول الهجرة بما هو مطروح على صفحات الصحف ؟

س ٥ : إلى أى حد تؤثر أجهزة الإعلام على الأفراد بمنطقة البحث فى اتخاذ قرار الهجرة ؟

ثانيا : المعالجة المنهجية للدراسة :

ولتحقيق أهداف كل جانب من جوانب الدراسة الميدانية والإجابة على ما يثيره البحث من تساؤلات مختلفة ، طبقت مجموعة الإجراءات والأدوات المنهجية التالية :

أولا : الإجراءات المنهجية لتحليل المنتج الصحفى :

يعتمد البحث هنا بصفة أساسية على تحليل المضمون ، كإجراء منهجى يستهدف الكشف عن حجم اهتمام الصحف بقضية الهجرة ،

وأسلوب المعالجة الصحفية لهذه القضيه ، وتحديد نوعية وكفاءة المضامين الإعلامية المثارة حولها . ووظيفة هـــذه المضامين وتوجهاتها العامة ، والتعرف على موقف الصحف موضع التحليل من قضية الهجرة وأسلوبها فى معالجة مشكلاتها والآثار المجتمعية لها .

ويثير عادة إستخدام هذا الأجراء المنهجى بعض التساؤلات منها مثلا ، هل هو منهج أم أسلوب أم أداة ؟ وما هو دور تحليل المضمون فى البحث الإعلامى ؟ وإلى أى حد يمـكن الاعتماد عليه فى فهم ودراسة المشكلات والقضايا الإعلامية ؟

ولدينا أن الجدل الدائر بين الباحثين حول التكييف المنهجى لتحليل المضمون ، وتفاوت رؤيتهم فى ذلك بين اعتباره منهـــج متـكامل يفى بمتطلبات البحث العلمى ، أو وصفه بأنه مجرد أداة أو أسلوب ، يعود إلى عدم تحديد المفاهيم الخاصة بمعنى المنهج والأداة ، ويعدهذا التحديد لازم وضرورى لحسم الجدل الدائر حول هذا الموضوع ، والمنهج فى أبسط تعريفاته ، هو مجموعة القواعد العقلية التى تستهدف الوصول إلى الحقائق من أيسر سبلها[1] ، أما الأداة ، فهى العملية التى يتم من خلالها تجميـــع البيانات حول الحقائق المختلفة المطلوب الوصول إليها . ويصبح السؤال ، هل تحليل المضمون يتيح إمكانية الوصول إلى حقائق المشكلات البحثية ؟ ونجيب على الفور بالنفى ، لأن تحليل المضمون ، لايـكشف إلا عن المضمون الظاهر لهذه المشـكلات ، والمساعدة فى تقديم بعض المؤشرات

---

(١) حسن الساعاتى ، مشكلة المنهج فى علم الاجتماع ، ورقـة مقدمة فى ندوة مشكلة المنهج فى بحوث العلوم الاجتماعية التى عقـــدها المركز القومى للبحوث فى الفترة من ٢ — ٥ يناير ١٩٨٣ .

الكمية حولها ، بينما تظل هناك جوانب خفية وكامنة تتطلب مداخل وأدوات منهجية مكملة لعملية تحليل المضمون حتى يمكن تعميق الفهم بالمشكلة البحثية وتحديد أبعادها المختلفة وتفسيرها .

إذا ، هل تحليل المضمون أداة منهجية؟ الواقع ، أن تحليل المضمون، أرقى من مجرد أداة لتجميع بيانات ومعلومات حول قضية البحث ، إذ أنه على خلاف الأدوات المنهجية الأخرى، كالاستقبيان ، والملاحظة ، والمقابلة يقدم بيانات مصنفة ومرتبة بل وشبه محللة ، وإذ كان تحليل المضمون ليس بمنهج أو أداة ، إذاً فيمكن تعريفه على أساس :

« أنه طريقة من طرق البحث ، يمكن أن تستخدم فى الدراسات الإعلامية كأداة لجمع البيانات وأسلوب لتحليل محتوى الرسائل الإعلامية » .

وقد أدخلت هذه الطريقة المنهجية فى الدراسات الإعلامية المصرية منذ مطلع حقبة السبعينات ، وشاهدنا منذ هذا التاريخ إفراطاً كبيراً من جانب هذه الدراسات فى استخدامها وادى شيوع هذا الإستخدام والتحفظات العديدة التى وجهت إلى نتائج الكثير من الدراسات التى اعتمدت على تحليل المضمون ، إلى إثارة كثير من الشكوك لدى الباحثين مؤخراً حول جدوى الاعتماد على تحليل المضمون فى الوصول إلى نتائج محددة ودقيقة يمكن الوثوق بها .

والواقع أن قصور طريقة تحليل المضمون فى تحقيق نتائج إيجابية حتى الآن فى الدراسات الإعلامية ، لايعود إلى الطريقة ذاتها ، بقدر مايعود إلى الاستخدام غير الواعى بقواعد وأصول هذه الطريقة وتحميلها من الأهداف فى البحث بأكثر من حدودها وإمكانياتها ، فضلا عن

إستخدام فئات للتحليل غير واضحة ومتداخلة ، وإلى حـــد كبير نمطية لاتراعى متطلبات الدراسة وخصوصيتها ، والظروف التى يتم فيها إنتاج وتحرير المضامين الإعلامية فى المجتمع المصرى .

ولقد درجت غالبية الدراسات التى استخدمت تحليل المضمون إلى وضع فئات للتحليل وفقا لمـادة الرسالة ذاتها ، فإذا كنا مثلا نسعى إلى تحليل ما أثير حول موضوع الهجرة على صفحات الصحف ، فإنه بعد قراءة ماكتب على صفحات الصحف حول هذا الموضوع ، يتم تصنيفه بشكل أولى لصوغ فئات التحليل التى سيتم على ضوءها عد وقياس ووصف المادة المثارة ، وهو إجراء يعيبه ـ فى رأينا ـ تجاهل التحليل لمضمون مالم يثر أساسا فى المضمون على اعتبار أن مالم يتناوله المضمون يلعب دوراً تأثيريا قد لايقل أهمية عن المضمون ذاته ، فإذا كان الـكاتب الصحفى مثلا يركز على إيجابيات الهجرة الخارجية ، ولا يكتب شيئا عن سلبيات هذه الهجرة ، فإن تـكريس ماكرر لا يعزى فقط إلى ماكتب ، وإنما أسهم فيه مالم يكتب لالأنه لم يشغل حيزاً مكانيا أو زمانيا يحد من قيمة ماكتب وإنما أيضا لأنه يحرم القارىء من أية مستوى من مستويات المقارنة التى كان يمـكن أن تؤثر فى تـكريس وتـكرار ماكتب بالفعل ، بل وتوضح تحيز هذا الـكاتب بتركيزه على جوانب معينة وإهماله لجوانب أخرى أو تناولها بصورة هامشية إلخ .

وتثار هنا قضية الموضوعية ، وما يؤكد عليه البعض من أهمية الإلتزام بالحيدة عند إجراء التحليل والإهتمام بالجانب الـكمى وبإجراءات الصدق والثبات إلخ . والواقع أن الحديث عن موضوعية ونزاهة التحليل يعد حديثا سطحيا وزائفا إلى حد كبير ، حيث لايمكننى الفصل بين الباحث وموضوع بحثه ، فقراءة المضمون لتحليله ، محدودة برؤية الباحث وفهمه

لهذا المضمون ، وهى رؤية وفهم يتحددان بموقفه النظرى وتوجهاته الفكرية الوضحة أو الكامنة ، وكذا بإعداده وتنشئته والسياق المحيط به وحتى أولئك الذين يزعمون أنهم لايبدأون من إطار نظرى أو موقف فكرى ، فإن عقولهم ليست صفحة بيضاء ، بل هى مليئة بخبراتهم وقيمهم وتنشئتهم التى تشكل بالضرورة رؤيتهم وفهمهم لها ، حتى وإن كانوا غير واعين بذلك الأمر الذى يؤثر فى قراءتهم المضمون وما يحتويه من أفكار ورموز ، ولذلك ، فإننى أميل إلى فهم قضية الموضوعية هنا على أساس أنها وعى الباحث بموضوع بحثه واتساق تحليلاته ونتائجه مع المقدمات التى يطرحها فى بحثه .

وإذا انتقلنا إلى القضية الأكثر إرتباطا بالتحليل ، وهى المتعلقة بوحدة التحليل والفئات المستخدمة ، فإننا نجد ميلا من جانب الباحثين إلى الإعتماد على الكلمة أو الجملة ، أو الموضوع كوحدة للتحليل ، مع أن هذه الوحدات قد لاتعنى شيئا فالكلمة التى تتردد أكثر من مرة فى المادة موضع التحليل لاتفهم إلا فى سياق أكبر وفى زمان ومكان محدودين كذلك فإن الجملة قد لاتفهم إلا فى إطار الفقرة أو الموضوع الذى كتبت فيه ، كما أن الموضوع قد لايكشف عن الأفعال والمواقف التى اشتملت عليها الرسالة الإعلامية ، وفى إطار البحث الراهن ، فإن الدراسة تميل إلى الإعتماد على « الفكرة المعروضة » كوحدة للتحليل عوضاً عن الكلمة أو الفقرة ، أو الموضوع ، وذلك للإعتبارات المشار إليها ولمبررات تتعلق بملاءمة هذه الوحدة للتحليل فى رأينا لدراسة الأفكار المثارة على صفحات الصحف حول موضوع الهجرة .

وقد ارتبط تصميم استمارة التحليل بالتساؤلات التى يثيرها البحث حول المنتج الصحفى الخاص بموضوع هجرة العمالة ، فقد اشتمل بناء

الإستمارة على فئات تسعى إلى دراسة حجم اهتمام الصحف بقضية الهجرة العمالية، وأنماط التحرير المستخدمة،ومنتج المواد المثارة ، ونوعية الأفكار المعروضة وتوجهاتها العامة .

ولقياس حجم الإهتمام اعتمد التحليل على فئات حجم التكرار ، ومكان النشر ، والموقع على الصفحات المختلفة للجريدة ، فضلا عن وسائل الابراز المستخدمة بما تشتمل عليه من عناوين وبراوز وإطارات إلخ . وتضمنت أنماط التحرير المستخدمة على فئات الخبر ، التحقيق ، الحديث المقال ، الرسائل الصحفية ، الفتاوى والندوات ، التعليقات والقصص ، ويعامل الكاريكاتور الصحفى الذى يدور حول الهجرة معاملة المقال الصحفى .

وتسعى فئة منتج المادة الصحفية ، إلى الكشف عن المصادر المختلفة التى قامت بعرض أفكارها حول موضوع الهجرة ، وذلك من خلال التمييز بين أربعة مصادر مفترضة هى : مسئولون ، صحفيون بالجريدة ، كاتب متخصص ، كاتب غير متخصص ، كما تحاول فئة « الفكرة المعروضة » الكشف عن نوعية الآراء والأفكار المثارة حول قضية الهجرة ، والتعرف على موقف الصحف من هذه القضية ، وأسلوبها فى معالجة مشكلاتها .

وعند الإنتهاء من تصميم استمارة التحليل ، جرى وضع التعريفات الإجرائية الخاصة بكل فئة من فئات التحليل الواردة فى الإستمارة ، وذلك بهدف تحويل المفاهيم المجردة الواردة فى الإستمارة إلى مفاهيم إجرائية يمكن عدها وقياسها على صفحات الصحف من ناحية ولضمان ضبط وأحكام عملية التحليل وتسهيل إجراءات قياس الصدق والثبات فيما بعد .

وبعد مناقشة استمارة التحليل وكذا التعريفات الإجرائية الخاصة بها مع عـــدد من المحـكمين وخبراء تحليل المضمون ، وإجراء التعديلات المقترحة ، اتجه العمل بعد ذلك إلى تجريب الإستمارة فى استطلاع أولى ثم تطبيقة على أعداد جريدة الأهرام خلال شهر يناير ١٩٧٥ ، حيث ثبت صلاحية الإستمارة للتطبيق ولم تظهر أية صعوبات سوى صعوبتين الأولى : تتحدد فى ورود نسبة كبيرة من المواد المرتبطة بالهجرة فى صورة إعلانات عن وظائف وفرص عمل بالخارج ولم يكن باستمارة التحليل تصنيفا لها وعلى ذلك رؤى إدخالها فى إطار فئة أنماط التحرير المستخدمة لـكى تتضمن بالإضافة إلى القوالب السابق الإشارة إليها ، قالب الإعلان ، وتحددت الصعوبة الثانية فى كيفية تنظيم عملية تسجيل الأفـكار المثارة حول قضية الهجرة ، ولمعالجة ذلك روعى وضع « كراسة » إضافية بجانب استمارة التحليل تحتوى على بنود : الموضوع ، الفـكرة المعروضة ، اسم الصحيفة ، التاريخ ، وملاحظات الباحث وذلك لتدوين الأفـكار المعروضة حول موضوع الهجرة مما يسهل بعد ذلك عملية تصنيفها ووصفها أو الرجوع إليها وتوثيقها .

واتجه التفـكير بعد ذلك لمعالجة المشـــكلات الخاصة بتحديد صحف البحث وسحب عينة التحليل ، وقد استقر الرأى على تركيز الاهتمام على الصحف اليومية الثلاث : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، لمبررات تتعلق بحجم وانتشار هذه الصحف ، وما يمـكن أن توفره من عمق زمنى يتيح بحث الأثر التراكمى لها ، بالمقارنة بالصحف الأخرى الأكثر حداثة ، فضلا عن أهمية ـ ث الدور القومى والتنموى المفترض لهذه الصحف فى معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية التى تواجه المجتمع المصرى .

ولتوفير عمق زمني يتيح بحث الأثر التراكمي للمضامين الصحيفة حول الهجرة ، ونظراً لتواكب ظاهرة الهجرة بصورتها الموسعة مع بدء التطبيق الفعلي لسياسة الانفتاح ، فقد تحددت الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٨٥ كفترة زمنية للدراسة ، وإزاء طول الفترة الزمنية ، وضخامة أعـــداد الجرائد الثلاث ، كان من الطبيعي أن نلجأ إلى أسلوب العينات ، وقد سارت إجراءات سحب العينة داخل إطار هذه الفترة على النحو التالي :

١ — تحديد أعوام١٩٧٥ ، ١٩٨٠، ١٩٨٥، كعينة ممثلةالفترة وإجراء التحليل عليها في الصحف الثلاث .

٢ — سحب ثلاثة شهور من كل عام من هذه الأعوام الثلاثة وتوزيعها على مدار العام بطريقة بنائية منتظمة الأسبوع الأول من يناير ، ثم الأسبوع الثاني من فبراير ، ثم الأسبوع الثالث من مارس ثم الأسبوع الرابع من إبريل ، فالأول من مايو ... وهكذا . وبلغ بذلك أعداد كل جريدة من الجرائد الثلاث التي ستخضع التحليل (٢٥٢) عدداً بإجمالي (٧٥٦) عدداً للجرائد الثلاث بنسبة (٢٣,٣٪) من الحجم الكلي لأعداد الجرائد الثلاث خلال الأعوام الثلاثة ، وهي نسبة معقولة ، تتيح لنا الحكم على موقف الجرائد الثلاث من موضوع هجرة العمالة بدرجة ثقة عالية .

وتأتي الخطوة الأخـــيرة في الإجراءات المنهجية لهذا الجانب وهي الخاصة بقياس درجة صدق وثبات نتائج التحليل ، واعتمدنا هنا في ذلك على مناقشه نتائج التحاليل مع عدد من المتخصصين حيث

تأكد لدينا سلامة النتائج . كما جرى إعادة عملية التحليل فى اختبار طبق على صحيفة الجمهورية وذلك بعد مرور شهر تقريبا على انتهاء عملية التحليل الأولى، ولم تسفر نتائج الإعادة عن وجود فروق يعتد بها ، حيث تراوحت نسبة الاختلاف بين ١ — ٤ ./. فى بعض الفئات وهى اختلافات غير دالة إحصائيا مما يشير إلى درجة ثبات عالية فى النتائج .

ثانيا : الإجراءات الخاصة بمنطقة البحث والجمهور :

يستهدف العمل الميدانى فى هذا الجانب ، الوقوف على حجم تعرض الجمهور فى منطقة البحث لأجهزة الإعـــلام المختلفة ، ونوعية البرامج والموضوعات المفضلة لديهم فى كل وسيلة إعلامية ، ودرجة اعتماد الجمهور على أجهزة الإعلام فى الحصول على المعلومات بعامة ، فضلا عن الكشف عن معارف وتصورات الأفراد حول قضية الهجرة ، ومدى إسهام أجهزة الإعلام فى تشكيل رؤى ومعارف الأفراد تجاه هذه القضية .

أولا : أدوات العمل الميدانى :

ولتحقيق هذه الأهداف ، اتبع البحث منهج المسح بالعينة ، والمنهج المقارن ، وفى ذلك اعتمد على المقابلة الفردية والجماعية ، والملاحظة والحوارات الحرة المقننة كأدوات لجمع المادة العلمية من منطقة البحث . وقد أفادت المقابلات الفردية والجماعية والحوارات الحرة التى أجريت مع الأفراد فى منطقة البحث فى توفير العديد من البيانات حول درجة تعرض الأفراد لأجهزة الإعلام أو اعتمادهم عليها وتقييمهم لها وللدور الذى تؤديه فى حياتهم اليومية ، وكان الحوار يبدأ عادة بالحديث عن الغلاء والأسعار ، وتغير العلاقات بين الناس والمشكلات بالقرية .

وكان ذلك منطلقاً لتوجيه الحوار بعـــد ، ذلك إلى الجوانب المتعلقة بتصورات المبحوث نحو الهجرة ، ورؤيته لأبعـــادها والمشكلات المترتبة عليها ودرجة تعرضه لأجهزة الإعلام واعتماده عليها وتقيمه لما تؤديه فى مجال الهجرة ، وأضاف أسلوب الحـــوار الجماعى والمناقشات العامة على « كبرى » القرية ، والمقهى ، ومبنى الجمعية التعاونية الزراعية، وأماكن العمل، والجلسات العائلية التى نظمت أحيانا بطريقة الصدفة ، فرصة تداعى بعض الأفكار والخبرات والمواقف لدى الجماعة والتى كان يصعب الكشف عنها خلال المقابلات الفردية الحرة أو المقننة وكان تدوين الملاحظات يتم عادة فى أعقاب هذه الحوارات للحفاظ على تلقائية المناقشة .

وإلى جانب ذلك استخدمت الملاحظة، وجرى توظيفها للكشف عن أنماط التعرض لأجهزة الإعلام، ومدى الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات والمعرفة بموضوع الهجرة، ومسالك الأفراد فى اتخاذ قرار السفر، ونوعية المشكلات المترتبة على الهجرة ، والتغيرات السلوكية التى تطرأ على المهاجرين العائدين .

كذلك اعتمد العمل الميدانى على استمارة دليل المقابلة التى قام الباحث بنفسه بتطبيقها على المبحوثين من أفراد العينة فى مقابلات مقننة وقد مر بناء هذا الدليل بعدة خطوات ... بدأت أولا ، بالاطلاع على صحائف الاستبيار التى استخدمتها بعض الدراسات السابقة فى موضوع الهجرة ، ونذكر منها تحديداً دراسات : المركز القومى للسكان ، وعبد الباسط عبد المعطى، وهند خطاب، وأحمد حسام الدين نجاتى[١] .

---

(١) تم الاشارة الى هذه الدراسات فى أكثر من موضع فى الجـــزء النظـــرى للدراســـــة .

وفى خطوة تالية قام الباحث ببعض الزيارات الاستطلاعية غير المقننة للقرية بلغت أربع زيارات تم خلالها استتبارات حرة ومفتوحة مع عدد من سكان القرية ، وساهم ذلك فى إكساب الباحث بالخبرة المباشرة بالميدان ، وفهم الظروف السائدة بالقرية ، وكيفية التعامل معها ، وتلمس الصعوبات الموجودة وتكوين صداقات مع بعض أفرادها . وقد أفاد ذلك بصورة مباشرة فى بناء الدليل ، وزادت من قدرة الباحث على صياغة أسئلته ، بالإضافة إلى أنها عمقت معرفة الباحث بالموضوعات التى ينبغى أن يتضمنها الدليل والموضوعات التى يجب أن نتلافاها فيه والحصول عليها بأدوات أخرى .

وفى خطوة ثالثة، قام الباحث بصياغة أسئلة الدليل واضعا فى الاعتبار أهداف البحث ، وتساؤلاته الأساسية ، ومعتمداً على خبرته العملية فى مجال البحوث ونتائج زياراته الاستطلاعية الأربع للقرية ، وصحائف الاستبيار للدراسات السابقة . وعرضت بنود وأسئلة الدليل على عدد من ذوى الخبرة بالموضوع ، حيث أبديت بعض الملاحظات جرى مراعاتها فى الصياغة النهاية لدليل المقابلة .

وفى خطوة رابعة ، جرى تطبيق الدليل فى اختبار أولى لكفاءته على أفراد من أبناء القرية من غير العينة الأصلية، وجاءت نتيجة الاختبار على النحو التالى :

١ — لاتوجد مشاكل جوهرية فى هيكل الدليل .

٢ — بعض الصياغات فى حاجة إلى تعديل من حيث اللغة .

٣ — يوجد قدر من التحفظ فى الحديث وبالذات حول الجوانب المرتبطة بأوجه انفاق المدخرات والعلاقات العائلية .

٤ — تجمع الأفراد حول المبحوث أثناء المقابلة بكثافة والتأثير على إجاباته على أسئلة الدليل .

٥ — موضوع البحث من الموضوعات المفضلة للحوار لدى الجميع ولا توجد مقاومة .

وقد تلاحظ أن إغلاق أسئلة الاستبار وتقديم بدائل إجابات جاهزة للمبحوث، سوف يضعف من فاعلية الاستبار وقدرته على تجميع بيانات واقعية خصوصاً بعد أن أثبت الاختبار الأولى صعوبة إجراء استبار مغلق الأسئلة على ضوء تجمع العديد من الأفراد حول المبحوث والتأثير على اختياره لإحدى الإجابات ، ونتيجة لذلك رؤى ترك أسئلة الاستبار مفتوحة واستخدامها كدليل للحوار مع المبحوثين على أن يتم تدوين الإجابات أثناء الحوار من قبل أحد الأفراد المرافقين للباحث أثناء إجراء المقابلات الميدانية المقننة .

وقد تضمن دليل المقابلة فى صورته النهائية ثلاثة وثلاثين سؤالا موزعة على النحو التالى :

المجموعة الأولى : وتتضمن الأسئلة من (١ — ١٥) وتسعى للكشف عن رؤية المبحوثين لظاهرة الهجرة وأبعادها المختلفة .

المجموعة الثانية : وتشمل الأسئلة من (١٦ — ٢١) وتهدف إلى قياس درجة تعرض الجمهور بمنطقة البحث لوسائل الإعلام المختلفة ، ومدى اعتمادهم على هذه الوسائل فى تصريف شئون حياتهم اليومية .

المجموعة الثالثة : وتحتوى على الأسئلة من (من ٢٢—٢٦) وتسعى التعرف على علاقة أجهزة الإعلام بظاهرة الهجرة ، ودورها فى تشكيل معالم هذه الظاهرة بمنطقة البحث .

المجموعة الرابعة : وتتضمن الأسئلة من (٢٧–٣٣) وتعنى بتسجيل بعض البيانات الأولية عن المبحوثين من حيث السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمى ، المهنة ، الموقف من الهجرة ، نمط المعيشة ، الدخل .

ثانياً : المجال الجغرافى : (قرية البحث) .

وقع الاختيار على قرية « قنتير » مركز فاقوس محافظة الشرقية لتطبيق الدراسة الميدانية ، ولا نستطيع أن نزعم أن هذا الاختيار كان عشوائيا صرفا ، بل هو فى الواقع اختيار عمدى تبرره مجموعة من المبررات الإجرائية والعملية ، فهى من ناحية — كما سنوضح وشيكا — من حيث الموقع والحجم ، ونمط الملكية ، والنشاط الاقتصادى ، تمثل نموذجا أصيلا للنمط الغالب للقرية المصرية ، كما أنها تأثرت بظروف التغير التى شهدها المجتمع المصرى بالمناطق الريفية وبخاصة فى الحقب الأخيرة وبالذات فيما يتعلق بالهجرة والانفتاح ، وارتفاع نسبة التعليم ، وسهولة المواصلات وانتشار أجهزة الإعلام وتزايد فيها نسبة المشتغلين بأعمال أخرى غير العمل الزراعى . كذلك فإن القرية تقع فى النطاق الجغرافى لجامعة الزقازيق — مكان عمل الباحث — ومن ثم فإن اختيارها مجالا للدراسة ، يصبح إسهام فى الدور المنوط بالجامعة فى التفاعل مع مشاكل البيئه المحيطة ، ومعالجة هذه المشكلات وفق أسس علمية مدروسة . هذا فضلا عما يقدمه هذا الاختيار من تسهيلات فى الوقت والمال والجهد بالنسبة لباحث يجرى دراسة بمفرده وعلى نفقته الخاصة .

ثالثاً : الخصائص العامة لقرية البحث :

تعد قرية « قنتير » من القرى القديمة ذات الشهرة التاريخية حيث كانت تعتبر أحد عواصم الدولة المصرية القــديمة ، ويوجد بها حفائر ومناطق أثرية يقصدها الباحثون المهتمون للكشف عن آثارها ومعالمها القديمة . ويتبع قرية « قنتير » ست عزب تتوسطهم القرية وتبلغ مساحة زمام القرية بالعزب الست (٢٣٠٨) فدانا منها (٥٠٠) فدانا للعزب و (١٨٠٨) فدانا للقرية ذاتها .

وتقع القرية على طريق ممهد يربط بين مدينة الحسينية ومدينة الزقازيق وتبعد القرية مسافة (١٢٠) كيلو متر من مدينة القاهرة وعن مدينة الزقازيق مسافة (٣٥) كيلو متر ، وعن مركز فاقوس الذى تتبعه إداريا مسافة (١١) كيلو متر وعن مركز الحسينية (١٢) كيلو متر .

ويبلغ عدد سكان القرية ١٢ ألف نسمة يمتهن غالبيتهم أعمال الزراعة فى المقــام الأول ثم بعض الحرف التى أخذت تنمو حديثاً مثل أعمال التجارة والبناء والحرف الصناعية الصغيرة .

وقرية « قنتير » من القرى التى خضعت للإصلاح الزراعى ، وتبلغ مساحة أراضى الإصلاح بها (٤٤٠) فدانا بينما توزع بقية الحيازة على النحو التالى : ملك (١٥٧٩) فدان إيجار (٣٢٩) فدان ، مشاركة ٩٠٠ فدان ، ويوضح الجدول التالى نمــط توزيع الملكية بقرية « قنتير » .

(نمط توزيع ملكية الأراضى الزراعية بقرية قنتير)[١]

الفدان	ملك			إيجار			جملة		
	عدد	قيراط	فدان	عدد	قيراط	فدان	عدد	قيراط	فدان
أقل من فدان	٣٢٤	١٧	١٧٨	٧٤	١٥	٤٢	٣٩٨	٨	٢٢١
من ١ : ٣	٤٢٢	—	٧٧٤	١٠٣	١٨	١٦٤	٢٥٥	١٨	٩٤١
من ٣ : ٥	٦٢	٠٨	٢٣٩	٢	١١	٧	٦٤	٥	٢٤٠
من ٥ : ١٠	٢١		١٠٥٦	٢	-	١٤	٢٣	١٠٥	١٧٠
أكثر من عشرة	١٤	٢٢	٢٣٣			—	١٤	٢٢	٢٣٣
الجملة	٨٤٣	٥٧	١٥٨٠	١٨١	٤٤	٢٢٧	١٠٢٤	٢٠	٢٨١٤

وتكشف بيانات الجدول أن عدد الحائزين بقرية « قنتير » يبلغ (١٠٢٤) حائزاً ، وتتحدد النسبة الغالبة من الحيازة فى الفئة من ١ إلى أقل من ثلاثة أفدنة ، ويشكل كبار الملاك بالقرية عدد (١٤) فرداً يحوزون (٢٣٣) فدانا بنسبة (٨,٢٨٪) من إجمالى مساحة زمام القرية. تتوزع على النحو التالى : (فرد) ٣٠ فدان ، (٥ أفراد) من ١٣ — ١٩ فدان ، (٨ أفراد) بين ١١ — ١٥ فدان ، فى حين يوجد نسبة كبيرة بالقرية من غير الحائزين ، ويتجهون إلى بيع قوة عملهم للآخرين نظير أجر ، ويمكن مشاهدة أعداداً كبيرة من هؤلاء الأفراد فى الصباح الباكر وهم يجلسون على كبرى القرية انتظاراً للطلب وقدوم مقاول الأنفار من القرى والمراكز القريبة للعمل فى أعمال البناء وصب الخرسانة ، وشق الترع وترميم الجسور أ لخ والعودة فى المساء إلى القرية .

وتسود الزراعات التقليدية بالقرية ، فوفقا لدورة صيف ١٩٨٨ تحددت نوعية الزراعات على النحو التالى :

(١) بيانات الجدول مستقاه من واقع سجلات الجمعية التعاونية الزراعية لقرية « قنتير » .

قطن ٥٣٣ فدان ، أرز ٩٩٠ فدان ، ذره ٥٨٠ فدان ، بينما لم تتجاوز مساحة البساتين عن ٥ أفدنة . وشتوى ١٩٨٨/١٩٨٩ ، كان توزيع هذه الزراعات كما يلى : قطن (٤٣٥) فدان ، قمح (٦١٠) فدان ، فول بلدى (٩٥) فدان ، برسيم (٦٣٨) فدان ، عدس (١٥) فدان ، خضار (١٠) أفدنة ، ثوم (٥) أفدنة بساتين (٥) أفدنة .

ويوجد بالقرية جمعية تعاونية زراعية ، ومدرسة ابتدائية ، وأخرى إعدادية ، ويدخل القرية الكهرباء ، وتنتشر بها أجهزة التلفزيون التى تغطى تقريبا غالبية البيوت ، وتعتمد القرية فى بقية خدماتها على مركزى فاقوس والحسينية ، يساعد على ذلك سهولة المواصلات التى تربط القرية بكلا المركزين .

وتبدو محاولات الإمتداد العمرانى وإقامة البيوت على النمط الحديث واضحة فى مداخـــل القرية ، حيث تنتشر وبصورة عشوائية البيوت الجديدة المقامة على الأراضى الزراعية ، وتبدو الرغبة واضحة لدى سكان القرية لهدم البيوت القديمة المقامة بالطوب اللبن وإعادة بنائها بالطوب الأحمر ، ونتيجة لذلك تنتشر بالقرية ظاهرة إقامة قمائن الطوب الأحمر حيث تشير البيانات المستقاه من الأخباريين عن وجود عدد يتراوح بين (٦٠ — ٧٠) قمينة مقامة هنا وهناك وأحيانا داخل البيوت ويتراوح حجم القمينة الواحدة بين ٥٠ — ١٠٠ ألف طوبة تستخدم فى الإستعمال الشخصى أو التجارة ، حيث لا يقل مكسب الفرد فى الألف طوبة عن (٣٥) جنيها .

وفضلا عن صناعة الطوب الأحمر ، يوجد بالقرية أربع مزارع دواجن يمتلكها كبار الملاك وتحديداً الأربعة الكبار منهم كما يتجه نسبة

غـير قليلة من الأفراد للاشتغال بمهن أخرى غـير العمل الزراعى مثل التجارة، وبالذات تجارة الماشية والحبوب ، والخدمات، والتشييد والبناء وهو مايؤكد تباين أوجه النشاط الاقتصادى بالقرية مع بروز دور الصناعات التحويلية ، حيث يمـكن للمتجول بالقرية ان يشهد العديد من ورش الحرفيين وبالذات ورش صناعة الموبيلياوالـكليم والصباغةوبعض الحرف الأخرى المرتبطة بالزراعة .

رابعا : المجال البشرى (عينة البحث) :

كان من الضرورى فى تحديد عينة الدراسة التى تم إجراء المقابلات المقننة معها ، تمثيل كافة الفئات المهنية بالقرية، ولـكن المشكلة التى واجهت الباحث كانت تنحصر فى تحديد العدد الأمثل الذى يـكفل تمثيل أعضاء كل فئة من سكان القرية ، وكيفية اختياره فهناك أساليب الاختيار العشوائية والعمدية التى تعتمد على محـكات مختلفة ، وهناك العديد من الأساليب الإحصائية المستخدمة والتى تـكفل دقة اختيار العينات التى يتم سحبها من مجتمع طبقى معين، منها الاختيار وفقا للتوزيع المقساوى الذى يتم فى إطاره سحب عدد متماثل من الوحدات من كل فئة ، والتوزيع المتناسب ، الذى يراعى فيه حجم الفئة أو الجماعات المهنية المختلفة ، وهو الأسلوب الذى تقرر إستخدامه فى هذا البحث بما يتيحه من تمثيل كل جماعة مهنية بحجم وجودها بالمجتمع .

وكانت المشكلة الثانية تتعلق بتحديد وحـــدة سحب العينة وما إذا كانت هى الفرد ، أم الأسرة ، أم الوحدة السكنية ، وقد رأينا اتخاذ الوحدة السكنية كأساس لسحب العينة وتحديدموقع الأفراد الذين سيطبق عليهم البحث . فالإعتماد على الوحدة السكنية كأساس لسحب العينة

سيوفر الكثير من الوقت والجهد التى قد تتطلبها اتخاذ الفرد كوحدة التحليل ، بالإضافة إلى أنها تتيح لنا سهولة المراجعة والتثبت من بعض البيانات .

وعلى ضوء البيانات الإحصائية ، ونتائج الزيارات الاستطلاعية الأربع لمجتمع البحث ، وإمكانيات الباحث ، إستقر الرأى على أنه يمكن تمثيل مجتمع البحث بعينة يصل حجم مفرداتها (٢٠٠) مفردة لكى يتم إجراء المقابلات المقننة معهـــا بالإضافة إلى المقابلات الحرة والمناقشات الجماعية التى تم إجراؤها مع العديد من الأفراد من خارج نطاق هذه العينة بأماكن العمـــل ، والمقهى ، وكبرى القرية ، ومبنى الجمعية التعاونية ، والجلسات العائلية .. الخ .

وبعد تحديد مفردات العينة المطلوب سحبها من مجتمع القرية جرى توزيعها على أعضاء المهن الاجتماعية تبعا لحجم تواجدها فى الواقع الفعلى مسترشدين فى ذلك بالبيانات الاحصائية التى يوفرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وكذلك البيانات التى حصلنا عليها من الجمعية التعاونية الزراعية ، والسجل المدنى لمركز مدينة « فاقوس » وذلك على النحو التالى :

المهنـــة / الحجم	مجتمع البحث	
	النسبة بالمجتمع	العينة المطلوبة
فلاح	٤٢,٣	٨٥
عامل	١٦,٣	٣٣
موظف	١٠,٣	٢١
حرفى	٧,٢	١٤
مهنى	٣,٥	٧
تاجر	٨,٢	١٦
طالب	١٠,٢	٢٠
أنشطة أخرى	٢,٠	٤
المجموع	١٠٠٪	٢٠٠

ومن المفترض أن يؤدى إعتماد البحث على أسلوب التوزيع المتناسب لسحب عينة البحث على هذا النحو ، إلى تمثيل كل فئة من فئات المجتمع فى عينة البحث بحجم تواجدها ، وبالتالى إتاحة الفرصة للوقوف على مدى تعرض كل منها لأجهزة الإعلام ، وأسلوب تعاملها معها ، ومدى تأثيرها أو اعتمادها عليها . ومجموعة الأفكار والتصورات السائدة لدى كل فئة حول الجوانب المختلفة المتعلقة بظاهرة الهجرة .

وفى خطوة تالية لتحديد مواقع مفردات العينة بفئاتهـــا وأحجامها المختلفة ، تم حصر الوحدات السكنية بالقرية ذاتها ، مع استبعاد العزب التابعة لها مسترشدين بذلك بقوائم حصر المبانى وخرائط المساحة بالمجلس المحلى وبمساعدة بعض أبناء القرية وبعض الموظفين من ذوى المعرفة الوثيقة بالقرية مثل محصل الكهرباء والمياه بالمجلس المحلى، ثم ترتيب هذه القوائم وتصنيفها وأعطاؤها رقماً مسلسلا ، وتحديد نقطة البداية والنهاية لموقع

الوحدات المختلفة ، وقد بلغ عـــدد الوحدات السكنية يقرية « قنتير » (١٨٠٠) وحدة سكنية .

وعلى ضوء القوائم المصنفة والمرتبة رقميا ، بدأت عملية إختيار الوحدات السكنية بطريقة عشوائية بحتة على أساس البدء برقم (٢٠) ثم (٢٥) ، (٣٠) ، وهكذا ، بحيث يتم إستبدال الوحدة بالرقم التالى لها مباشرة فى حالة تعذر مقابلة أفرادها إذا كان ثمة صعوبات كغلق المكان ، أو سفر أصحابه ، أو رفضهم الإستجابة ... الخ .

وكان يتم تطبيق المقابلة المقننة مع أعضاء الوحدة السكنية ، الزوج والزوجة وأبنائهما البالغين (٢٠ سنة فأكثر) الذين يقيمون معهم إقامة مشتركة سواء كانوا من الذكور أو الإناث ، وفى الغالب كان يوجد فى المتوسط ثلاثة أفراد بالغين فى وحدة المعيشة الواحدة ، كان يتم إجراء المقابلات المقننة مع كل واحد منهم على حدة . وكثيرا ما كانت تتضمن الوحدة السكنية الواحدة أفراداً ينتمى أعضاؤها إلى مهن مختلفة كأن يكون الأب فلاحا والابن موظفا أو طالبا والزوجة حرفية .. وهكذا . وكان يتم التوقف عن تطبيق إستمارة الإستبار على أعضاء المهنة الواحدة التى يستكمل عدد أعضاؤها طبقا لمفرداتها فى العينة . وبلغ بذلك عدد الأسر التى جرى مقابلتها ، وفقا للأسس المشار إليها (٥٥) أسر تضم (٢٠٠) مفردة من مختلف المهن .

خامساً : الخصائص العامة لعينة البحث :

بلغ عـــدد أعضاء عينة البحث (٢٠٠) فرداً يمثلون (٥٠) أسرة ويمكن إبراز الملامح العامة لهذه العينة على النحو التالى :

١ — توزيع أعضاء عينة البحث حسب النوع :

النوع	العدد	النسبة
ذكر	١٣٠	٦٥ ٪
أنثى	٧٠	٣٥ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

٢ — توزيع أعضاء عينة البحث حسب السن :

فئات السن	العدد	النسبة
٢٠ — ٣٥	٩٤	٤٦,٧ ٪
٣٥ — ٦٠	٨٤	٤٢,— ٪
٦٠ فأكثر	٢٢	١١,٣ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

٣ – توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمى :

المستوى التعليمى	العدد	النسبة
أى	١٠٧	٥٣,٣
يقرأ ويكتب	٤١	٢٠,٣
مؤهل أقل من المتوسط		١٣,٢
مؤهل متوسط	١٢	٦,٠٠
مؤهل فوق المتوسط	٨	٤,٢
مؤهل جامعى	٦	٣,٠٠
الجملة	٢٠٠	١٠٠٪

٤ – توزيع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية :

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
متزوج	١٢٤	٦١,٨
أعزب	٤٦	٣٢,٦
أرمل	٢٤	١٢,٢
مطلق	٦	٣,٠٤
الجملة	٢٠٠	١٠٠٪

٥ — توزيع مفردات عينة البحث حسب الموقف من الهجرة :

الموقف من الهجرة	العدد	٪
هاجر وعاد	٢٦	١٢,٨
لم يهاجر	١٧٤	٨٧و٢
الجملة	٢٠٠	١٠٠٪

٦ — توزيع عينة البحث حسب نمط المعيشة :

نمط المعيشة	العدد	النسبة
تعيش فى أسرة مستقلة	٧٠	٣٥ ٪
تعيش فى أسرة كبيرة	١٣٠	٦٥ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠٪

٧ — توزيع مفردات عينة البحث حسب الدخل :

الدخل	العدد	النسبة
أقل من ٢٥ جنيه	١٨	٣٢و ٩٪
أقل من ٥٠ جنيه	٤٠	٣٤و٢٠٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٧٤	٢٩و٣٧٪
١٠٠ جنيه فأكبر	٢٦	٠٥و٢٣٪
بدون دخل	(١٢) الطالبة	٢٣و٥ ٪
الجملة	٢٠٠	٢٣و١٠٥٪

وبمقارنة الخصائص العامة لعينة البحث من حيث النوع ، والسن ، والمستوى التعليمى، والحالة الإجتماعية ، والمهنة ، مع الملامح العامة لقرية « قنتير » ، نجد أن هناك تطابقا كبيراً فى معظم الخصائص دون تحيز يذكر ، مما يؤكد لنا سلامة إجراءات إختيارها ، ويجعلنا نطمئن إلى صدق تمثيل البيانات التى نحصل عليها من مفرداتها لمجموع مجتمع البحث. وكما أشرنا من قبل فقد تمت مقابلة أعضاء عينة البحث فى مقابلات مقننة ، أجاب فيها المبحوثون على أسئلة دليل المقابلة ، بالاضافة إلى اللقاءات المفتوحة الحرة والمناقشات العامة مـــع ممثلين للفئات المهنية المختلفة فى مواقع متباينة سواء فى المنزل أو أماكن العمل أو فى المقهى . وعلى الكبرى ، أو الجلسات العائلية . . الخ . وقد أتاح لنا كل ذلك فرصة واسعة للحصول على كم هائل من البيانات حول المبحوثين ، ووفر لنا فرص الملاحظة لأساليب تعرضهم أو اعتمادهم على أجهزة الإعلام ، وكذا الوقوف على مدى الإتساق أو الاختلاف بين الاستجابات اللفظية على أسئلة دليل المقابلة ، وحقيقة الممارسات الفعلية للجمهور فيما يتعلق بالقضية موضوع البحث .

وسوف نسعى فيما يلى لعرض نتائج الدراسة الميدانية ، بقسميها : تحليل المضمون الصحفى ، والجمهور ، محاولين الإجابة فى كل قسم على تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهداف البحث فى التعرف على دور أجهزة الإعلام فى ظاهرة الهجرة .

الفصل السادس

الهجرة على صفحات الصحف اليومية

ثانياً : الهجرة على صفحات الصحف اليومية

تتفاوت مداخل الباحثين عند محاولة بحث دور أجهزة الإعلام وتحديد فعالية هذه الأجهزة وقدرتها التأثيرية فى المجتمع ، فنجد مثلا من يتجه مباشرة إلى الجمهور ، باعتباره الهدف المعنى بالتأثير . وهنا يكتفى الباحث بتطبيق استمارة إستقصاء يسعى من خلالها للتعرف على قدرات أفراد العينة فى الوصول إلى الوسيلة الإعلامية ، ومدى حيازتهم لها ، ودرجة تعرضهم لمضامينها ، والموضوعات المفضلة لديهم ، ورأيهم فى موضوعات معينة تتصل بالبحث ، ورؤيتهم لدور الوسيـــلة موضع البحث . . الخ ، ومن نتائج تطبيق هذا الاستقصاء يخرج لنا بمجموعة من المؤشرات التى تؤكد أو تنفى تأثر الأفراد بالوسيلة الإعلامية ، وبالتالى الحكم بقوة أو ضعف دورها فى المجتمع .

وهناك البعض الآخر ، الذى يتجه أساساً إلى الرسائل ذاتها فيحاول فحص وتحليل محتوى هذه الرسائل ، والكشف عن طبيعتها وما تحمله من معانى وافكار ، أو ما تتسم به من قدرات أقناعية معينة ، وذلك الحكم على المقدرة التأثيرية للوسيلة الإعلامية ، وبالتالى تحديد حقيقة دورها ، وبالذات فى قضية البحث المعنية . والتراث المتوافر من الأبحاث يكشف عن توافر المدخلين : الأبحاث التى تركز على الجمهور ، والأخرى التى تكتفى بتحليل المضمون . وواضح أن أياً من المدخلين غير كاف بمفرده لتحديد دور الوسيلة الإعلامية فى مجال معين . أو تقويم كفاءتها التأثيرية فى المجتمع . فحيازة أو تعرض الأفراد لأجهزة الإعلام ، لاتعنى فى جميع

الأحوال الفهم والاستيعاب من جانبهم لكل ما تثيره من مضامين إعلامية ـ أو تأثرهم بتوجهات هذه المضامين ، حيث يحكم ذلك — فى رأينا — ميكانزمات عديدة من بينها على الأقل ، القـدرة الإقناعية للمضامين المثارة ، كما أن الوسائل الإعلامية حتى بإفتراض توافر الصياغات العلمية لها ومراعاتها الجمهور المعنى فإنها تستقبل وتفهم فى إطار سياق إجتماعى معين هو الذى يحدد بالضرورة فاعليتها وقوتها التأثيرية . ومن هنا فإن الجمع بين المدخلين يعد عاملا مهم للكشف عن دور أجهزة الإعلام تجاه قضية معينة كقضية الهجرة موضع البحث الراهن .

ومهمة هذا الفصل ، هو فحص المضامين الإعلامية المثارة على صفحات الصحف اليومية الثلاث حول موضوع الهجرة[1] . محاولين التعرف على حجم إهتمام هذه الصحف بهذا الموضوع ، وأبرز أنماط التحرير المستخدمة ، ونوعية المضامين المثارة حـول موضوع الهجرة للعمل بالخارج . وتوجهات هذه المضامين ، وأسلوب الصحف فى معالجة القضايا والمشكلات المرتبطة بالهجرة . بعبارة أخرى يحاول هذا الفصل الإجابة على التساؤلات التى يثيرها البحث وتتعلق بالمضامين الصحفية المثارة حول قضية الهجرة ، وتحديدا حول العناصر التالية :

١ — حجم إهتمام الصحف اليومية بموضوع الهجرة .

٢ — أسلوب المعالجة الصحفية لهذا الموضوع .

٣ — نوعية الأفكار المثارة وتوجهاتها العامة .

---

(١) تتعدد انواع الهجرة ، فهناك هجرة دائمة ، وهجرة مؤقتـة ، هجرة داخلية واخرى خارجية ، والدراسة الراهنة ، تعنى اسـاسـا بالهجرة الخارجية المؤقتة من اجل العمـل .

٤ — معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية الهجرة .

ونعرض فيما يلي لهذه العناصر ، على ضوء ما كشفت عنه عملية تحليل المضمون للصحف الثلاث خلال أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ .

أولا : حجم إهتمام الصحف بموضوع الهجرة :

نعتمد فى تقدير حجم إهتمام الجرائد الثلاث : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، بموضوع الهجرة الخارجية للعمل موضوع البحث على نتائج تحليل الفئات التالية :

١ — حجم التكرار . ٢ — مكان النشر .
٣ — وسائل الابراز المصاحبة .

١ — حجم التكرار :

كان معدل ظهور موضوع الهجرة موضع التحليل منخفضا للغاية على صفحات الصحف الثلاث خلال فترات التحليل سواء من حيث عدد مفردات ظهور هذا الموضوع على إمتداد فترات التحليل الثلاث أو من حيث معدل تكرار الموضوع على صفحات العدد الواحد . فعلى إمتداد (٨١٠) عدداً هى إجمالى أعداد الجرائد التى طبق عليها التحليل فى الجرائد الثلاث ، وإذا افترضنا أن متوسط عدد صفحات العدد الواحد هو (١٢) صفحة ، أصبح لدينا (٩٧٢٠) صفحة ، لم يظهر موضوع الهجرة عليها سوى (٢٦٦) مرة بنسبة (٧٤و٢ ٪) .

ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (١)

(حجم تكرار موضوع الهجرة على صفحات الصحف الثلاث)

معدل التكرار	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مرة	٩٩	٧٥,٥٧	٧٠	٧٧,٧٨	٣٨	٨٤,٤٥	٢٠٧	٧٧,٨٣
مرتان	٢٣	١٧,٥٦	١٤	١٥,٥٦	٦	١٣,٣٣	٤٣	١٦,١٦
ثلاث مرات	٨	٦,١١	٤	٤,٤٤	١	٢,٢٢	١٣	٤,٨٨
اربع مرات	١	٠,٧٦	٢	٢,٢٢	—	—	٣	١,١٣
المجموع	١٣١	٪١٠٠	٩٠	٪١٠٠	٤٥	٪١٠٠	٢٦٦	٪١٠٠

وتظهر بيانات الجدول ، أن إجمالى عدد مرات ظهور المواد المرتبطة بالهجرة على صفحات الصحف الثلاث خلال ثلاثة أشهر من أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ لكل صحيفة ، بلغ ٢٦٦ تكراراً فقط ، كما أن معدل تكرار ظهور هذه المواد على صفحات العدد الواحد من الصحيفة يعد ضئيلا أيضا ، حيث مالت النسبة الغالبة من المواد المرتبطة بالهجرة للظهور مرة واحدة فى العـــدد الواحد بنسبة (٧٧,٨٣٪) . فى حين لم يتجاوز معدل تكرار ظهور هذه المواد فى العدد الواحد لمرتين عن (١٦,١٦٪) ، وثلاث مرات (٤,٨٨٪) ، وأربع مرات عن (١,١٣٪) فإذا علمنا أن معدل التكرار فى العدد الواحد كان يأتى فى معظمه فى صورة إعلانات عن وظائف وفرص عمل بالخارج ، ولا يأتى فى شكل مضامين إعلامية أخرى ، لاتضح درجة تدنى اهتمام الصحف الثلاث بموضوع هجرة العمالة للخارج .

لقد كان فى اختيار أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥، كسنوات للتحليل قدر من التحيز لصالح توقع كثافة اهتمام الصحف الثلاث بموضوع الهجرة ففى عام ١٩٧٥ ، بدأ التنفيذ الفعلى لسياسة الانفتاح وتزايد تصريحات المسئولين عن مناخ الحرية والديمقراطية، والعهد الجديد وتشجيع الهجرة وفى عام ١٩٨٠، بلغت أسعار النفط ذروتها فى الأسواق العالمية، وتزايدت عائدات الدول النفطية والاستثمارات الموجهة لإقامة البنية الأساسية فى هذه الدول وبالتالى تزايد الطلب على العمالة فى الوقت الذى تفاقمت فيه الضغوط الداخلية على المواطن المصرى، واتجاه غالبية المصريين إلى الهجرة كوسيلة للتخفيف من هذه الضغوط وكحل لما يواجهونه من صعوبات فى تدبير شئون حياتهم اليومية. وفى عام ١٩٨٥، تدهورت أسعار النفط، وبدأت الدول النفطية فى تقليص مشروعاتها التنموية، والتخلص من عدد من العمالة بها، وبدأ الحديث عن عودة متوقعة للعمالة، والحاجة إلى معالجة الآثار المترتبة على عودة إجبارية واسعة للعمالة المصرية بالخارج . ومع ذلك فقد لوحظ أن مستوى المعالجة الصحفية لموضوع الهجرة خلال هذه الأعوام محدود ومتناثر ولا يتفق مع مستوى وخطورة قضية الهجرة ، باعتبارها قضية تنموية ومجتمعية فى المقام الأول .

وعلى مستوى الجرائد الثلاث، نلاحظ من بيانات الجدول أن جريدة الأهرام أكثر اهتماما من حيث معدل تكرار ظهور المواد المرتبطة بالهجرة من جريدة الأخبار والجمهورية وتأتى جريدة الأخبار فى المرتبة الثانية . تليها الجمهورية من حيث درجة هذا الاهتمام ، وتبدو مثل هذه النتيجة بالغة الغرابة ، فمعروف أن جريدة الأخبار تميل فى معالجتها إلى الموضوعات الشعبية وخفيفة الظل ، وأن جريدة الجمهورية ، تميل إلى المضامين الخدمية ، مما كان يتوقع معه مزيداً من الاهتمام من جانب

الصحيفتين بموضوع الهجرة ، على العكس من جريدة الأهرام التى تميل إلى المحافظة والاتزان النسبى فى المعالجة والنقل على لسان المسئولين. وعندئذ تبرر هذه النتيجة على ضوء تزايد أعداد صفحات جريدة الأهرام بالمقارنة بالجرائد الأخرى من ناحية ، وورود غالبية المواد المرتبطة بالهجرة على لسان مسئولين كما سنوضح فيما بعد من ناحية أخرى .

وعلى مستوى المقارنة بين الأعوام الثلاثة ، نجد أن عام ١٩٧٥ ، كان أكثر الأعوام تناولا من جانب الجرائد الثلاث لموضوع الهجرة ، ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة .

جدول رقم (٢)

(مقارنة بين معدل تكرار موضوع الهجرة خلال الأعوام الثلاثة)

السنة	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٧٥	٣٧	٢٨ر٢٤	٤٥	٥٠	١٩	٤٢ر٢٢	١٠١	٣٧ر٩٧
١٩٨٠	٤٧	٣٥ر٨٨	١٨	٢٠	١٤	٣١ر١١	٧٩	٢٩ر٧٠
١٩٨٥	٤٧	٣٥ر٨٨	٢٧	٣٠	١٢	٢٦ر٦٧	٨٦	٣٢ر٣٣
المجموع	١٣١	١٠٠٪	٩٠	١٠٠	٤٥	١٠٠٪	٢٦٦	١٠٠٪

وتكشف بيانات الجدول، أن معدل تكرار المواد المرتبطة بالهجرة خلال عام ١٩٧٥ ، بلغ (١٠١) تكراراً على صفحات الصحف الثلاث بنسبة (٣٧ر٩٧٪) من إجمالى تكرار ظهور هذه المواد خلال الأعوام الثلاثة والبالغ (٢٦٦) تكراراً ، ويأتى بعد ذلك عام ١٩٨٥ بنسبة (٣٢ر٣٣٪) ، ثم عام ١٩٨٠ بنسبة (٢٩ر٧٠٪) .

وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير على ضوء السمات التى تحكم أسلوب المعالجة الصحفية للجرائد الثلاث فى المجتمع المصرى، حيث يغلب على هذه المعالجة سمة الافتعال والموسمية فى معالجة القضايا والمشكلات المختلفة فى المجتمع . ففى عام ١٩٧٥ ، كانت الدعوة على أشدها للانفتاح والهجرة ونبذ الماضى والتخلص من عهد الانغلاق على حد تعبير هذه الصحف فى تلك الفترة ، وتصاعدت تصريحات المسئولية حول فتح الباب على مصرعيه لمن يريد أن يهاجر أو يعمل بالخارج . وكانت العلاقات مع الدول العربية وثيقة وقوية بعد التضامن العربى الرائع الذى تجلى فى معارك أكتوبر ، والحظر البترولى ... الخ . ومن هنا تزايد الاهتمام النسبى للصحف الثلاث بموضوع الهجرة والترويج له على صفحاتها .

وفى عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من اتساع نطاق تيار الهجرة ، وتزايد حدة المشكلات المجتمعة المترتبه عليها ، مما كان يستوجب معه ضرورة الاهتمام بهذه القضية ، إلا أن إهمالها كما انعكس على صفحات الصحف الثلاثة . كان يعود -- فى رأينا — إلى تردى العلاقات المصرية العربية وطرد مصر من جامعة الدول العربية بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل ولما كانت الصحف الثلاث ترتبط فى معالجاتها الصحفية للقضايا المختلفة بالسياسة العليا للدولة ، فقد كان ثمة مخاوف دائمة من جانب المسئولين من إجراءات انتقامية من جانب الدول العربية تمتد لتشمل طرد العمالة المصرية بالدول العربية. ومن هنا تجاهلت الصحف الثلاثة إثارة أو تناول القضية ، حتى أن جريدة مثل الأخبار ، لم تتجاوز عدد تكرار ظهور المواد المرتبطة بالهجرة على صفحاتها خلال ثلاثة شهور فى عام ١٩٨٠ عن (١٨) تكراراً جاء غالبيتها فى شكل إعلانات لطلب وظائف بالدول العربية .

وفى عام ١٩٨٥ ، تزايد الإهتمام النسبى مرة أخرى ، فقد تزايدت المخاوف من عودة إجبارية العمالة المصرية من الخارج بعد إنهيار أسعار النفط ، واتجاه الدول النفطية للتخلص من جانب كبير من العمالة لديها وبالذات غير الماهرة ، وقيام ليبيا بقرار سياسى بطرد مايقرب من ١٠٠ ألف عامل مصرى دفعة واحدة ، وتزايد تصريحات المسئولين نحو مزيد من الرعاية للمصريين العاملين بالخارج وعقد مؤتمر سنوى لهم لمناقشة مشكلاتهم ، والتدخل بعقد اتفاقيات مع الدول الأخرى لفتح أسواق عمالة جديدة أمام المصريين إلخ . وقد عكست الصحف الثلاث هذا المناخ وإن كان حجم اهتمامها النسبى بالقضية عموما ، ظل دون مستوى عام ١٩٧٥ ، أو درجة الأهمية المجتمعية للقضية بصفة عامة .

٢ — مكان النشر :

إذا كان معدل طرح المواد المرتبطة بالهجرة على صفحات الجريدة يعكس قدر الأهمية التى توليها الجريدة للموضوع ، فإن مكان نشر هذه المواد على الصفحات المختلفة للجريدة ، وكذلك الموقع على كل صفحة يلقى لنا مزيداً من الضوء على مدى الأهمية التى توليها الجريدة للمواد المرتبطة بالهجرة . ومع عدم توافر أبحاث ميدانية للتثبت من مدى الأهمية النسبية للصفحات المختلفة للجريدة أو الموقع على هذه الصفحات من حيث درجة التعرض ، إلا ثمة إجماع بين خبراء الإخراج الصحفى ، على أن الصفحة الأولى ثم الخلفية تعد من الصفحات المهمة فى الجريدة التى تحظى موادها بأعلى معدلات التعرض بالمقارنة بالصفحات الأخرى الداخلية .

وإذا ماحاولنا تقسيم صفحات الجريدة إلى ستة أقسام وترتيب هذه الأقسام وفقا لأهمية موقعها ، فإننا نجد الأقسام التالية ، أعلى يمين ،

أعلى يسار ، قلب الصفحة ، أسفل يمـــين ، ذيل الصفحة أسفل يسار .

وقد لوحظ بصفة عامة ، تركز إثارة المواد المرتبطة بالهجرة على الصفحات الداخلية للجرائد الثلاث . وكان يندر ظهورها على الصفحات الأولى أو الخلفية . ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (٣)

(توزيع مواد الهجرة على الصفحات المختلفة للجرائد الثلاث)

الصفحة	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
اولى	٨	٦ـ١١	١٠	١١ر١١	١٢	*٢٦ر٦٧	٣٠	١١ر٢٨
داخلية	١١٤	٨٧ر٠٢	٦٨	٧٥ر٥٦	٣٣	٧٣ر٣٣	٢١٥	٨٠ر٨٣
خلفية	٩	٦ر٨٧	١٢	١٣ر٢٣	—	—	٢١	٧ر٨٩
المجموع	١٣١	٪١٠٠	٩٠	٪١٠٠	٤٥	٪١٠٠	٢٦٦	٪١٠٠

وكما هو واضح من بيانات الجدول. ظهرت مواد الهجرة على الصفحات الداخلية (٢١٥) مرة بنسبة (٨٠ر٨٣٪) من إجمالى عدد مرات طرح مواد الهجرة ، بينما لم يتجاوز عدة مرات ظهورها على الصفحة الأولى أو الخلفية (٣٠) و (٢١) مرة بنسبة (١١ر٢٨٪) و (٧ر٧٩٪) على الترتيب على الرغم من أهميتهما كما أوضحنا من حيث درجة التعرض للمواد المثارة عليهما مما يعكس ماسبق أن أشرنا إليه من انخفاض درجة اهتمام الصحف الثلاثة بالقضية موضوع البحث .

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث ، نجد أن جريدة الجمهورية تولى أهمية نسبية بالمقارنة بجريدتى الأخبار والأهرام من حيث إثارة مواد الهجرة على الصفحات الأولى ، ويعود ذلك فى المقام الأول إلى سياسة إخراج الجريدة ، والتى تركز أساسا على إبراز المواد الخدمية والتى تحظى بالقبول والأهمية لدى الجمهور بالمقارنة مثلا بجريدة الأهرام التى تميل إلى المحافظة والإتزان النسبى فى العرض على أن الملاحظة الجديرة بالإهتمام هى أن تدنى معالجة الصحف الثلاث لموضوع الهجرة عام ١٩٨٠ ، والذى سبق أن أشرنا إليه ، قد انعكس أيضا فى توزيع مواد الهجرة على صفحاتها المختلفة خلال هذا العام حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه المواد على الصفحات الأولى للصحف الثلاث عن (٤) مرات بنسبة (٥٠ر٥٪) من إجمالى مواد الهجرة التى أثيرت خلال هذا العام ، فى حين أن عدد مرات الظهور هذه على الصفحات الأولى قد ارتفعت إلى (١٧) مرة خلال عام ١٩٧٥ بنسبة (٨٣ر١٦٪) وإلى (١٩) مرة خلال عام ١٩٨٥ بنسبة (٠٩ر٢٢٪) مما يؤكد تباين درجة اهتمام الصحف اليومية بقضية الهجرة على إمتداد فترة التحليل ١٩٧٥ — ١٩٨٥ ، وأن هذا الإهتمام قد ارتبط أساساً بالمناخ السياسى العام ، والرؤية الرسمية للدولة ودرجة اهتمامها بالقضية عبر فترة التحليل .

فإذا انتقلنا إلى توزيع مواد الهجرة على المواقع المختلفة ، نجد أن معظم هذه المواد توزع على المواقع المهمة فى الصفحة ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (٤)

(توزيع مواد الهجرة من حيث الموقع على الصفحات المختلفة للصحف الثلاث)

الموقع	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أعلى يمين	١٢	٩٫١٦	١٠	١١٫١٢	٢	٤٫٤٤	٢٤	٩٫٥٢
أعلى يسار	٤٠	٣٠٫٥٣	١٦	١٧٫٧٧	٧	١٥٫٥٥	٦٣	٢٣٫٦٨
قلب الصفحة	٢٤	١٨٫٣٢	١٣	١٤٫٤٤	١٠	٢٢٫٢٣	٤٧	١٧٫٦٨
أسفل يمين	٢٢	١٦٫٧٩	٢٣	٢٥٫٥٥	١١	٢٤٫٤٤	٥٦	٢١٫٠٦
ذيل الصفحة	١١	٨٫٣٩	١٤	١٥٫٥٦	٥	١١٫١٢	٣٠	١١٫٢٨
أسفل يسار	٨	٦٫١١	١٠	١١٫١٢	٥	١١٫١١	٢٣	٨٫٦٤
صدر الصفحة	٨	٦٫١٢	٢	٢٫٢٢	٥	١١٫١١	١٥	٥٫٦٤
صفحة كاملة	٦	٤٫٥٨	٢	٢٫٢٢	—	—	٨	٣٫٠٥
المجموع	١٣١	١٠٠ %	٩٠	١٠٠ %	٤٥	١٠٠ %	٢٦٦	١٠ %

وكما هو واضح من بيانات الجدول ، كان هناك (٢٣٫٦٨ %) ، (٢١٫٠٦ %) و (١٧٫٦٨ %) من المواد المتعلقة بالهجرة موضع البحث تقع فى مناطق أعلى يسار وأسفل يمين وقلب الصفحة على الترتيب . فإذا أضيف إلى ذلك مايزيد عن (٨ %) من هذه المواد تقع فى صدر الصفحة أو على صفحة كاملة لانضح لنا درجة تركيز المواد المتعلقة بالهجرة فى المواقع المهمة على الصفحات ، فى حين لم تتجاوز نسبة إثارة مواد

الهجرة فى ذيل الصفحة عن (١١٫٢٨٪) من إجمالى المواد المتعلقة بالهجرة على امتداد فترة التحليل بالصحف الثلاث .

ولدينا أن احتلال معظم المواد المتعلقة بالهجرة للمواقع المهمة للصفحة بالجرائد الثلاث ، لايشير إلى توجهات معينة من جانب هذه الجرائد تجاه موضوعات الهجرة ، أو حرصا منها على إبراز هذه الموضوعات ، بقدر ما يشير إلى موسمية طرح قضية الهجرة ، وارتباط غالبية موادها بالمصادر الرسمية سواء فى شكل تصريحات من جانب المسئولين بالدولة ، أو فى شكل إعلانات عن وظائف خالية . وسواء كان الأمر تصريحا لمسئول أو إعلانا من قبل هيئة رسمية ، فإنه وفقا لسياسة إخراج هذه الصحف ، فإن المادة الصحفية هنا تحظى بأهمية خاصة بصرف النظر عن طبيعة هذه المادة أو مدى حاجة الجمهور إليها .

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث من حيث درجة عناية كل جريدة بمواد الهجرة وتوزيعها على المواقع المختلفة لصفحاتها ، نجد أن جريدة الأهرام تأتى فى المرتبة الأولى بالمقارنة بجريدتى الأخبار والجمهورية على الترتيب . فعلى امتداد عينة التحليل خصصت ست صفحات كاملة لتغطية موضوع الهجرة ، هبطت إلى صفحتين بجريدتى الأخبار ، بينما لم تخصص جريدة الجمهورية أية صفحات كاملة للموضوع خلال فترة التحليل ، كما ارتفعت نسبة توزيع مواد الهجرة بمنطقة أعلى يسار — وهى من المناطق المهمة — بجريدة الأهرام إلى (٣٠٫٥٣٪) . فى حين أنها لم تتجاوز (١٧٫٧٧٪) و (١٥٫٥٥٪) بجريدتى الأخبار والجمهورية على الترتيب . وهو أمر يؤكد ماسبق أن أشرنا إليه من أن جريدة الأهرام ، كانت أكثر اهتماما من حيث معدل تكرار ظهور المواد المرتبطة بالهجرة من جريدتى الأخبار والجمهورية ، وانعكس هذا

الاهتمام أيضا فى عناية الجريدة بتوزيع مواد الهجرة على المواقع المهمة على صفحاتها بالمقارنة بالصحف الأخرى .

٣ — وسائل الإبراز المصاحبة :

إذا كان معدل التكرار ، ومكان النشر سواء من حيث نوع الصفحة أو الموقع عليها من العناصر المهمة فى الكشف عن حجم اهتمام الجرائد بمضامين معينة ، فإن وسائل الإبراز المصاحبة لنشر هذه المضامين ، تعد عنصرا آخر لايقل أهمية فى جذب نظر القارىء وإثارة اهتمامه . . ونتابع هنا محاولة التعرف على الأهمية النسبية التى توليها الجرائد الثلاث للموضوعات الخاصة بالهجرة ، وذلك بالاستعانة بوسيلة مهمة من وسائل الإبراز وهى العناوين المصاحبة لموضوعات الهجرة .

وتظهر نتائج تحليل فئة العناوين ، ندرة ظهور موضوعات الهجرة على صفحات الجرائد الثلاث وهى تحمل عنوانا « مانشيت » ويقصد به العنوان الذى تحمله الجريدة فى رأس صفحاتها الأولى ، بينما تظهر غالبية الموضوعات وهى تحمل عنوانا « ممتـــد » ، وهو العنوان الذى يقع على أكثر من عمود بالصفحة . ويوضح الجدول رقم (٥) نسبة توزيع أشكال العناوين المختلفة المستخدمة فى تحرير مواد الهجرة بالصحف الثلاث :

جدول رقم (٥)

(توزيع أشكال العناوين على الموضوعات الخاصة بالهجرة فى الجرائد الثلاث)

العناوين	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مانشيت	١	٠ر٧٦	١	١ر١١	١	٢ر٢٣	٣	١ر١٣
رئيسى	١٧	١٢ر٩٨	٥	٥ر٥٥	—	—	٢٢	٨ر٢٧
ممتد	٩١	٦٩ر٤٧	٥٥	٦١ر١٢	٣٣	٧٣ر٣٣	١٧٩	٦٧ر٢٩
عادى	٢٢	١٦ر٧٩	٢٩	٣٢ر٢٢	١١	٢٤ر١٤	٦٢	٢٣ر٣١
المجموع	١٣١	١٠٠٪	٩٠	١٠٠٪	٤٥	١٠٠٪	٢٦٦	١٠٠٪

ويظهر من بيانات الجدول، أن العنوان « الممتد » قد حصل على أعلى نسبة من إجمالى العناوين المصاحبة لموضوعات الهجرة (٦٧ر٢٩٪) ويلى ذلك العنوان « العادى » بنسبة (٢٣ر٣٢٪) فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور العنوان « المانشيت » أو « الرئيسى » وهو الذى يتصدر الصفحة عن (١ر١٣٪)، (٨ر٢٧٪) على الترتيب . فإذا أضفنا نسبة العنوان « الممتد » إلى نسبة العنوان « العادى » يتضح لنا إلى أى حد لاتلق موضوعات الهجرة موضع البحث أهمية خاصة من حيث درجة الإبراز على صفحات الجرائد الثلاث ، حيث تصبح نسبتهما معاً (٩٠ر٦٠٪) .

ويلاحظ من البيانات التفصيلية ، اختفاء استخدام العنوان « المانشيت » فى إخراج موضوعات الهجرة على صفحات الجرائد الثلاث

عام ١٩٨٠ ، كما تضاءل إلى حد كبير نسبة استخدام العنوان « الرئيسى » فى هذا العام بالمقارنة بعامى ١٩٧٥، ١٩٨٥ . وتركزت النسبة العظمى من العناوين فى العنوان « الممتـــد » الذى صاحب أساساً المضامين المتعلقة بالإعلانات عن وظائف بالخارج، وهو أمر يدعم صحة ما سبق أن أشرنا إليه من انخفاض درجة الاهتمام النسبى للجرائد الثلاث بموضوعات الهجرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعامى ١٩٧٥و١٩٨٥ .

كما يلاحظ الارتفاع النسبى لاستخدام العنوان «المانشيت» أو «الرئيسى» خلال عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعامى ١٩٧٥و١٩٨٥. وذلك نتيجة لتزايد اهتمام المسئولين بقضايا الهجرة والعاملين بالخارج خلال هذا العام ، بل وعقد مؤتمر سنوى لمناقشة مشكلاتهم ، وهو المؤتمر الذى كان يحضره كبار رجال الدولة ، ويلقى فيه رئيس الجمهورية خطاباً كان يتصدر مع ردود الوزراء المختصين على أسئلة ومداولات أعضاء المؤتمر صفحات الجرائد الثلاث .

فإذا انتقلنا إلى أشكال الإبراز الأخرى مثل الصور والإطارات والبراوز ، نلاحظ الارتفاع النسبى لاستخدام هذه الأساليب فى إبراز موضوعات الهجرة ، حيث وصل عدد تكرارات ظهورها مصاحبة لهذه الموضوعات (١٢٨) تكراراً بنسبة (٤٨ر١٢٪) من إجمال تكرارات ظهور موضوعات الهجرة والبالغ عددها (٢٦٦) تكراراً وتبدو مثل هذه النتيجة منطقية على ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من أن غالبية موضوعات الهجرة تركزت أساساً ، أما فى صورة مضامين إعلانية عن وظائف أو فرص عمل بالخارج ، وهى مضامين عادة ما تصاحب ببراوز وإطارات لإبرازها أو تميزها على المواد التحريرية المجاورة ، أو فى صورة مضامين واردة من مصادر رسمية تتطلب وفقاً لسياسة إخراج الجرائد موضع التحليل درجة إبراز تتمثل فى نشر صور المسئولين أو وضع إطارات حولها .

وتظل الملاحظة التى سبق أن أشرنا إليها فيما يتعلق بتباين استخدام العناوين المصاحبة لمواد الهجرة عبر سنوات التحليل المختلفة قائمة فيما يتعلق باستخدام البراوز والإطارات والصور ، حيث كان عام ١٩٨٠ هو أقل سنوات التحليل استخداما من جانب الجرائد الثلاث لهذه الوسائل فى إبراز مواد وموضوعات الهجرة المثارة على صفحات الجرائد الثلاث خلال هذا العام بالمقارنة بعامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ على الترتيب ، مما يضيف تدعيما آخر للبيانات التى تشير إلى الانخفاض النسبى لدرجة اهتمام الصحف موضع البحث بقضية الهجرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ .

ثانيا : أسلوب المعالجة الصحفية لقضية الهجرة :

إذا كانت فئات حجم التكرار ، مكان النشر ، ووسائل الإبراز المستخدمة من عناوين وصور وبراوز وإطارات تلعب دوراً فى الكشف عن درجة الأهمية التى توليها الجرائد للمضامين الصحفية المختلفة ، فإن أسلوب المعالجة الصحفية لهذه المضامين ، وبالتحديد فيما يتعلق بقوالب التحرير المستخدمة ، ومصدر إنتاج المواد الصحفية ، تعد عنصرا مهم للمحلل الصحفى لارتباطها بقدرة هذه المضامين على التأثير[1] . فلكل قالب من قوالب التحرير خصائص وقدرات تختلف عن الأنماط والقوالب الأخرى، فالخبر الصحفى الذى يروى الواقعة أو الحادثة الجارية يختلف فى مقدرته التأثيرية عن المقال الصحفى الذى يتناول فكرة أو قضية من القضايا بالشرح والتحليل أو التعليق وإبداء الرأى . كذلك يختلف

---

(١) من المؤكد أننا فى حاجة الى ابحاث ميدانية توضح أى القوالب الصحفية أكثر تأثيرا أو اقبالا من جانب الجمهور من القوالب الأخرى ،حيث مازلنا نعتمد حتى الان فى ذلك على تكهنات وتوقعات تتطلب التأصيل البحثى الميدانى .

الحديث الصحفى ، وهو الحوار الذى يجريه المحرر مع شخصية من الشخصيات أو جماعة من الجماعات عن التحقيق الصحفى الذى يطرح قضية من القضايا ويتناولها بالبحث والتقصى مع كافة العناصر أطراف هذه القضية . ويختلف كل ذلك عن القصص أو الأمثال والصور والرسائل الصحفية التى تتزايد استخدامها فى الصحف المصرية كأحد قوالب التحرير الصحفى التى تنقل الأحداث والمعلومات والآراء والتوجيهات والتفسيرات ... الخ .

كذلك ، فإن مصدر إنتاج المواد الصحفية له علاقة أيضا بفاعلية تأثير المادة المنشورة ، حيث تشير الأبحاث الإعلامية فى هذا الجانب إلى أنه كلما كان المصدر أكثر اطلاعا ، وعلى دراية بالموضوع ، ويتمتع بالهيبة والنفوذ والسمعة الطيبة لدى الجماهير ، كانت قدراته التأثيرية عالية والعكس يصبح صحيحاً فى هذه الحالة أيضاً . كما أن معرفة هوية المصدر ، وتحديد انتماءاته يتيح للمحلل الصحفى فهم توجهات المادة ووظيفتها الإعلامية .

(أ) قوالب التحرير المستخدمة :

وقد كشفت نتائج تحليل فئة قوالب التحرير المستخدمة فى إثارة المضامين المرتبطة بالهجرة عن سيادة نمطى الإعلان الصحفى والخبر الصحفى[1] . ويلى ذلك المقال الصحفى والتحقيق الصحفى ، والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية ، بينما يتضاءل إلى حد كبير ورود مواد الهجرة فى شكل أحاديث أو قصص وندوات ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

---

(١) قد يثار بعض التحفظات على تصنيف الاعلان الصحفى ضمن قوالب التحرير الصحفى ، على أساس أن الاعلان فن قائم بذاته ، يمكن أن يتضمن خبرا ، أو مقالا ، أو حتى تحقيقا .. الخ وقد ملنا الى ذلك نظرا لورود جانب كبير من مواد الهجرة على صفحات الصحف الثلاث فى شكل اعلانات عن وظائف أو فرص عمل بالخارج ، كان من المهم رصدها وتميزها عن القوالب الأخرى ، ومع ذلك يمكن اعتبار غالبية ان لم يكن كل المضامين التى تم رصدها ، أخبارا صحفية تحمل معلومات جديدة الى القارىء حول فرص عمل مغرية بالخارج .

جدول رقم (٦)

(القوالب الصحفية المستخدمة فى تحرير مواد الهجرة بالجرائد الثلاث)

أنماط التحرير	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
إعلان	٤٠	٣٠ر٥٣	٤٩	٥٤ر٤٤	١٢	٢٦ر٦٧	١٠١	٣٧ر٩٧
خبر	٢٦	١٩ر٨٥	٢٢	٢٤ر٤٤	٢١	٤٦ر٦٧	٦٩	٢٥ر٩٤
تحقيق	١٤	١٠ر٦٩	٣	٣ر٣٣	١	٢ر٢٢	١٨	٦ر٧٦
مقال	٤٢	٣٢ر٠٦	١٤	١٥ر٥٦	٢	٤ر٤٤	٥٨	٢١ر٨١
حديث	١	٠ر٧٦	—	—	٣	٦ر٦٧	٤	١ر٥١
قصص وأمثال	—	—	—	—	١	٢ر٢٢	١	٠ر٣٧
مؤتمرات رسائل تعليقات	٨	٦ر١١	٢	٢ر٢٣	٥	١١ر١١	١٥	٥ر٦٤
المجموع	١٣١	١٠٠٪	٩٠	١٠٠٪	٤٥	١٠٠٪	٢٦٦	١٠٠٪

وكما هو واضح من بيانات الجدول، حظى فن الإعلان الصحفى : (١٠١) تكراراً بنسبة (٩٧ ر٣٧٪) من إجمالى تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة فى تحرير مواد الهجرة والبالغ عددها (٢٦٦) تكراراً. ويلى ذلك فى الأهمية قالب الخبر الصحفى (٦٩) تكراراً بنسبة (٩٤ر٢٥٪)

وفى المرتبة الثالثة يأتى المقال الصحفى (٥٨) تكراراً بنسبة (٢١,٨١٪) ثم التحقيق الصحفى بنسبة تصل (٦,٧٦٪)، ثم المؤتمرات والرسائل والتعليقات بنسبة (٥,٦٤٪) فى حين لم يتجاوز استخدام فن الحديث الصحفى أو القالب القصصى والأمثال الشعبية عن(١,٥١٪) و(٠,٣٧٪) على الترتيب .

وتشير هذه البيانات إلى طبيعة المواد المقدمة على صفحات الصحف الثلاث حول قضية الهجرة ودرجة وعى هذه الصحف بأبعاد هذه القضية فأولا ، نجد أن الجانب الأكبر من المادة المقدمة يغلب عليها الطابع الخبرى فلدينا (٦٣,٩١٪) من إجمالى المواد المثارة حول الهجرة عبارة عن إعلانات وأخبار صحفية هدفها لا يتجاوز تقديم مجموعة من المعارف والمعلومات حول وظائف وفرص عمل بالخارج ، وتصريحات أو قرارات من جانب المسئولين فى أمر يتعلق بالهجرة أو المصريين العاملين بالخارج لتسهيل إجراءات السفر ، أو تنظيم إجراءات التعاقد ، والإعارات والتأمين على العاملين بالخارج ، والتحويلات .. إلخ . ولا نتوقع من مثل هذه المضامين الخبرية سوى تحقيق المعرفة ورفع درجه التطلع للسفر والترويج للفكرة بين الأفراد ، وهو ما نعتقد بأن الصحف الثلاث قد ساهمت فى تحقيقه بنجاح كبير حتى بالمقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى كالراديو ، والتليفزيون ، حيث تلاحظ الإعتماد الشديد من جانب الأفراد على الصحف فى المعرفة بتقلبات سوق العمل ،والفرص المتاحة للعمل بالخارج بل أن عدد غير قليل من الأفراد وبالذات من فئة الشباب لا يقبلون على الجرائد إلا من أجل البحث عن إعلان حول وظيفة أو فرصة عمل بالخارج .

وفى المقابل ، نجد إهمالا واضحا من جانب الجرائد الثلاث فى التعامل

مع موضوع الهجرة، باعتباره قضية لها أبعادها وتأثيراتها المجتمعية المتباينة التى تؤثر على مسيرة التنمية، وقد انعكس هذا الإهمال فى ضآلة استخدام القوالب الصحفية الأخرى، كالمقال الصحفى والتحقيق الصحفى، والحديث، والمؤتمرات والرسائل والكاريكاتور .. إلخ . وهى القوالب التى يمكن أن تقوم بمهام التفسير والتوجيه ومعالجة المشكلات ، وهو أمر يكشف عن ضآلة الدور المتحقق الذى تقـــوم به الصحف موضوع البحث فى معالجة القضايا والمشكلات التنموية فى المجتمع وعلى رأسها قضية هجرة العمالة للخارج .

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث ، نجد أن جريدة الأهرام تحتل المركز الأول، من حيث تنوع إستخدام قوالب التحرير المستخدمة فى معالجة المواد المتعلقة بالهجرة ، فالمقال الصحفى الذى يعرض بالرأى والتحليل للقضايا والمشكلات المجتمعية يحتل المرتبة الأولى بين أنماط التحرير الأخرى (٤٢) تكراراً بنسبة (٣٢ر٠٦٪) من إجمالى تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة على صفحات جريدة الأهرام لمعالجة قضية الهجرة والبالغ عددها (١٣١) تكراراً . ويأتى بعد ذلك فى الترتيب الإعلان الصحفى (٣٠ر٥٣٪) والخبر الصحفى (١٩ر٨٥٪) والتحقيق الصحفى (١٠ر٦٩٪) والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية بنسبة (٦ر١١٪) واختفى تماما استخدام قالب القصة والأمثال أو الكاريكاتور الصحفى ، ولم يتجاوز إستخدام قالب الحديث الصحفى عن (٠ر٧٦٪) ، من إجمالى القوالب المستخدمة ، وواضح من هذه البيانات ، التزايد النسبى لوظائف التفسير والتوجيه والتحليل التى تؤديها المواد المثارة حول الهجرة بجريدة الأهرام والتى تعكسها قوالب المقال والتحقيق الصحفى والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية وذلك بالمقارنة بجريدتى الأخبار والجمهورية .

ومن ناحية أخرى يحظى الإعلان الصحفي بالأهمية القصوى بجريدة الأخبار بنسبة (٥٤ر٥٤٪) من إجمالى القوالب المستخدمة لتحرير مواد الهجرة بهذه الجريدة، وهو أمر يفوق بكثير النسبة العامة لمجموع الجرائد الثلاث فى استخدام هذا القالب والبالغة فقط (١٧ر٣٧٪) حيث يتزايد الإقبال على الإعلان بجريدة الأخبار عن الوظائف وفرص العمل بالخارج من جانب الجهات المعلنة بالمقارنة بالجرائد الأخرى ، ويأتى بعد ذلك الخبر الصحفى بنسبة تقارب النسبة العامة للجرائد الثلاث ، حيث تصل إلى (٤٤ر٢٤٪) ويأتى بعد ذلك إستخدام بقية القوالب حيث لم يتجاوز نسبة إستخدام المقال الصحفى عن(٥٦ر١٥٪) والتحقيق الصحفى عن (٣٣ر٣٪) والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية عن (٢٣ر٢٪) وتلاشى تماما إستخدام قالب الحديث الصحفى، أو قالب القصة والأمثال والكاريكاتور الصحفى .

وفى المقابل ، نجد أن جريدة الجمهورية تتميز بتفوق إستخدام قالب الخبر الصحفى على بقية القوالب الأخرى فى تغطية مواد الهجرة على صفحاتها ، حيث تصل نسبة إستخدام هذا القالب إلى (٦٧ر٤٦٪) وتضاءلت إلى حد كبير إستخدام بقية القوالب الصحفية الهامة بالجريدة حيث لم يتجاوز نسبة إستخدام قالب المقال الصحفى مثلا عن (٤٤ر٤٪) والتحقيق الصحفى عن (٢٢ر٢٪) من إجمالى القوالب المستخدمة، ومع ذلك نجد تميز نسبي بجريدة الجمهورية فى إستخدام قالب الحديث الصحفى والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار ففى حين يتلاشى إستخدام قالب الحديث الصحفى بجريدتى الأهرام والأخبار تقريبا ، نجد أن نسبة إستخدام هذا القالب تصل بجريدة الجمهورية إلى (٦٧ر٦٪) . كما يرتفع نسبة إستخدام المؤتمرات والرسائل

والتعليقات الصحفية بالجريدة ، حيث تصل إلى (١١ر١١٪) من إجمالى القوالب المستخدمة بها ، وهو نسبة تفوق ما هو سائد بالجريدتين الأخرتين .

ويشير كل ذلك ، إلى أنه على الرغم من التشابه العام فى محتـــوى وتوجهات المضامين الإعلامية التى تثيرها الجرائد الثلاث ، والذى تفرضه تشابه الظروف الموضوعية التى تحكم ممارسات هذه الجرائد وبالذات فيما يتعلق بأساليب تمويلها وإدارتها ، إلا أن ثمة تباين قائم بينها فيما يتعلق بأساليب المعالجة الصحفية للمواد المثارة ، وفى الوظائف الإعلامية لهذه المواد تفرضه خصوصية سياسات التحرير والإخراج لكل جريدة ورؤية وتوجهات العاملين بكل منها للقضايا والمشكلات المجتمعية، ومدى فهمهم لوظيفة الصحافة فى المجتمع بصفة عامة .

ولقد كان لطبيعة الظروف والمراحل التى مرت بها قضية الهجرة تأثيرات واضحة على أسلوب المعالجة الصحفية للجرائد الثلاث لموضوعات الهجرة ففى بداية فترة التحليل (١٩٧٥) كانت الحاجة ماحة للترويج . لفكرة السفر والدعوة لها ، ونشر المعرفة حولها بين الأفراد ولم يكن ثمة مشاكل أو أثار سلبية قد ظهرت بعدلها فى المجتمع ، ومن هنا نجد تزايد الكثافة النسبية للإعلانات على صفحات الصحف الثلاث (٤٩ر٥١٪) من إجمالى قوالب التحرير المستخدمة خلال هذا العام ، ويلى ذلك الخبر الصحفى بنسبة (٧٩ر٢٠٪) ثم المقال الصحفى الذى يدعو إلى فتح الباب على مصرعيه ، وإزالة العقبات أمام هجرة المصريين للخارج كحل ومخرج من الأزمة الاقتصادية وتدعيما لسياسة الإنفتاح والحرية التى أعلن عنها نظام الحكم آنذاك بنسبة (٨٥ر١٤٪) وتلاشت تماما بقية القوالب الصحفية الأخرى ، وظل الحال تقريبا كما هو خلال عام ١٩٨٠ من سيادة

قوالب الإعلان والخبر الصحفى ، ولا نجد مبرراً واضحاً خلال عام ١٩٨٠ لتجاهل الجرائد الثلاث معالجة قضية الهجرة فى قوالب صحفية تحمل الآراء والتحليلات للجوانب المختلفة لهذه القضية رغم إشتداد تيار الهجرة ووضوح خطورة القضية بعامة على المجتمع خلال هذا العام .

وفى عام ١٩٨٥ ، بدأت حدة تيار الهجرة الخارجية فى الإنكسار وعلى ذلك . انخفض قالب الإعلان خلال هذا العام إلى (٢٧ر٩٠٪) من إجمالى القوالب المستخدمة واحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الخبر الصحفى الذى حظى بـ (٣٩ر٥٣٪) نتيجة لتزايد تصريحات المسئولين حول توقع عودة العمالة المصرية ، والحاجة إلى فتح أسواق عمل جديدة بالخارج ، وعقد إتفاقيات عمالة مع الدول المستقبلة للعمالة المصرية ، وحل مشاكل المصريين بالخارج .. إلخ . كما لوحظ التزايد النسبى فى إستخدام قالب المقال الصحفى (١٧ر٤٤٪) وكذا المؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية (٨ر١٤٪) نتيجة لبدء طرح الموضوع كقضية على مايبدو ، بعد المخاوف التى ترددت من إحتمالات عودة إجبارية للعمالة المصرية بعد انخفاض أسعار النفط وبدء الدول المستقبلة للعمالة المصرية فى الإستغناء عن جانب منها وبالذات العمالة غير الماهرة ، واتخاذ ليبيا لقرار طرد مايقرب من ١٠٠ ألف عامل مصرى دفعة واحدة ، وهو أمر يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من إتجاه الصحف موضع البحث إلى معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية بصورة موسمية ومفتعلة إلى حد كبير، تمليها الظروف المتغيرة بدلا من أن تسير على خطة إعلامية واضحة وثابتة تمكنها من التصدى بفاعلية لهذة المشكلات والمساعدة فى إيجاد الحلول لها ومعالجة الآثار والنتائج السلبية أو الضارة المترتبة عليها .

(ب) منتج المواد المتعلقة بالهجرة:

من المفيد للمحلل الصحفى أن يكشف عن مصدر إنتاج المواد الصحفية التى يسعى إلى تحليلها وذلك بهدف التعرف من ناحية على قدراته التأثيرية وما يحظى به من ثقة لدى الجماهير، ومن ناحيه أخرى للكشف عن توجهات هذه المواد وقيمتها الحقيقية أومدى تعبيرها عن مصالح معينة. ونقصد بمصدر إنتاج المواد الصحفية . الشخص أو الجهة التى انبثقت عنها المادة المقدمة . وفى هذه الإطار يمكن تحديد اربعة مصادر من المتوقع أن تساهم فى تشكيل المادة الصحفية المتعلقة بالهجرة وهم : المسئولون ، صحفى يعمل بالجريدة ، كاتب متخصص ، كاتب غير متخصص، ويكون المصدر مسئولا إذا صدرت المادة على لسان مسئول سواء فى شكل تصريحات أو أحاديث أو لقاءات صحفية أو إذا نقلت على لسان أحد العاملين بالأجهزة والمؤسسات الحكومية أو إذا تضمنت المادة الحديث عما يجرى من وقائع وأحداث داخل إحدى المؤسسات والهيئات الحكومية .

ويكون الصحفى الذى يعمل بالجريدة منتجا للمادة ، عندما تأتى هذه المادة على لسانه سواء فى شكل مقالات أو تعليقات أو ما يبديه من أراء ومواقف . وفى حالة المواد التى تجمع فيها المادة بين المصدر المسئول والمصدر الصحفى . كما قد تكون فى التحقيقات أو الأحاديث الصحفية أو غيرها ، فإن المادة تصنف تحت بند مصدر صحفى يعمل بالجريدة .

أما المصدران الثالث والرابع ، فيقصد بهما أن تأتى المادة على لسان كاتب متخصص أو غير متخصص ويكشف عن تخصص الكاتب من خلال التعرف على هويته ونوع المهنة أو الوظيفة التى يشغلها وعلاقة ذلك بالموضوع الذى يكتب فيه . ويصبح الكاتب غير متخصص فى الحالات

التى يبتعد فيها موضوع المادة عن المهنة أو الوظيفة التى يشغلها ، كما قد تـكون فى حالات رسائل بريد القراء أو التعليقات أو الشـكاوى ..الخ .

ويلاحظ أن التحليل هنا لم يحاول التمييز بين المستويات المختلفة للمصادر الأربعة ، حيث لم نحاول مثلا تقسيم المسئولين إلى مستويات وظيفيه مختلفة ، وكذلك الصحفيون والـكتاب . فقد أردنا فقط تلمس الاتجاهات العامة وإمكانية تطوير إستخدام هذه الفئة من فئات التحليل غير المسبوق إستخدامها مستقبلا وذلك بصورة تتيح تحديد هوية منتج المـادة الإعلامية بطريقة أكثر عمقا وتركيزاً . ويوضح الجدول رقم (٧) البيانات الخاصة بهذه الفئة :

جدول رقم (٧)

(منتج المواد المتعلقة بالهجرة بالجرائد الثلاث)

فتح المادة	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مسئولون	٥٢	٣٩ر٧٠	٥٨	٦٤ر٤٤	١٧	٣٧ر٧٨	١٢٧	٤٧ر٧٤
صحفى بالجريدة	٤٣	٣٢ر٨٢	٣١	٣٤ر٤٥	٢١	٤٦ر٦٧	٩٥	٣٥ر٧١
كاتب متخصص	٣٠	٢٢ر٩٠	—	—	١	٢ر٢٢	٣١	١١ر٦٩
كاتب غير متخصص	٦	٤ر٥٨	١	١ر١١	٦	١٣ر٣٣	١٣	٤ر٨٩
المجموع	١٣١	٪١٠٠	٩٠	٪١٠٠	٤٥	٪١٠٠	٢٦٦	٪١٠٠

وتكشف بيانات الجدول «عن ورود غالبية المواد المتعلقة بالهجرة على لسان المسئولين، حيث وصلت إلى (١٢٧) تكراراً بنسبة (٤٧ر٧٪)، وقد تمثل ذلك وبنسبة كبيرة فى الإعلانات التى كانت تنشرها السفارات والجهات المختلفة حول وظائف وفرص عمل بالخارج والتى صنفت على أساس أنها مواد منتجة من قبل جهات رسمية ولم يكن للصحف أو العاملين بها أى دور فيها سوى النشر على صفحات الجرائد موضع البحث . ويأتى بعد ذلك وفى مرتبة تالية الصحفيون العاملون بالصحف بنسبة (٣٥ر٧١٪) من إجمالى المصادر التى ساهمت فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة . وقد تمثل ذلك فى المقالات والأخبار والتعليقات التى كانوا ينشرونها حول الجوانب المختلفة لموضوع الهجرة .

وكان الكتاب المتخصصين كخبراء وزارة القوى العاملة ، والتنظيم والإدارة ، وأساتذه الجامعات وكبار الكتاب هم المصدر الثالث من حيث الأهمية فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بنسبة تصل إلى (١١ر٦٩٪) من إجمالى المصادر وتحددت كتاباتهم أساسا فى المقالات التى كانوا ينشرونها وتتصل بالجوانب المختلفة لقضية الهجرة . ويأتى بعد ذلك فى المرتبة الأخيرة الكتاب غير المتخصصين بنسبة لم تتجاوز (٤ر٨٩٪) وكان معظمهم من أصحاب الرسائل الصحفية وبالذات فى أبواب بريد وكتاب المقالات من غير ذوى التخصص فى الموضوع المطروح .

ومع أن المدقق فى البيانات يلاحظ إستمرارية تميز مصدر « المسئولين » باعتباره أهم المصادر فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بالجرائد الثلاث ، إلا أن ثمة أوجة للتباين بين الصحف الثلاث جديرة بالإشارة . فمن ناحية نلاحظ إرتفاع نسبة اشتراك الكتاب المتخصصين فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بجريدة الأهرام بنسبة تصل إلى

(٢٢ر٩٠٪) فى حين تلاشى تماما هذا المصدر بجريدة الأخبار ، ولم يتجاوز بجريدة الجمهورية (٢ر٢٢٪) من إجمالى المصادر بهذه الجريدة ، وهو أمر يفهم على ضوء يميز جريدة الأهرام بوصفها جريدة تميل إلى المحافظة وأكثر اهتماما بالرأى الذى تستمده عادة من نخبة من المتخصصين فى شتى مجالات العلم والمعرفة ، ينظر إليهم دائما على أنهم صفوة رجالات الفكر فى مصر ، ومن ناحية أخرى يأتى المصدر الصحفى بجريدة الجمهورية ليحتل المرتبة الأولى بدلا من مصدر المسئولين بنسبة تصل إلى (٤٦ر٦٧٪) كما يرتفع إلى حد كبير نسبة اعتماد جريدة الجمهورية على الكتاب غير المتخصصين فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار ، حيث تصل نسبة الإعتماد على هذا المصدر إلى (١٣ر٣٣٪) من إجمالى المصادر فيها ، فى حين لم تتجاوز هذه النسبة بجريد الأهرام عن (٤ر٥٨٪) وجريدة الأخبار عن (١ر١١٪) ويمكن فهم هذا التباين بجريدة الجمهورية على ضوء قلة الميل للإعلان بجريدة الجمهورية عن فرص العمل بالخارج ، ومن هنا انخفضت نسبة المصدر المسئول بالجريدة إلى (٣٧ر٧٨٪) بالمقارنة مثلا بتزايد الميل للإعلان عن هذه الفرص بجريدة الأخبار والتى رفعت نسبة مشاركة المصدر المسئول فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة إلى (٦٤ر٤٤٪) من إجمالى المصادر بهذه الجريدة ، كما يؤدى الميل للتحرير الخدمى الذى تتميز به جريدة الجمهورية إلى الإفراد للكتابات والرسائل الصحفية التى يرسلها للجريدة أفراد من غير ذوى التخصص . ومن هنا ارتفعت نسبة مشاركة مصدر الكتاب غير المتخصصين بهذه الجريدة بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار .

ثالثا : الأفكار والتصورات المطروحة حول الهجرة :

استهدف العرض السابق لفئات حجم الإهتمام ، أسلوب المعالجة الصحفية ، منتج مواد الهجرة ، التعرف على كثافة طرح القضية موضع

البحث على صفحات الجرائد الثلاث ، وعلى طبيعة المواد المثارة حولها وكفاءتها التأثيرية — ومن المفيد هنا — ولعله الهدف الأساسى من وراء هذا الفصل - التعرف على ماهية الأفكار والتصورات المطروحة حول قضية الهجرة ، بهدف مقارنتها فى موضع لاحق بما يوجد لدى الجمهور من أفكار وتصورات حول ذات القضية وذلك فى محاولة تهدف للإجابة على تساؤل البحث الرئيسى والذى يدور حول ماهية دور الإعلام فى تشكيل معالم ظاهرة الهجرة للعمل فى مصر .

وسوف نعتمد فى التعرف على نوعية الأفكار المثارة على صفحات الجرائد موضع البحث وتوجهات هذه الأفكار على نتائج تحليل فئة الفكرة المعروضة ، الواردة فى استمارة تحليل المضمون حول موضوع الهجرة .

أولا : الأفكار المعروضة خلال عام ١٩٧٥ :

حملت صفحات الجرائد موضع البحث خلال عام ١٩٧٥ — بداية فترة التحليل - الأنباء عن صدور قانون جديد يحكم أوضاع المصريين العاملين بالخارج . ويمنح تسهيلات كبيرة لهم ، ويزيل كافة العقبات التى تعترض سبيل الهجرة للعمل بالخارج . فقد قرر القانون حق المهاجر فى العودة لوظيفته خلال سنة من استقالته . كما تضمن إعفاءات جمركية وتسهيلات فى التحويلات مع السماح بالعمل بأى بلد دون الحاجة إلى تصريح أمن والاحتفاظ بالوظيفة والجنسية المصرية[١]. كما حملت تصريحات رئيس الوزراء آنذاك والذى أكد خلالها بأن مصر تشجع الإعارة للخارج وأن تصدير العمالة أصبح هدفا لسياسة الدولة[٢] .

وفى هذا الإطار اتجهت المضامين الصحفية المثارة إلى الدعوة إلى

(١) جريدة الجمهورية فى ١٩٧٥/١/٧ .
(٢) جريدة الجمهورية فى ١٩٧٥/٩/٨ .

الهجرة للعمل بالخارج والترويج للفكرة بين الأفراد والإيحاء بأنها أصبحت حلما يراود الكثيرين كوسيلة للإرتقاء والتخلص من متاعب الحياة المادية فى مصر ، وتحت عنوان « أفتحو الباب للعمل بالخارج » ، إنتقدت جريدة الجمهورية قرار وزير التعليم بمنع التعاقدات الشخصية ، ودعت الوزير إلى اعادة النظر فى قراره ، وتساءلت الصحيفة لماذا يفصل الموظف المعار إذا تأخر عن العودة للوطن ، ولماذا لا تمد مدة الإعارة لمن يطلبها فى الخارج[١] . وفى موضع آخر، أكدت الجريدة، أن مثل هذه القرارات تعد قيداً على المصلحة العامة ومصلحة الأفراد ينبغى إزالته[٢] .

وتدعو جريدة « الأخبار » إلى تشجيع الهجرة والعناية بالمصريين العاملين بالخارج ، وحل مشكلاتهم ، وتقترح إنشاء وزارة لرعايتهم يكون لها مندوب أو مكتب فى كل دولة يتولى حل مشاكل العاملين بالخارج وتوفير فرص عمل أفضل لهم ، وبذلك تصبح مكاسب المصريين بالملايين[٣] .

وظلت فكرة إنشاء وزارة للمصريين بالخارج تعرض وبإلحاح على صفحات جريدة الأخبار وبالذات من خلال عمود « أنيس منصور » مواقف فقد عاد يؤكد على الفكرة فى أكثر من مقالة له[٤] . ويعرض لمبرراتها بقوله : « ليس عندنا تقاليد فى الهجرة ، ليس عندنا تاريخ طويل وعادات ومغامرات وسجلات وسوف يزداد عدد المصريين فى الخارج والمهاجرين والمغتربين، وتتضاعف مشاكلهم، ولذلك يجب الإهتمام بهم . ولا تزال هجرة المصريين للخارج تخضع للصدفة أو تخضع للعلاقات

(١) جريدة الجمهورية فى ١٨/٩/١٩٧٥ .
(٢) جريدة الجمهورية فى ٢٠/٩/١٩٧٥ .
(٣) جريدة الاخبار فى ٢٢/٤/١٩٧٥ ، وكذلك فى ١٢/٥/١٩٧٥ .
(٤) راجع أنيس منصور « مواقف » يومى ١٦/٥ ، ٢١/٥/١٩٧٥ .

الشخصية ، فكل مهاجر يستدعى أهله وأصدقاءه وهو الذى يضمن لهم العمل والإقامة ، وهو الذى يختار لهم نوعيات العمل ، وفى أحيان كثيرة ينجح المهاجرون . أما الذين يفشلون فهم معذورون لأن أحد لم يبصرهم بشىء ولأن أحداً لم يقل لهم شيئاً عن احتياجات هذه البلاد الجديدة إليهم ... ولذلك ينبغى أن نعجل بإنشاء وزارة لهذه الملايين[1] .

وتحمل جريدة الجمهورية « الأنباء عن بدء الخطوات التنفيذية لتهجير الفلاحين للعراق ، وتقدم تفصيلات عديدة لهذه العملية ، فالحد الأدنى لتمليك الأسرة المهاجرة لن يقل عن ثمانية أفدنة وتزويد كل أسرة ببقرة » فريزيان » وباحتياجاتها من البذور والسماد فضلا عن تهيئة مسكن لها تقيم به إقامة دائمة ومريحة[2] .

كما تنشر جريدة الأخبار تصريح الرئيس السادات والذى دعا فيه إلى ضرورة توفير كل الضمانات لانجاح هجرة الفلاح المصرى للعمل فى أرض العراق ، وتؤكد الجريدة ، أنه هناك مايزيد عن (٥٠٠) أسرة سوف يبدأ وصولهـــا فى الشهر القادم . وبعد ذلك تتوالى تهجير الأسر على دفعات[3] .

وفى أعقاب هذا التصريح يكتب « أنيس منصور » : أنا أدعوا للسفر وللهجرة وللعمل الشريف فى أى مكان من الأرض ، فالعامل مصرى فى جميع الأحوال . وهو ينفع نفسه وغيره وبلده .. وليس هذه نظرية جديدة ولكنها حقيقة جربتها وأكدتها ونجحت فيها دول كثيرة فى ظل العصور وقد ساعدت وسوف أفعل عددا كبيرا من الشباب على السفر وعلى العمل

---

(١) جريدة الأخبار فى ١٩٧٥/٥/١٦ .
(٢) جريدة الجمهورية فى ١٩٧٥/٣/٣١ .
(٣) جريدة الأخبار فى ١٩٧٥/٥/١٩ .

بالخارج ، وأصدرت عدة كتب تجعل من السفر لذة وأملا ومغامرة[١] .

ولا يعد السفر للعمل بالخارج لذة وأملا ومغامرة ، ولكن يمكن أن يجعل الفرد فى مرتبة الوزير ، ففى أعقاب الإعلان عن التشكيل الوزارى الجديد ، نشرت جريدة الأخبار صورة كاريكاتورية لأحد الأفراد يقول: «حيث كده يبقى لازم أجيب عقد عمل من بره أشتغل بيه وزير فى الصيف»[٢] وفى صورة كاريكاتورية أخرى تقدم أحد الأفراد بطلب «أجازة بدون مرتب علشان أعمل فى شركة أجنبية»[٣] .

وتؤكد جريدة الأهرام ، أن الهجرة أصبحت مفتوحة ، وهناك تيسيرات كبيرة الآن لراغبى الهجرة للخارج[٤] . وأن الشباب من طلبة الجامعات وخريجوها يسارعون للسفر وبأعداد كبيرة إلى لندن للعمل فى جميع المهن والتخصصات وهناك نماذج عديدة حققت نجاحات كبيرة فى ذلك . بل أن هناك عروسان قطعا دراستهما وذهبا للعمل والزفاف فى لندن[٥] .

وتمضى جريدة الأهرام فى الترويج لفكرة السفر ، فتعرض تحقيقا موسعا على صفحاتها تحت عنوان «نظرة على الأرض التى تفتح ذراعيها الآن» وتقع هذه الأرض فى نصف الكرة الجنوبى (نيوزيلاند) ويوجد بها الكثير من المصريين الناجحين ، وتستقبل المزيد ، حيث الفرج والحياة الرغدة بدلا من قرف القاهرة ، وضيق سبل العيش عندنا[٦] .

كما تواصل الجريدة فى معالجات صحفية أخرى ، التأكيد على فكرة

(١) أنيس منصور ، مواقف فى ١٩٧٥/٥/٣٠ .
(٢) الأخبار فى ١٩٧٥/٤/١٦ .
(٣) الأخبار فى ١٩٧٥/٤/١٠ .
(٤) الأهـــرام فى ١٩٧٥/١/١٦ .
(٥) الأهـــرام فى ١٩٧٥/٨/٤ .
(٦) الأهـــرام فى ١٩٧٥/٨/٥ .

السفر ، وتصويرها كما لو كانت حلما يراود الجميع فتنشر صورة لتزاحم الأفراد من جميع المهن لتغيير أعمالهم من أجل السفر للخارج[١] . ولنماذج من الشباب الذين عملوا بالخارج وكونوا ثروات كبيرة مكنتهم من افتتاح مشروعات بالداخل تدر عليهم مبالغ طائلة[٢] . بل وتدعو إلى عدم النظر إلى المبعوثين الذين لا يرغبون فى العودة ، نظراً لأن وجودهم فى الخارج يمثل دعاية إيجابية لصورة العرب[٣] .

وتقدم جريدة «الأخبار» نموذجا آخر لعدد كبير من المصريين الذين يجلسون على الأرصفة فى شوارع جدة ، ويتحدثون بالبلدى ويتاجرون فى منتجات خان الخليلى والأرز وغيرها من الأشياء ، وتؤكد الجريدة أن المصريين سوف يكونون نماذج جيدة فى الخارج بعد أن تمتلئ أيديهم وجيوبهم وعقولهم فأصبروا عليهم[٤] .

كما تلفت جريدة الجمهورية ، الأنظار إلى فلاح المستقبل ، وترى أنه ينبغى أن تكون صورة الفلاح واضحة لأية خطة تعليمية وصناعية واقتصادية وتؤكد على أن الطلب على الفلاحين المصريين من الدول العربية سيصبح قريبا مثل الطلب على المدرسين والأطباء والمهندسين وغيرهم من ذوى الخبرات وقد فتح العراق الباب ، لذلك يجب أن يكون المستوى الأدنى للفلاح العامل فى السنوات القادمة وفى عصر العلم والتكنولوجيا من حملة شهادة الثانوية الزراعية[٥] .

ودارت بقية المضامين المثارة خلال عام ١٩٧٥ حول إعلانات حول فرص عمل بالخارج . كانت لجريدة الأخبار النصيب الأكبر منها من المنظور الكمى حيث أفسحت الجريدة مساحة واسعة شبه ثابتة على امتداد

---

(١) الأهـــرام : فى ١٩٧٥/٨/٢٣ .
(٢) الأهـــرام : فى ١٩٧٥/٩/٩ .
(٣) الأهـــرام : فى ١٩٧٥/٨/٣ .
(٤) الأخبار : فى ١٩٧٥/٤/٢٠ .
(٥) الجمهورية : فى ١٩٧٥/١/٢٣ .

هذا العام . تحت عنوان وظائف خالية تهمك فى كل مكان وقد لوحظ أن هذه الوظائف المعلن عنها، ارتبطت أساساً بالعمالة الفنية الماهرة من مهندسين من مختلف التخصصات ، وأطباء وأساتذة جامعات ومدرسين، ووردت من دول : المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية، وليبيا، العراق، دبى، أبو ظبى، الأردن، السودان، الجزائر، سوريا ولبنان، ولم تظهر أية إعلانات فى الجرائد الثلاث عن طلب عمالة يدوية أو غير ماهرة باستثناء إعلان واحد ورد من المملكة العربية السعودية عن طلب عمال بناء ، وما نشر حول بدء عمليات تهجير الفلاحين المصريين للعراق، ومع ذلك فقد لوحظ الإعلان عن مكاتب للتسفير التى تبدو أنها كانت تلعب الدور الرئيسى فى تسفير العمالة غير الماهرة أو اليدوية كفئات الحرفيين والعمال والفلاحين. وقد انعكس ذلك فيما نشرته الصحف الثلاث على فترات متباينة عن عمليات النصب التى راح ضحيتها المئات من البسطاء من جانب عصابات تزوير التأشيرات ومكاتب التسفير المزيفة ، دون أن تقدم السلطات المسئولة عن اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة هذه الظاهرة. فى حين اكتفت الصحف إزائها بمجرد الإعلان عن هذه الجرائم، والتحذير منها، وهو التحذير الذى فقد قوته على أرض الواقع ، إما بسبب قلة إقبال هذه الفئات — العمال والفلاحين على الصحف سواء من جراء انتشار الأمية وعدم المعرفة بالقراءة لدى عدد كبير منهم أو لاقتناع البعض الآخر بابتعاد هذه الصحف عن التعرض لقضاياهم وهمومهم ومشكلات حياتهم اليومية أو بسبب الإفراط فى الترويج والترغيب لفكرة السفر وتصويرها على صفحات الصحف الثلاث كما لو كانت هى الحلم والأمل والمنقذ الذى تضعف وتتوارى أمامه أية مخاطر أخرى قد يتعرض لها الفرد .

ولم تعرض الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٧٥ لأية مشكلات تتعلق

بالهجرة أو لتأثيراتها على المجتمع، واقتصرت المشكلة الوحيدة التي أثارتها على جانب إجرائي أو تنظيمي، يرتبط أساساً بالإعارات الخارجية وما يحدث به من تجاوزات وحتى هذه المشكلة فقد عرضت لها من منطلق ترويجي دعائي، حيث لم تناقش مثلا تأثير هذه الإعارات التي اتسع نطاقها على ممارسة المؤسسات والهيئات الداخلية لوظيفتها، وإنما اكتفت بمناشدة المسئولين بضرورة تنظيم هذه العملية تأكيداً لمبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيقاً لحلم الأفراد في السفر على حد وصف المضامين المثارة بالصحف الثلاث .

ثانيا : الأفكار المعروضة خلال عام ١٩٨٠ :

على الرغم من نمطية الأفكار المعروضة على صفحات الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٨٠ ، وتماثلها إلى حد كبير سواء في المحتوى أو الاتجاه مع نظيرتها المطروحة خلال عام ١٩٧٥ ، إلا أن ثمة أوجه للتباين يمكن ملاحظتها . فأولا : مالت روح هذه المضامين إلى التدعيم والتأكيد على فكرة السفر وليس مجرد التنبيه والدعوة لها . وثانياً : بدء التعامل مع الموضوع كقضية لها أبعادها وتأثيراتها المجتمعية التي ينبغي التصدي لها .

فنجد مثلا جريدة « الجمهورية » ، تخصص بابا ثابتاً تحت عنوان « مصريون في الخارج » ، تعرض فيه لنماذج وقصص لأفراد يعملون في الخارج ، ويحققون نجاحات كبيرة ، وتميل المعالجة في عموميتها إلى تقديم النموذج أو الفرد باعتباره فخراً لمصر ومثلا ينبغي أن يحتذى من جميع الأفراد . ومن المفيد هنا أن نعرض نموذج لمثل هذه الكتابات نظراً لخطورتها وتأثيراتها :

« ضاقت به سبل الحياة في مصر ، يخرج من الصباح الباكر إلى الشركة العربية المتحدة بالإسكندرية . . ويعمل وردية كاملة ، يؤدي عمله بإخلاص . . يتقاضى ٧٩ قرشا كل يوم . . ومسئولياته تكبر . . الزوجة

والأولاد . . الأجر لا يكفى . . ويتجه تفكيره إلى البحث عن عمل بعد الظهر أى عمل إضافى . . ولكنه لايجد ، ويتجه تفكيره إلى الشمال . . إلى الهجرة » .

« وهناك لم يجد صعوبة فى أن يلتحق بمصنع لإنتاج الغزل فى اليونان فى نفس العمل الذى كان يؤديه ، فقد رحب به صاحب العمل ، سهل له إجراءات الإقامة ، بعد أن ثبت أن المصريين أكفاء فى العمل » .

وواضح من العرض ، درجة الإلحاح والتأكيد على فكرة السفر باعتبارها المخرج والملاذ الوحيد أمام الفرد ، فالعامل يعمل فى شركة النسيج ، وهو يعمل وردية كاملة وبتفانى وإخلاص ، ولكن هذا العمل والتفانى لن يجدى فالأجر ضعيف ، والمسئوليات كبيرة ، وسبل العيش فى مصر ضاقت ، حتى مضاعفت الجهد والعمل الإضافى لن يجدى أيضاً والسبيل هو الهجرة التى لابد منها . . . وهناك فى الخارج يجد الفرد الترحيب واختفاء المشكلات . ومكمن الخطورة هنا هو ما تتركه مثل هذه الكتابات من تأثيرات واضحه على قيم أصيلة ومرغوبة فى المجتمع المصرى وبالذات فى المرحلة الراهنة ويأتى على رأسها قيم الانتماء ، والعمل ، وحب الوطن ، والتضامن الجماعى . . الخ .

وتمضى المضامين المثارة على صفحات جريدة « الأخبار » على هذا المنوال ، فتعرض تحت عنوان متكرر « ناجحون فى كل مكان » صوراً عديدة لنماذج من الشباب الذى يعمل ويكسب فى الخارج[1] . ولكن بدا واضحاً تأثير المناخ السياسى العام والعلاقات المصرية العربية والتى كانت قد وصلت إلى مرحلة القطيعة شبه الكاملة بسبب توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل ، وطرد مصر من جامعة الدول العربية ، فقد لوحظ

(١) انظر على سبيل المثال جريدة الأخبار بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٠.

اختفاء باب « وظائف تهمك فى كل مكان » الذى كانت تفرد له الجريدة عام ١٩٧٥ ، ويحظى بالإقبال من قبل الأفراد . كما لوحظ تضاءل المادة المثارة حول موضوع الهجرة عموماً بالمقارنة بجريدتى الأهرام والجمهورية بسبب تطرف الجريدة على ما يبدو فى معاداة العرب عموماً وانحيازها التام لوجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية . واقتصرت هذه المادة على الدعوة إلى تنظيم الإعارات وهى فكرة نمطية قديمة والحاجة إلى توفير الحماية التأمينية للعاملين المصريين فى الخارج بعد أن ثبت أنهم يعودون إلى الوطن دون الحصول على حقوقهم التأمينية[1] . بالإضافة إلى بعض الإعلانات عن فرص عمل بالخارج لوحظ محدوديتها النسبية بالمقارنة بعام ١٩٧٥ واقتصارها على دول السعودية، وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية .

وإذا كانت المضامين المثارة على صفحات جريدتى « الجمهورية » « والأخبار » خلال عام ١٩٨٠ ، قد مالت لتدعيم وتثبيت فكرة السفر ، فإننا نجد منحا آخر على صفحات جريدة الأهرام، فقد تلاشت أو كادت على صفحات هذه الجريدة ، تلك المضامين المروجة لفكرة السفر ، كالإعلانات والتحقيقات الصحفية والزيارات الخارجية للعاملين المصريين بالخارج والتى كانت تفرد لها الجريدة على صفحاتها خلال عام ١٩٧٥ . واتجهت المضامين إلى مناقشة المشكلات المرتبطة بالهجرة . فأولا : هناك شكوى من عدم تنظيم الإعارات وتجاهل إدراج بعض الفئات وبالذات من شباب العاملين الذين يرغبون فى بناء مستقبلهم[2] .

وثانيا : وقوع العديد من عمليات النصب من جانب مكاتب التسفير للأفراد الراغبين فى السفر للعمل بالخارج، بل واشتراك أطراف أجنبية

(١) الأخبار فى ١٩٨٠/٤/١٠ و ١٩٨٠/٥/٢ .
(٢) الأهرام فى ١٩٨٠/٨/٨ ، وكذلك فى ١٩٨٠/٨/١٠ .

فى هذه العمليات[١] . وثالثاً : وهذا هو الأهم بوجد مشكلة سوء توزيع العمالة وتسرب العمالة الماهرة للخارج[٢] .

وحول مشكلة نقص العمالة الفنية ، أوضحت جريدة الأهرام ، أن هذه المشكلة الناجمة عن تسرب الكفاءات الفنية للخـــارج ، تؤدى إلى اختلال التركيب الإجتماعى فى مصر ، وأن الأمر فى حاجة إلى دراسة علمية لسوق العمل حتى يمكن أن نوائم بين احتياجات التنمية فى مصر ، والوفاء باحتياجات الدول العربية الشقيقة من العمالة[٣] .

وفى أعقاب ذلك، حملت صفحات الجريدة الأنباء عن مناقشة مشروع لتنظيم الهجرة والعمل بالخارج ، وعن إجراءات لحظر إنشاء مكاتب خاصة لتشغيل العمال بالخارج أو التعاقد معهم أو تسفيرهم[٤] .

ثم أدارت الجريدة حملة صحفية موسعة استمرت لمدة شهر ونصف تقريبا تحت عنوان « العقول المصرية المهاجرة كيف نعيدها » ، رأينا من المفيد تتبعها رغم خروجها عن نطاق العينة الأصلية . وقد ظهرت الحملة فى سلسلة من المقالات المتتابعة لبعض الكتاب والمفكرين ، أبدى كل منهم رأيه فى قضية الهجرة بالذات هجرة أصحاب العقول والخبرات المميزة إلى الخارج . ومن تتبع هذه الكتابات يمكن رصد الإتجاهات الآتية :

الإتجاه الأول : ويدعو إلى تقييد هذه الهجرة والمحافظة على أصحاب الخبرات وإعطاء الدول العربية الفرزة الثانية أو الثالثة وإبقاء الصفوة فى مصر ، لأن ذلك حق المجتمع[٥] ، ولا يكتفى أصحاب هذا الإتجاه بالتأكيد

---

(١) انظر الأهرام فى ٩/٨/١٩٨٠ وكذلك فى ١٥/٨ ، ٢٩/٩/١٩٨٠ .
(٢) انظر الأهرام فى ٩/٨/١٩٨٠ وكذلك فى ١/٩/١٩٨٠ .
(٣) انظر الأهرام فى ٩/٨/١٩٨٠ .
(٤) انظر الأهرام فى ١/٩/١٩٨٠ .
(٥) انظر الأهرام فى ٩/٩/١٩٨٠ .

على أهمية المحافظة على العقول النادرة وعدم التفريط فيها من أجل التنمية . ولكن يؤكدون على أن هجرة الصناع والحرفيين أيضاً لاتقل خطورة[١] . بل أنها هي سبب المعاناة التى يعيشها المواطن المصرى ، فهى سبب الغلاء[٢] .

الاتجاه الثانى : ويرى إباحة الهجرة بكافة مستوياتها وأنواعها فهى أولا جزء من الدين الإسلامى الذى يحض على الهجرة إذا ضاقت بالفرد سبل الحياة فى وطنه[٣] . وثانياً : أن الهجرة ظاهرة صحية ومكسب لمصر ومطلوبة لتكملة مشوار الوحدة بين مصر والدول العربية ، وهى ليست خطيرة كما قد يتصور البعض ، لأن البلد مليئة بالخبرات وأصحاب الكفاءات . والقضية فى النهاية ماهى إلا عرض وطلب[٤] .

الإتجاه الثالث : ويقف أصحابه موقفا وسطا فيتحدثون ، عادة ، عن الحاجة إلى التنظيم ، فمن الصالح مثلا أن نشجع على هجرة العمالة اليدوية ، ونحافظ على العمالة الفنية[٥] .

وأيا كانت هذه الاتجاهات، وتفاوت رؤيتها إزاء الهجرة بين الإباحة والتقييد أو التنظيم ، فإن المدقق فى هذه الكتابات يجد أنها جميعا تعمل فى التقييم النهائى على تشجيع الهجرة والترويج لها ، حيث تتجه عند الحديث عن دوافع الهجرة وأسبابها بإلقاء اللوم على المجتمع . ومن المفيد هنا أن نعرض لمجموعة من هذه الدوافع والأسباب التى ساقتها معظم إن لم يكن كل الكتابات لنرى فى اى اتجاه تعمل هذه الكتابات :

---

(١) انظر الأهرام فى ١٩٨٠/١٠/١ .
(٢) انظر الأهرام فى ١٩٨٠/٩/٢١ .
(٣) انظر الأهرام فى ١٩٨٠/٩/٢٣ .
(٤) الأهرام فى ١٩٨٠/١٠/٥ ، ١٩٨٠/١٠/١٢ .
(٥) الأهرام فى ١٩٨٠/١٠/١٥ .

« الوطن لايهيأ سبل الحياة للمواطن صاحب الخبرة ، توجد معوقات مادية وأدبية تواجه أصحاب العقول والخبرات وعلى المجتمع أن يزيل الروتين ويفتح الأبواب ، وتوفير سبل الراحـــة لأصحاب العقول ، المجتمعات فى الخارج مفتوحة والمرتبات مغرية ، بينما مجتمعنا مغلق ومرتباتنا وضيعة ، إمكانياتنا المادية غير كافية ولانستطيع أن نفعل شيئا ، من حق الإنسان أن يهاجر إذا لم تتوافر أسباب الحياة فى وطنه وهى غير متوفرة فى مصر ، لايتوفر فى مصر الحد الأدنى من مستوى البحث العلمى ، والمشـكلات المـــادية متفاقمة ، تفشى البيروقراطية وتدهور مركز العلماء » .

وفى ظل مناخ كهذا يسوده الإحباط واليأس ، ويلقى فيه باللوم على المجتمع والظروف المعيشية ، فإن القارىء أو حتى المسئول لابد أن يقرر فى النهاية إباحة الهجرة والتردد فى تقييدها طالما أن الظروف أقوى والأمل مفقود ، وإمكانيات المعيشة الـكريمة مستحيلة . وفى إطار سيادة النزعة الفردية ، وقيم الخلاص الفردى الذى تروج له بقية المضامين المثارة تتوارى فعالية أية كتابات قد يدعوا إليها أنصار اتجاه تقييد الهجرة وتفضيل البقاء والعمل فى مصر .

ثالثاً : الأفـكار المعروضة خلال عام ١٩٨٥ :

على الرغم من استمرارية نشر المضامين المروجة لفـكرة السفر على صفحات الجرائد الثلاث خـــلال عام ١٩٨٥ ، إلا أن الملاحظ تمركز الجانب الأكبر من هذه المضامين حول جوانب إجرائية وتنظيمية تتعلق أساساً بتفاقم الأزمة الإقتصادية فى مصر وتحرك أجهزة الدولة بـكل طاقاتها لتقوية الصلة بالمصريين العاملين بالخارج وحل مشـكلاتهم بل

وتدليلهم فى محاولة من جانبها لجذب أكبر قدر ممكن من مدخراتهم لكى تصب فى وعاء الاقتصاد القومى . والعمل على ضمان إستمرارية هذا المصدر من خلال الحد من تيار الهجرة العائدة .

ومن هذا المنطلق والتوجه العام ، تحمل جريدة الجمهورية خبراً للخريجين الذين يعملون بالخارج تؤكد لهم فيه أن وزارة القوى العاملة لن تسقط حقهم فى التعيين[١] ، وأن تصاريح العمل للخارج سوف تصرف فى ٢٤ ساعة فقط[٢] ، كما تنشر إستغاثة المصريين العاملين فى الكويت وطلبهم حل مشاكل التحاق أبنائهم بالثانوية العامة .

وتحت عنوان « المصريون فى الخارج مرة أخرى وليست أخيرة » ، تتساءل الجريدة عن الطريقة التى يمكن أن نساعد بها المصريين العاملين بالخارج باعتبارهم قطاعاً حيويا أدوا واجبهم المالى نحـــو الوطن فى أزمته[٣] . وتنشر الجريدة نبأ إرسال بعثة إقتصادية مصرية إلى السعودية لتجميع شكاوى المصريين ومقترحاتهم فى مجال الاستثمار ، وخبراً آخر حول إجراءات للتوسع فى مكاتب التمثيل العمالى بالخارج والعمل على عقد اتفاقيات عمالية جديدة مع الدول المستقبلة للعمالة المصرية[٤] .

وتنحو المضامين المثارة بجريدة « الأخبار » نفس المنحى فالإعارات والأجازات بدون مرتب أصبحت مطلقة وحتى عشر سنوات واختصار إجراءات الإفراج عن طرود العائدين من الخارج لحضور المؤتمر الثالث للمصريين العاملين فى الخارج . وتصاريح العمل سوف تمنح فى

---

(١) راجع الجمهورية فى ١٩٨٥/١/٢٧ .
(٢) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/٣ .
(٣) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/١٥ .
(٤) الجمهورية فى ١٩٨٥/٣/١٩ .

ظرف ساعة ، ولن يمنع أى مواطن من السفر بسبب عـــدم استخراج تصريح عمل ، والدولة تتخذ كافة الإجراءات لتسهيل وتنظيم إلتحاق العمال المصريين بالخارج[1] .

ونظراً لإستمرارية عمليات النصب ، وتواجـــد المكاتب الوهمية لتسفير الأفراد للخارج والتى وقع ضحيتها العديد من الأفراد[2] . حملت جريدة الأخبار الأنباء عن افتتاح ٢٣ مكتبا رسميا لتسفير العمال للخارج والإستغناء عن المكاتب الأهلية لاستغلالها العمال ، وعقد اتفاقيات لحماية العمال المصريين فى الدول المختلفة ، وتكثيف الإتصالات مع الإتحادات العمالية بالخارج لمعرفة احتياجات ونوع حجم العمالة المطلوبة[3] .

ورداً على ماأثير بعد احتمالات عودة مفاجئة وإجبارية للعمالة المصرية بالخارج بعد انهيارأسعار النفط، واتجاه الدول المستقبلة للعمالة لتخفيض حجمها ، نشرت جريدة « الأخبار » رأيا لوزارة القوى العاملة ، تؤكد فيه ، أن الوزارة تتوقع عودة ٥٠ ألف عامل فقط من الدول العربية هذا العام . كما أن الوزارة لاتتوقع خفضا مفاجئا فى حجم العمالة المصرية الموجودة حالياً بالدول العربية وأنها — أى الوزارة — تتابع باستمرار عن طريق مكاتبها العمالية الآثار الإنكماشية لأزمة البترول على الدول الخليجية وآثار ذلك على طلب العمالة المصرية . كما أن عودة ٥٠ ألف عامل يمكن أن تستوعبهم السوق المصرية ، وليس هنـــاك خطورة

---

(١) راجـــع جـــريدة الأخبـــار فى ١٩٨٥/٥/٧ ، ١٩٨٥/٥/٩ ، ١٩٨٥/٦/٢٧ .

(٢) راجع على سبيل المثال حادثة نصب نشرت بجريدة الأخبار بتـــاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨ .

(٣) الأخبار فى ١٩٨٥/٦/١٨ .

فى ذلك[١] .

وفى إطار تحرك أجهزة الدولة واهتمامها بالمصريين العاملين بالخارج والعمل على حل مشكلاتهم ، وتدعيم قدراتهم التنافسية بالخارج وزيادة الإرتباط بهم ، من خلال عقد مؤتمر سنوى لهم بمصر ، قد يكون دافعها الأول اقتصادى بحت — كما أشرنا — تعلن جريدة الأخبار عن إنشاء بنك للمصريين العاملين بالخارج لجذب مدخراتهم وتمـــويل المشروعات الإستثمارية[٢] . وتنشر تصريحا لوزير الهجرة ، يذكر فيه أن مصر تفتح ذراعيها لكل أبنائها فى الخارج وأن الوزارة تقوم بجهد كبير فى سبيل تسهيل وتزليل العقبات أمام أبنائها فى الخارج[٣] .

وتحت عنوان « المصريون فى الخارج » تقدم الجريدة عدة مقترحات لحل مشكلات العاملين المصريين بالخارج من بينها[٤] .

١ — إعـــداد مشروع الإتحاد العام للمصريين بالخارج لحماية كل العاملين المصريين بالخارج .

٢ — إجراء دراسات دورية لسوق العمالة الخارجية للتعرف على مدى قدراتها على تحمل العمالة وتطور حاجتها إلى هذه العمالة ، حتى لا يتجه العاملون المصريون بطريقة عشوائية إلى أسواق للعمالة ، قد لا تكون فى حاجة إليهم .

٣ — إنشاء جهاز خاص لإرشاد الشباب الذى يرغب فى هجرة مؤقته أو دائمة إلى مواقع العمل بالدول الأخرى :

---

(١) الأخبار فى ١٩٨٥/٥/٩ م.
(٢) الأخبار فى ١٩٨٥/٤/١٥ م.
(٣) الأخبار فى ١٩٨٥/٥/١٦ م.
(٤) الأخبار فى ١٩٨٥/٤/٢٥ م.

فإذا انتقلنا إلى المضامين الصحفية المثارة على صفحات جريدة الأهرام خلال عام ١٩٨٥ ، نجد أن هذه المضامين تسير فى اتجاهين الأول : يتجه إلى تنشيط وتدعيم فكرة السفر ، والآخر يعمل على التهوين من المخاوف التى تتردد حول عودة إجبارية للعمالة المصرية فى الخارج وفى إطار الإتجاه الأول ، ينشر بريد الأهرام قصة لشاب عمل فى الخارج عدة سنوات وحقق نجاحات ، ويتساءل محرر الباب لماذا لا يفعل الآخرون مثله[1] . ويكتب « أنيس منصور » :

« مازلت أدعو إلى الهجرة ، وقد ساعدت كثيرين على السفر . وليس الدعوة إلى الهجرة كفراً بمصر ، وإنما هى انتشار وبحث عن المكان الأفضل الذى يعيش فيه المواطن المصرى ويكون أقدر على خدمة أسرته ووطنه ، ولن يكون للمهاجر المصرى أثر فى وطنه الثانى وفى وطنه الأول ، إلا إذا كان قوة ، ومن أجل أن يكون قوة يجب ألا نغمض عنهم عيوننا ليظلوا على العين والرأس وفى القلب لنكون كذلك عندهم »[2] .

وفى موضع آخر يكتب « أنيس منصور » : لو هاجر إلى أمريكا مليون مصرى ، لو استقر فى ليبيا نصف مليون لكان للأحداث مسار آخر ، وكانت مهمة أى مبعوث مصرى ستكون أسهل كثيراً من هذا العناء الذى يلقاه الرسميون ذهاباً وإياباً فى الشرح والتوضيح والإقناع لو كان ولكنه ممكن فى عشرات السنين القادمة[3] .

وحول قضية عودة العمالة المصرية ، وتأثير ذلك على الإقتصاد القومى باعتبار أن تحويلات العاملين المصريين من أهم مصادر الحصول على

---

(١) الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٢ .

(٢) انيس منصور ، مواقف ، جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٨/١٥ .

(٣) انيس منصور ، مواقف ، جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/١٠/٢ .

العملات الأجنبية ، أجرت جريدة الأهرام حديثا مع رئيس الوزراء «كمال حسن على» آنذاك ، يشكل مضمون ماجاء به من أفكار الأساس لما طرح من أفكار بعد ذلك على صفحات الجريدة حول ذات القضية[1] فقد أوضح رئيس الوزراء ، أن افتراض عودة العمالة مبالغ فيه، فكثيراً من الدول العربية تفضل الخبرة المصرية بمختلف مستوياتها والتى أصبحت إلى حد كبير جزءاً من دولاب العمل فى هذه الدول ، كما أن العمالة المصرية عنصر للإستقرار السياسى فى الدول العربية ، فهى مكملة ثقافيا من عروبتها لشعوب هذه الدول ، بجانب أن لا شأن لها بالعمل السياسى العربى فكل اهتمامها هو العطاء الفنى إزاء تحديات التنمية العربية .

وأوضح رئيس الحكومة ، أنه حتى بإفتراض عودة بعض العمالة المصرية فرحبا بهم فى وطنهم وسوق العمل فى مصر عطش شديد لهم لأنهم يمثلون عنصر ندرة من حيث الخبرة وهو مانفتقده حاليا فى مجالات عديدة ومع ذلك نتحمل غيابهم فى سبيل أخواتنا العرب ولا أعتقد أنه سيكون هناك مشاكل لعودتهم .

وفى نفس الإتجاه ، نشرت جريدة الأهرام تصريحا لوزير القوى العاملة أكد فيه ، «أن تأثير انخفاض عائدات البترول بالدول العربية سيكون محدوداً بالنسبة للعمالة المصرية ، حيث أوضحت الدراسات التى قامت بها الوزارة أن نسبة الخفض فى حجم قوة العمل المصرية بهذه الدول لن يتجاوز ١٥٪ من مجموعها ، وأكد الوزير ، أن سوق العمل المصرية قادرة عن استيعاب العمالة العائدة خاصة وأنها تركزت فى عمال التشييد والبناء والزراعة وهى الحرف التى يعانى السوق المصرية من نقص فيها » وأضاف الوزير ، «أن سوق العمل بالعراق وحدها يستوعب نصف

---

(١) جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٣ .

قوة العمل المصرية بالدول العربية ، فى نفس الوقت ، فإن العمالة المصرية تمثل العمود الفقرى للتنمية فى باقى الدول العربية[1] .

وفى إطار هذا التهوين من جانب المسئولين بالدولة لما يتردد من احتمالات تناقص أعداد المصريين العاملين بالخارج، وبالذات بعد قرار ليبيا إنهاء عقود ١٠٠ ألف عامـــل مصرى دفعة واحدة وتأثير ذلك على الإقتصاد القومى ، لم تناقش الجريدة الموضوع كقضية ، وإنما سارت معالجتها بطريقة مفتعلة على نفس المنوال من التهوين من شأن الموضوع، فمساهمات المصريين فى الخارج ضعيفة فى النقد الأجنبى[2] . والعمالة العائدة تعيد التوازن لسوق العمل وتخفض تكلفة الإنتاج وأسعار خدمات الحرفيين[3] . وأن هذه العودة تمثل نقطة البدء الصحيحة لتصحيح مسار الإقتصاد المصرى[4] . وهنا فقط ولأول مرة بدأت تظهر الكتابات عن الآثار السلبية للهجرة على المجتمع من ارتفاع الأسعار، والتضخم، وتدهور إخلاقيات العمل والإنتاجية، وتفاقم الإستهلاك ، وأن عودة العمالة سوف تزيل هذه الآثار ، وواضح درجة افتعال معالجة الجريدة للموضوع كرد فعل للقرار السياسى الذى اتخذته ليبيا ، حيث لم يسبق أن أشارت الجريدة من قبل إلى هذه الآثار فى نفس الوقت الذى تتحدث فيه عن الحاجة إلى تشجيع الهجرة وفتح أسواق عمل جديدة فى أفريقيا .

وتمضى الجريدة ، فتـــدعو إلى الحاجة للحفاظ على مستوى العمالة

---

(١) جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٧ .
(٢) الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٢٥ .
(٣) الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٢٢ .
(٤) الأهرام فى ١٩٨٥/٩/١٢ .

المصرية فى الدول العربية ، وزيادة أعدادها ، وفتح أسواق جديدة لها فى الخارج ، وتنتقد القرار الليبى بطرد العمالة المصرية . وتصف القرار بالتعسف ، وتوحى بأن الأسعار بدأت ترتفع فى ليبيا نتيجة له(١) . وتبرز تصريحات الرئيس مبارك « وتأكيده » بأن الذين ارتكبوا خطأ طرد العمالة المصرية من ليبيا ، سيدفعون الثمن غاليا ، وأن مصر ستتصرف بهدوء ، وأن عودة العمالة المصرية من ليبيا لايمثل أية مشكلة على الإطلاق لمصر(٢) . كما تنتقد موقف جريدة « الأهالى » من قرار ليبيا طرد العمالة ، وتتهم الصحيفة بأنها تغازل العقيد القذافى(٣) .

وبعد أن خفت حدة الأزمة مع ليبيا ، عادت الجريدة إلى الترويج لفكرة السفر من جديد ، وتوحى بأن هناك فرص عمل جديدة للمصريين بالسعودية ، وأنها علمت — أى مصادر الجريدة — بأن هناك توجيهات عليا بالسعودية بعدم استقدام العمالة الآسيوية ، وقصر الإستغناء عليها مع المحافظة على العمالة العربية بعامة والمصرية بصفة خاصة ، ومنح موافقات الاستقدام الجديدة على العمالة(٤) . كما تتحدث عن ضرورة تحسين السلالات البشرية الوظيفية عند تصديرها ، وحتى التجنس بالجنسية الأجنبية حتى يمكن أن تنافس فى الخارج(٥) .

وفى الوقت الذى ظلت صفحات الجريدة تحمل إلى القراء إعلانات عن فرص عمل بالخارج بدول السعودية ، الكويت ، وأبو ظبى ، وسلطنة

---

(١) الأهرام فى ١٢/٨/١٩٨٥ .
(٢) الأهرام فى ٤/٩/١٩٨٥ .
(٣) الأهرام فى ١٢/٨/١٩٨٥ وكذلك فى ١٤/٨/١٩٨٥ .
(٤) الأهــرام فى ٩/٨/١٩٨٥ .
(٥) الأهــرام فى ٣٠/١٠/١٩٨٥ .

عمان والعراق ومعظمها موجهة للعمالة الفنية كأعضاء هيئة التدريس والأطباء والمهندسين، حملت صفحاتها — مثلما هو الحال على امتداد فترة التحليل — جرائم مكاتب السفريات التى تبيع الوهم — على حد وصف الجريدة — للفلاحين ، والعمال البسطاء[1] الذين وقعوا طويلا ضحية لاحتيال هذه المكاتب واستغلال رغبتهم العارمة فى السفر للعمل بالخارج دون إجراءات رادعة من جانب المسئولين .

رابعاً : معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية الهجرة :

عرضنا فى الصفحات السابقة ، مجموعة الأفكار والتصورات التى تضمنتها المواد المتعلقة بالهجرة وتم رصدها خلال فترة التحليل سواء فى شكل أخبار أو إعلانات ومقالات وتحقيقات وأحاديث صحفية ... الخ .

وواضح من خلال العرض أن اتجاه المعالجة مال بلا استثناء بين الجرائد الثلاث، إلى الترويج لفكرة السفر فى البداية ، ثم تدعيمها . والإلحاح عليها بعد ذلك فى المراحل اللاحقة ، ويبدو أن هذه المهمة هى الوحيدة التى قامت بها الصحف الثلاث إزاء هذه القضية .

فباستثناء مناقشة بعض الجوانب الإجرائية أو التنظيمية المرتبطة بقضية الهجرة مثل مشاكل التأمين ، والتحويلات ، وتنظيم الإعارات ، بالإضافة إلى القضية الوحيدة، التى عكستها حول احتمالات عودة إجبارية العمالة المصرية من الخارج ، والتى عولجت كما أوضحنا بطريقة هامشية ومفتعلة ، كرد فعل سياسى للموقف مع ليبيا ظلت بقية الجوانب المرتبطة بقضية الهجرة مثل علاقة الهجرة ، بارتفاع الأسعار والتضخم ، وزيادة الاستهلاك وتأثر الإنتاجية ، وتدهور قيمة العمل ، والتفكك الأسرى وزيادة قيم الخلاص الفردى والنزعة

---

(١) انظر على سبيل المثال الأهرام فى ١٨/١٠/١٩٨٥ .

الفردية ... الخ. بلا مناقشة تقريباً على صفحات الجرائد الثلاث، مما يجعلنا نحكم بدرجة ثقة عالية بتقاعس هذه الجرائد عن القيام بوظائفها التنموية فى المجتمع، وبالذات وظائف التوجيه والإرشاد والتوعية، ومعالجة المشكلات والتنبيه لها وتعبئة الرأى العام، والضغط من خلاله لاتخاذ القرار.

وحتى لانتهم بالتجاوز، أو استخلاص أحكام ارتجالية، كالقول بتقاعس الجرائد موضع البحث عن القيام بوظائفها التنموية فى المجتمع، واقتصار هذه الوظائف على مهمة الدعاية والترويج لفكرة الهجرة وإهمال بقية الجوانب المتصلة بالقضية على خطورتها، وما قد يثار من احتمالات مناقشة هذه الجوانب فى مضامين صحفية أخرى لم تكن موضع التحليل، نعرض للحقائق التالية :

١ — كان الدور غير المباشر الذى لعبته الصحف فى الترويج لفكرة الهجرة أثر يفوق بكثير الأثر المباشر لتلك المضامين التى عرضنا لها، وانتهينا إلى انها تعمل فى اتجاه الدعاية للفكرة والترويج لها. فالنشر المكثف من جانب الجرائد الثلاث عن جرائم الاختلاس، وأزمة الإسكان، وغلاء الأسعار، وتدهور أخلاقيات العمل، وتشجيع الصحف على العمل اليدوى وترك الوظيفة الحكومية، والحديث عن العمالة الزائدة، والبطالة المقنعة، والتركيز عن أخبار الجمارك والإعفاءات الممنوحة للعائدين من الخارج، والإعلان عن التيسيرات للعاملين بالخارج فى التعليم وشراء الأراضى وحجز الشقق، والنشر المكثف عن صور الحياة فى دول الخليج، والغنى الفاحش الذى تعيش فيه هذه الدول وارتفاع دخول الأفراد بها وجرائم سرقات نفائس شقق العائدين من الخارج، والزيجات التى تتم من أغنياء عرب والإعلانات

الاستهلاكية والترفيه ، وأخبار الاستيلاء على أموال العائدين والنصب عليهم والمضامين الموجهة للعاملين بالخارج العائدين للشراء بالدولار ، وتحويل مؤتمرهم إلى دعوة للانفاق والاستثمار وكلها مضامين مثارة وملموسة على صفحات الجرائد، من شأنها خلق جو أنفسيا محيطاً تصبح في إطاره الهجرة والرغبة في السفر ، قيمة عليا لدى الأفراد تتوارى أمامها جميع القيم الأخرى ، بل وخلق تطلعات تفوق بكثير إمكانيات العديد من أفراد المجتمع ومن بينهم الغير قادرين على السفر وتحمل تكاليفه ، وهو ما نلمسه حالياً ، وكما سنكشف عنه في الدراسة الميدانية من رغبة عارمة لدى الأفراد على اختلاف مستوياتهم للسفر إلى الخارج فإذا كان التطلع عارما والإمكانيات والفرص محدودة وقاصرة ، فلنا أن نتوقع الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها الوظيفة الوحيدة التي قامت بها الصحف الثلاث في مجال معالجة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة مما يدعم بالتالي صحة ما أشرنا إليه من تقاعس هذه الصحف عن القيام بدورها التنموي المنتظر إزاء قضية الهجرة .

٢ — لا تسير المضامين المثارة على صفحات الجرائد الثلاث في اتجاه معالجة تدهور قيمة العمل والإنتاجية،وهو التدهور الملحوظ في المجتمع المصري حالياً، والذي جاء في جانب منه كأثر مباشر وغير مباشر لظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج ، وكان من أخص واجبات الصحف من وجهة النظر التنموية والدور المتوقع للإعلام في المجتمع ، العمل على معالجة هذا التدهور ، والتأكيد على قيمة العمل ، وتدعيم مركزها على سلم التدرج القيمي في المجتمع ، خصوصاً وأن التراث الثقافي والديني في المجتمع يعلي من شأن هذه القيمة ويؤكد عليها ويضعها في مرتبة عليا بين قيم أخرى جوهرية كالإيمان ، والتعاون ، وحب الآخرين ... الخ .

وهو ما لم تقم به الصحف بل على العكس أدت ممارسات هذه الصحف إلى المزيد من تدهور قيمة العمل والإنتاجية ، ونظرة على ما تم رصده من أفكار مثارة تتصل بقيمة العمل يمكن أن تتضح هذه الحقيقة :

التراخي في العمل وعـــدم الاكتراث والجدية ، الفوضى وعدم الانتظام في كل شيء ، عمليات الكسب والإثراء غير المشروع والحاجة إلى الانضباط وتباطؤ العمل والفوضى في المؤسسات الحكومية ، ضعف أحكام القضاء وعدم قدرتها على الردع ، الإهمال في المكاتب الحكومية عدم الدقة والانتظام في العمل ، القدرة على الإنجاز في الغرب واليأس التام عندنا ، قلة الإنتاج وتقاعس الموظفين والعمال عن العمل ، تآكل مؤسسات وأجهزة المجتمع ، جشع الحرفيين ومغالاتهم في الأجور ، عدم أهمية الوقت والخمول ، تعقيدات ومتاعب في إنجاز مصالح الناس ، الثروة تأتيه وهو نائم ، فقدان الأمل في الإدارات الحكومية ، الفوضى وعدم الجدية في الشارع المصري ، قلة ذوق العاملين مع الجمهور ، التعقيدات الإدارية والروتين وعدم التنظيم في العمل ، ليس هناك تقدم في تحقيق الوعود ، الكسل وحب الموظفين للأجازات ... الخ .

وفي ظل مناخ كهذا ، لابد أن تتوارى قيمة العمل ، وتهتز الثقة بالنفس ، وتقتل دوافع الأفراد للحرص على العمل والإنجاز ويتكرس لديهم الشعور بعدم الجدوى والإحباط أو الانتهاء ، مما يشكل من ناحية باعثاً آخر يدفع في اتجاه الهجرة ، ومن ناحية أخرى ، ينفي أية دعاوى قد تتحدث عن دور تنموى للصحف في معالجة مشكلات الهجرة من خلال مضامين أخرى مثارة غير التي أخضعت للتحليل ، ويدعم بالتالي صحة الحكم بتقاعس الجرائد موضع البحث عن القيام بوظائفها التنموية تجاه قضية الهجرة .

٣ — تسير غالبية المضامين المثارة على صفحات الجرائد الثلاث سـواء تلك التى كانت موضع التحليل أو غيرها فى اتجاه لايدعم قيمة الترابط الأسرى ، وهى القيمة التى تجمع كافة دراسات الهجرة على أنها تأثرت وبشدة فى الإتجاه السلبى من جراء عملية الهجرة العمالية، وما يحدث نتيجة لها من منازعات وخلافات مادية وعاطفية داخل الأسر المصرية ، فنجد إحدى الجرائد تنشر كاريكاتورا ساخراً يقف فيه أحد الأزواج ويقول : قضيت شهر من أسعد أيام حياتى الزوجية . وبعدين مـراتى رجعت البيت »[1] . وبعد ذلك بيومين تنشر ذات الجريدة، كاريكاتورا لإحدى الزوجات تقول فيه « أنا صحيح سعيده معاه . . لكن الظاهر أن السعادة موش هية كل شئ»[2] . هذا على مستوى العنية موضع التحليل ، فإذا ألقينا نظرة شاملة ومتفحصة لبقية المضامين ، نجد أنه بإستثناء كتابات محـــدودة تتحدث عن أهمية طاعة الزوجة لزوجها ، ووقوف الزوجية بجوار زوجها ودعوة الأبناء لتكريم أمهاتهم فى عيدها أن الكثرة الغالبة من هذه المضامين والتى تأخذ شكل وقائع وحوادث وقصص ورسائل عاطفية تتحدث عن الجرائم التى تقع بين أفراد العائلة الواحدة ، وتحكى الروايات التى تشير إلى تفسخ الأسرة المصرية وبطريقة تخدش الحياء العام أحيانا ، فتتحدث مثلا عن الأم الذى تلقى بأبنها فى الشارع بعد ولادته لرفض الزوج تأثيث بيت لها ، وتحريض زوجة على قتل زوجها وخيانته مع أحد عماله ، والرجل الذى تنازل عن زوجته مقابل ٤٠ ألف جنيه والعامل الذى يخنق زوجته ليتزوج بأخرى والذى يقتل زوجته حرصاً على الشقة ، والأم التى تذبح أطفالها الأربعة إلخ .

---

(١) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/٣ .

(٢) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/٤ .

وقد دخلت تلك الوقائع وتفاصيلها عن طريق الجرائد إلى البيوت وأماكن العمل وتحولت إلى موضوعات لأحاديث الكبار وأثارت تساؤلات الصغار غير ما أضافته إلى معارفهم ، وما يهمنا هنا هو التأكيد على أن الصحف بهذا المسلك، لم تدعم قيم الترابط الأسرى، كما هو متوقع ومفترض لمعالجة الآثار السلبية للهجرة ، وإنما عملت وتعمل بلا وعى فى اتجاه التفكك الأسرى ، مضيفـــة بذلك تدعيما آخر لصحة حكمنا بتقاعس هذه الجرائد عن القيام بوظيفتها التنموية تجاه قضايا المجتمع وتحديدا قضية الهجرة .

٤ — فإذا انتقلنا إلى الجوانب الخاصة بمظاهر الإفراط الاستهلاكى وقلة الميل للادخار ، والتى صاحبت ظاهرة الهجرة الخارجية وتطبيق سياسة الانفتاح وأشار إليها الباحثون فى أكثر من موضع، نجد أن هذه الجوانب لم تحظ هى الأخرى بالرعاية والأهمية من جانب الجرائد الثلاث رغم خطورتها على مستقبل التنمية فى المجتمع . فقد ساعدت السيولة النقدية التى توافرت لدى العديد من أسر العاملين بالخارج إلى تزايد الميل إلى الشراء والإقبال على اقتناء الكثير من السلع الترفية والكمالية التى لم تكن مدرجة من قبل فى إطار اهتماماتهم كما أن العاملين بالخارج عادة ما يحملون عند عودتهم ما يستطيعون من الهدايا وأدوات الترفية ، وتلبية أية تطلعات استهلاكية لدى ذويهم مهما كان حجمها اعتقاداً منهم بأن من شأن ذلك تعويض الحرمان العاطفى الذى عانوه طوال فترة غياب رب الأسرة بالخارج .

وينتقل مثل هذا السلوك الإنفاقى البذخى إلى الأفراد الآخرين حتى هؤلاء الذين لم تتح لهم فرصة السفر للخارج، وذلك بفعل عمليات التفاعل والتقليد والمحاكاة ، ويصبح الاتجاه السائد لدى الجميع هو الميل إلى

الاستهلاك والإنفاق المظهرى ، وهى الاتجاهات التى تعد معوقا رئيسيا من معوقات التنمية وتتطلب معالجة فعالة من جانب الصحف كأداة تنموية من أخص واجباتها تهيئة المناخ الملائم لعمليات التغيير والتنمية فى المجتمع من خلال نشر المضامين التى من شأنها مكافحة قيم الاستهلاك المظهرى والتأكيد على قيم الادخار والاستثمار ، وهو ما تقاعست الصحف الثلاث عن القيام به ، بل على العكس ساهمت الصحف الثلاث بوعى وبدون على أزكاء التطلعات الفردية والاستهلاكية لدى الأفراد فى المجتمع . ولسنا فى حاجة هنا للخوض فى الحديث عن العديد من المضامين الصحفية الداعية إلى الاستهلاك أو المغرية عليه . ويكفى أن نشير فقط إلى باب حديث المدينة بجريدة الجمهورية ، وصفحة الاجتماعيات بجريدة الأهرام ، وصفحة الجديد فى السوق بجريدة الأخبار ، بالإضافة إلى العديد من الإعلانات الاستفزازية والمثيرة للحقد الاجتماعى التى تمتلىء بها صفحات الجرائد الثلاث والتى تتوارى فى إطارها قيمة الادخار وتتدعم عوضا عنها قيم الاستهلاك والمحاكاة والتقليد مما يدفعنا إلى القول ، بأن هذه الصحف لم تتقاعس فقط عن القيام بدورها التنموى إزاء الجوانب المختلفة لقضية الهجرة ، بل وعملت فى الاتجاه المضاد الذى يدعم الآثار السلبية المترتبة على هذه القضية فى المجتمع .

استخلاصات أساسية :

واختصاراً للقول ، وتحديداً لجوانب معينة استهدفت من وراء العرض السابق ، وقبل النزول إلى جمهور القرية نوضح الجوانب التالية:

٢ — كان حجم اهتمام الصحف الثلاث بقضية الهجرة وعلى امتداد فترة التحليل متواضعاً للغاية سواء بمعايير معـــدل تكرار طرح

موضوعات هذه القضية على امتداد فترة التحليل أو معدل الطرح على صفحات العدد الواحد أو معايير مكان النشر على صفحات الجريدة ودرجة الإبراز التى توليها الصحف لموضوعات هذه القضية . وجاءت جريدة الأهرام فى المرتبة الأولى من حيث درجة الاهتمام النسبى بقضايا الهجرة بالمقارنة بجريدتى الأخبار والجمهورية على الترتيب .

٢ — قدم الجانب الأكبر من المضامين المرتبطة بالهجرة على صفحات الجرائد الثلاث فى قوالب : الإعلان الصحفى ، والخبر الصحفى ، ثم المقال الصحفى فى المرتبة الثالثة وتدنى ظهور هذه المضامين فى قوالب تحريرية أخـــرى كالحديث الصحفى والتحقيق الصحفى ، والمؤتمرات والندوات ، والرسائل الصحفية والقصص والأمثال . . الخ . وعكس ذلك الطابع الخبرى والمعرفى الغالب لهذه المضامين .

٣ — لم تتجاوز المضامين الصحفية المثارة على صفحات الجرائد الثلاث حد الدعاية والترويج لفكرة الهجرة فى البداية ، ثم تدعيم هذه الفكرة وتأكيدها بعد ذلك على امتداد فترة التحليل . وتلاشى أو كادت وظائف أخرى مهمة كالتوعية ، والتوجيه ، وبلورة الرأى العام تجاه الجوانب والأبعاد المختلفة لقضية الهجرة ، وبالتالى — وهذا هو المهم — لا يجوز لنا أن ننسب أية تصورات أو مدركات قد نكشف عنها لدى الجمهور حول جوانب معينة لقضية الهجرة إلى الصحف ، وعلينا أن نبحث عن مصادر هذه التصورات لدى الجمهور خلال المقابلات الميدانية .

٤ — أثبت استعراض الأفكار والتصورات التى وردت فى المضامين المرتبطة بالهجرة خلال فترة التحليل ، وكذا الرؤية العامة للباحث لبقية المضامين الصحفية الأخرى المثارة ، أن الجرائد الثلاث موضع البحث

قد تقاعست عن القيام بدورها التنموى فى طرح ومناقشة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة أو العمل على معالجة الآثار السلبية المترتبة على هذه القضية فى المجتمع بل وساهمت أحياناً فى الاتجاه المضاد والعكسى الذى يدعم جوانب سلبية عديدة . جاءت فى جانب منها كأثر مباشر أو غير مباشر لظاهرة الهجرة ، يأتى على رأسها ، تدهور قيمة العمل والإنتاجية ، والتفكك الأسرى والإفراط الاستهلاكى .

● — وأخيراً — وهذا هام للتحليل الميدانى فيما بعد — فإن المضامين الصحفية المرتبطة بالهجرة والتى جرى استعراضها أو تحليلها على صفحات الجرائد الثلاث لم تخاطب جمهور القرية ولم تعكس أى مظهر من مظاهر الهجرة الفلاحية للخارج باستثناء الإشارة السريعة إلى موضوع هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق ، والإعلان من حين لآخر عن جرائم مكاتب التسفير الوهمية التى وقع ضحيتها العديد من الفلاحين البسطاء ، وبالتالى لنا أن نتوقع ألا يكون للصحف دور يعتد به فى آليات الهجرة الفلاحية للخارج . وهو ما سنتثبت منه خلال الدراسة الميدانية . والتى نعرض لنتائجها فى الفصل القادم .

الفصل السابع

رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الإعلام



الفصل السابع

رابعاً: رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الاعـلام

بعد استعراض سمات المضمون الإعلامى المقدم على صفحات الجرائد الثلاث والتوجهات العامة لهذا المضمون حول موضوع هجرة العمالة المصرية للخارج يصبح من المنطق، وحتى تكتمل الحلقة، أن نسأل، هل وصل هذا المضمون إلى الجمهور بمنطقة البحث، وكيف وصله؟ وما هو تأثيره لدى الجمهور؟ وعند بحث هذا التأثير، هل يختلف الموقف عند من تعرض لهذا المضمون ومن لم يتعرض له؟

ويسعى هذا الفصل، إلى عرض نتائج العمل الميدانى بقرية البحث، وما يتوافر لدينا من بيانات حصلنا عليها سواء من خلال المقابلات المقننة التى طبقت خلالها استمارة دليل المقابلة، أو من خلال الحوار المفتوح مع المبحوثين. وملاحظة أسلوب تعاملهم مع أجهزة الإعلام المختلفة فى مجرى الحياة الفعلية وترتبط خطه عرض البيانات بالإجابة على التساؤلات التى يثيرها البحث فى هذا الجانب والتى تدور حول مدى تعرض الجمهور بمنطقة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة، وحقيقة تصوراتهم لموقف هذه الأجهزة من قضية الهجرة، وكذا رؤيتهم لظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج ومدى وعيهم بالأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، وعلاقة مايوجد من تصورات لدى الجمهور حول الهجرة بما هو مثار من مضامين إعلامية، ودرجة اعتماد الأفراد على أجهزة الإعلام فى اتخاذ قرار الهجرة، وبصورة أكثر تحديدا يتضمن الفصل مناقشة العناصر الثلاثة التالية :

١ - رؤية الجمهور للجوانب المختلفة لظاهرة الهجرة.

٢ — تعرض الجمهور لأجهزة الإعلام المختلفة بمنطقة البحث .

٣ — أجهزة الإعلام وهجرة العمالة (التأثير — والفاعلية) .

أولا : رؤية الجمهور لظاهرة الهجرة :

تشير البيانات الميدانية إلى أن جميع الأفراد بقرية البحث سواء من داخل إطار العينة الأصلية أو خارجها ، لديهم معرفة واسعة بموضوع هجرة العمالة إلى الخارج . وتتحدد هذه المعرفة فى أن هناك رغبة عارمة لدى الناس على اختلاف مستوياتهم للسفر والعمل بالخارج فترة مؤقتة والعودة إلى البلد ببعض المدخرات تعينهم على الوفاء بمتطلبات الحياة المادية ومواجهة مشاكلهم الخاصة وضمان مستقبلهم ومستقبل أولادهم . وأن ذلك هو أحد الطرق المتاحة أمام الفرد الذى يعانى من مشكلات مادية ، وضيق فى كسب لقمة العيش ، وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من المبحوثين لم يتمكن من تحديد عدد الأفراد الذين سافروا للعمل بالخارج فى القرية ، إلا أن إجاباتهم التلقائية على تساؤلنا الخاص بتصورهم حول العـــدد التقريبى للمهاجرين بالقرية تعكس شعوراً كبيراً لديهم بضخامة هذا العدد : « يوه ، كثير أوى يابيه ، كل الناس بتسافر ، أعرف ناس كثير سافرت ، اللى بيقدر يسافر بيسافر ، الناس كثير بتروح وتيجى من بره إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن إدراك واضح من جانب الأفراد بالقرية باتساع نطاق ظاهرة الهجرة ، سواء على مستوى القرية أو القرى ، والمراكز الأخرى المجـاورة .

وقد أفضى هذا الإدراك على مايبدو إلى خلق شعورا لدى المبحوثين بمنطقة البحث بأن الهجرة إلى الخارج أصبحت مطلباً عاماً واتجاهاً مفضلا لدى جميع الأفراد على اختلاف مستوياتهم أو حاجاتهم الحقيقية إلى الهجرة

والبحث عن فرص عمل خارج نطاق مجتمعهم المحلى ، وقد بلغ هذا الشعور من العمق إلى الحد الذى أصبح يشكل فى حد ذاته دافعا قويا يضاف إلى جملة الدوافع والأسباب التى تدفع بالأفراد إلى اتخاذ قرارهم بالسفر للعمل بالخارج وذلك بفعـــل عمليات التقليد والمحاكاة ومسايرة المجموع .. إلخ .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المستويات المهنية المختلفة ، أن ثمة علاقة بين نوع المهنة ودرجة الإحساس بحجم ظاهرة الهجرة ، حيث تلاحظ تزايد الشعور بظاهرة الهجرة والميل إلى تضخيم حجمها لدى فئات الموظفين والمهنيين والحرفيين والطلبة ، فى حين يتناقص هذا الشعور لدى فئات الفلاحين ، والعمال والتجار على الترتيب ، وبصفة عامة كلما ارتفع المستوى الثقافى والتعليمى للمبحوث كلما مالت إجاباته حول تقديره لحجم ظاهرة الهجرة ، وعدد المهاجرين بالقرية إلى التضخيم، مما يكشف عن درجة تأثير المتغير التعليمى والثقافى فى تعميق الإحساس باتساع نطاق ظاهرة الهجرة ، بما يتيحه هذا المتغير من فرص وقدرات أفضل فى التعرض والتفاعل مع أساليب الإتصال المختلفة من ناحية، وتوسيع مدركات الفرد بما يحدث من تغيرات اجتماعية وحراك اجتماعى بالقرية بفعل عمليات الهجرة من ناحية أخرى .

وحول رؤية المبحوثين للأماكن التى يقصدها عامة المهاجرون للعمل بالخارج فى القرية ، جاءت العراق والأردن فى المرتبة الأولى كما توضح بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (١)

معرفة المبحوثين ببلدان مقصد المهاجرين للعمل بالخارج

بلد المقصد	العدد	النسبة
العراق	٧٠	٣٥ ٪
الأردن	٥٠	٢٥ ٪
العراق والأردن	٣٠	١٥ ٪
ليبيا	٢٠	١٠ ٪
الكويت	١٦	٨ ٪
السعودية	٨	٤ ٪
دول أخرى	٤	٢ ٪
لاأعرف	٢	١ ٪
المجموع	٢٠٠	

ويلاحظ من بيانات الجدول أن العراق والأردن قد حظيت بما يقرب من ٧٥ ٪ من إجابات المبحوثين حول الأماكن التى يهاجر إليها أبناء القرية للعمل بالخارج ، وهو أمر طبيعى ويسهل فهمه على ضوء سهولة إجراءات السفر إلى هذين البلدين من حيث قلة نفقات الانتقال من ناحية وعدم إشتراط الحصول على تصريح دخول من جهة أخرى، ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية ليبيا، والكويت والسعودية ودول أخرى على الترتيب ، ويكشف الحوار مع المبحوثين على أن ليبيا كانت تحظى فى فترة متقدمة على أهمية خاصة كبلد يقصده المهاجرون من أبناء القرية، ثم تلاشى مركزها تقريبا بعد ذلك بسبب صعوبة إجراءات

السفر إليها والعلاقات المتوترة بينها وبين مصر فى الوقت الحاضر . ومع ذلك ، فقد تحدث البعض عن تجربتهم الطيبة فى العمل فى ليبيا وتمنياتهم أن تعود هذه الأيام : لقد شفت أيام حلوة فى ليبيا ، الشغل والله كان حلو فى ليبيا، الواحد عرف يحوش قرشين هناك، لو يفتحوا الحدود علشان نسافر لليبيا تانى . . إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن إدراك واضح من جانب بعض المبحوثين الذين خبروا العمل فى ليبيا فى المراحل الأولى من الهجرة ، بقلة الدخل وصعوبة ومشقة العمل حاليا بالخارج وبالذات فى دولتى العراق والأردن التى تكثر بهـــا فى الوقت الراهن العمالة المصرية اليدوية وغير اليدوية وغير الماهرة ، وغالبيتهم من الفلاحين والعمال والطلبة ، الذين يشكون عند عودتهم أو فى خطاباتهم إلى ذويهم من قلة الدخل ، وضيق فرص العمل المتاح أمامهم هناك .

ومن اللافت للنظر فى بيانات الجدول السابق ، انخفـــاض نسبة الإجابات التى لم تستطيع تحديد بلدان مقصد المهاجرين ، حيث لم تتجاوز هذه النسبة (فردين) فقط من إجمالى أفراد العينة البالغ عددهم (٢٠٠) فقد لوحظ عليهم بصفة عامة طابع التردد وعـــدم الرغبة فى الحديث والميل إلى الانطواء فى حين أن بقية أفراد العينة وكذا الأفراد الآخرين من خارج نطاق العينة الأصلية بما فيهم أولئك الذين لم يخبروا السفر إلى الخارج أو ليس لهم أقارب ومعارف فى الخارج لديهم معارف واضحة عن بلدان مقصد المهاجرين ، مما يشير إلى دور أنماط الإتصال المختلفة فى تدعيم معارف الأفراد بالقرية على اختلاف مستوياتهم بالجهات التى يتوجه إليها المسافرون للعمل بالخارج .

ومع ذلك نجد أثراً واضحاً للتمايز المهنى بين المبحوثين فى تحديد معارفهم لبلدان مقصد المهاجرين ، فبينما تحددت هذه المعارف لدى فئات

الفلاحين والعمال وبعض الحرفيين والطلبة فى العراق والأردن وليبيا ، نجد أنها امتدت لدى فئات الموظفين ، والمهنيين والتجار وغيرهم ، ممـــا يتميزون بإرتفاع مستواهم التعليمى لتشمل بلدان السعودية ، والكويت ودولة الإمارات العربية وغيرها من الدول التى تستقبل العمالة المصرية وبالذات الماهرة منها ، مما يشير إلى أثر المتغير المهنى والتعليمى فى تحديد معارف ومدركات الأفراد ببلدان مقصد المهاجرين .

وفى محاولة للتعرف على رؤية المبحوثين لبواعث الأفراد من السفر للعمل بالخارج فى القرية ، طرحنا السؤال الآتى : إيه إللى بيخلى الناس تسيب بلدها وتسافر بره ؟ ويكشف الجدول رقم (٢) عن نتائج إجابة المبحوثين على هذا التساؤل :

جدول رقم (٢)

(رؤية المبحوثين لدوافع الأفراد من وراء السفر للعمل بالخارج)

دوافع السفر	العدد	٪
١ — لتحسين مستوى المعيشة	٥٧	٢٨ر٥
٢ — ضيق سبل العيش (الفقر والحاجة)	٤٧	٢٣ر٥
٣ — فرص العمل المحدودة فى البلد	٣٦	١٨ر٢
٤ — لتسديد الديون وحل المشاكل المادية	٢٧	١٣ر٣
٥ — قلة عائد العمل فى البلد	١٩	٩ر٣
٦ — كل واحد بيسعى لحاله	١٤	٧ر٢
المجموع	٢٠٠	١٠٠٪

ويبدو واضحاً من بيانات الجدول ، ومن المناقشات المستفيضة مع المبحوثين من مختلف الفئات المهنية بالقرية أن الجميع لديه تصوراً راسخاً يربط بين السفر للعمل بالخارج ، وبين تجميع الثروة والمال والغنى ، فالمعيشة صعبة فى البلد ، ومتطلبات الحياة المادية كبيرة ، وفرص العمل محدودة ، كما أن عائد العمل ضئيل ، وأن فرص العمل بالخارج متاحة وأفضل ، ويمكن للإنسان أن يبنى مستقبله هناك ، ويعود ببعض المال يمكنه من رفع مستوى معيشته ، وتسديد ديونه ، وحل مشاكله المادية والوفاء بمتطلبات الحياة ، سواء فى بناء مسكن أو تربية الأولاد وتأمين مستقبلهم أو فى الزواج . . الخ .

ووفقا لهذا التصور ، وللبيانات التى يكشف عنها الجدول رقم (٢) فإن ثمة عوامل طرد تكمن وراء قرار الأفراد فى القرية بالسفر للعمل فى الخارج تتحدد فى : ضيق سبل العيش ، وكثرة المتطلبات المادية ، ومحدودية فرص العمل ، وضآلة العائد المادى . . الخ . وعوامل جذب تتعلق بتوافر فرص العمل بالخارج ، وكثرة العائد المادى ، ومع ذلك ، فإن المناقشات المتعمقة ، والحوار غير المباشر ، والمشاهدات الواقعية ، تكشف عن دوافع أخرى أصبحت أكثر أهمية وبالذات فى المرحلة الراهنة من الهجرة ، حيث أصبحت الهجرة فى حد ذاتها آلية لإنتاج الهجرة ودافعاً لها . فهى من ناحية أصبحت قيمة عليا مفضلة ومرغوبة لدى جميع الأفراد ، كما ان المهاجر العائد ببعض المدخرات سرعان ما يكتشف أنها لا تمكنه من تحقيق كل طموحاته ، والوفاء باحتياجاته وتطلعاته المتزايدة نتيجة لارتفاع الأسعار والغلاء والتضخم فى المجتمع ، فيجد نفسه مضطراً لمعاودة التفكير فى الهجرة . ومن ناحية أخرى نجد جانبا كبيراً من الأفراد يسعون إلى السفـــر للعمل بالخارج ، ليس تحت ضغط

الحاجة المادية ، أو عدم توافر فرص العمل .. إلخ ، ولكن بفعل عمليات التقليد والمحاكاة ، فإذا كان قريبا أو زميلا أو صديقا لهم قد سافر ، فلماذا لايسافرون لتوفير بعض المال يضاف إلى مالديهم تحوطا للمستقبل والحفاظ على مستوى معيشى لائق وتحقيق تطلعاتهم الإجتماعية والمادية ، والتى تزايدت بفعل تغير الظروف الإجتماعية وتطبيق سياسات الانفتاح فى المجتمع .

ومع إقرار الجانب الأكبر من المبحوثين وبالذات فئات الفلاحين والعمال والحرفيين من وجود نقص فى العمالة اليدوية فى البلد ، وارتفاع أجور العمالة بطريقة تهدد الإنتاج الزراعى ، وإمكانية تحقيق عائد مادى مجزى من وراء العمل بالداخل سواء فى أعمال الزراعة أو البناء والتجارة .. إلخ ، إلا أن السفر فى حد ذاته ، مازال يمثل حلما وبريقا يراود الأغلبية فى القرية وتكشف إجابات المبحوثين وحوارنا معهم عن هذا المعنى : « رد على البيه ياولد وكله يمكن يسعلنا فى عقد، الواحد مهما مايشتغل هنا مشحيقدر يحوش قرشين ، الواحد بره يستحمل شوية ويشتغل فى أى شىء علشان يكون قرشين يعمل بيهم حاجة » إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن درجة تمكن فكرة السفر للعمل فى الخارج ، ورسوخها لدى المبحوثين فى القرية بحيث أصبحت هى المحرك الأساسى وراء الهجرة بصرف النظر عن أى اعتبارات أو دوافع أخرى للسفـــر .

ويكشف أحد المبحوثين من فئة العمال اليدويين ، والذى خبر السفر إلى ليبيا والعراق عن دوافع موضوعية ونفسية أخرى كامنة لدى بعض الفئات ، وبالذات اليدوية منها ، من وراء السفر وهى ، عدم الإنتظام فى العمل : «الواحد بيشتغل يوم ويبطل يومين فى انتظار حد يناديه» والكسل

والقعود وحش ، والمعاملة السيئة وعدم احترام العامل الأجير واليدوى ومعايرته فى حين فى الخارج ماحدش عارف حد ، والناس بتحترم بعضها ، وهذا الدافع النفسى الأخير على ما يبدو هو الذى يفسر لماذا يتجه بعض المصريين لقبول الأعمال اليدوية والدونية فى الخارج ، وترفض العمل بها فى الداخل رغم عائدها المادى المجزى فى الوقت الراهن .

وأيا كانت دوافع السفر ، فقد اتجه الحوار مع المبحوثين لمحاولة التعرف على الطريقة التى عرف بها الناس فى القرية « سكة السفر » للخارج . بمعنى آخر كيف ظهرت الفكرة ، وكيف انتشرت ورسخت إلى الحد الذى أشرنا إليه أنفا ، ومع أن الجانب الأكبر من المبحوثين لم يتمكن من تحديد كيفية ظهور فكرة السفر بالقرية ، إلا أن بعض المبحوثين ، وبالذات من الفئات المتعلمة بالقرية ، أشاروا إلى عدة مصادر فيها :

أولا : زيادة قوة العمل بالقرية عن الحاجة الحقيقية واتجاه جانب من قوة العمل هذه للبحث عن فرص عمل خارج حدود القرية ، وقدوم عدد من مقاولى الأنفار إليهم الذين عرضوا عليهم العمل بمناطق الاستصلاح الجديدة ، ثم بعد ذلك الاتفاق معهم على نقلهم للعمل بليبيا ، والعراق ، والأردن وغيرها من الدول المستقبلة للعمالة .

ثانياً : انفتاح العديد من أبناء القرية ، وبالذات الفلاحين منهم على العالم الخارجى . من خلال السفر خارج نطاق القرية والانخراط فى سلك الجندية ، واكتسابهم لخبرات جديدة منها الاستماع إلى فكرة السفر للخارج وعند تسريحهم أخذ جانب كبير منهم تراوده فكرة السفر ، بعد أن كره العودة إلى العمل الزراعى الأجير أو العمل الخدمى محدود الدخل بالقرية لمن قامت الحكومة بتعيينه كعمال خدمات .

ثالثاً : الإعارات بالنسبة للموظفين بالقرية وبالذات فئة المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم .

رابعاً وأخيراً: الصحف التى تحدثت عن تجربة تهجير بعض الفلاحين المصريين إلى العراق ، وانتقال أخبار التجربة إلى العديد من الفلاحين الباحثين عن عمل عبر أساليب الاتصال الشخصى المختلفة .

وقد تكاتفت هذه المصادر الأربعة فى إدخال فكرة السفر للخارج إلى القرية ، وأدت النجاحات الأولى لمن سافر إلى الخارج وعاد محملا بالعديد من المقتنيات والهدايا وبعض المال ، وما ظهر على هؤلاء الأفراد من بعض مظاهر الثراء والسلوك الإنفاقى البذخى فى بعض الأحيان ، إلى ترويج فكرة السفر وانتشارها على نطاق واسع وتدعيم الإدراك والمعرفة بها لدى كافة القطاعات المهنية بالقرية ، وأخذ الاهتمام بها يتزايد شيئاً فشيئاً ، بتزايد أعداد الأفراد المهاجرين والعائدين إلى القرية ، وما يتركونه من تأثيرات اجتماعية مختلفة . ومع هذا الاهتمام ، دخلت الفكرة إلى مرحلة التقييم وحساب المكسب والخسارة من ورائها ولعب هنا الاتصال الشخصى وعمليات التقليد والمحاكاة ، والضغوط التى يتعرض لها الأفراد فى الوفاء بمتطلبات المعيشة، وزيادة التطلعات دورها فى تغليب ميل الأفراد بالقرية إلى تبنى الفكرة والسعى لخوض تجربتها بل واعتبارها فى حد ذاتها قيمة عليا تتوارى أمامها كل القيم الأخرى ، وأصبح السفر من أجل السفر هو المطلب الذى يتوق إليه الجميع وبالذات فئة الشباب .

ويكشف الحوار مع المبحوثين حول الطريقة التى يتم من خلالها السفر وكيفية إتمام إجراءاته ، على أن الجزء الأكبر من عملية الهجرة بالقرية يتم من خلال مكاتب التسفير وعقود العمل الشخصية كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

(كيفية إتمام إجراءات السفر للخارج)

ترتيب إجراءات السفر	العدد	٪
١ — عقد عن طريق أحد المعارف	٤٠	٢٠٪
٢ — مكاتب التسفير ومقاولى الأنفار	١٢٤	٦٢٪
٣ — الإعارة	٣٠	١٥٪
٤ — المغامرة الشخصية	٦	٣٪
المجموع	٢٠٠	١٠٠٪

وواضح من بيانات الجدول . أن الجزء الأكبر من عملية الهجرة يتم ترتيبه عبر مكاتب التسفير ومقاولى الأنفار بنسبة (٦٢٪) ويأتى بعد ذلك السفر عن طريق عقود العمل التى يحصل عليها الأفراد عن طريق شبكة العلاقات الشخصية سواء من خلال أحد المعارف وأصحاب النفوذ فى مصر ، أو أحد الأقرباء أو الأصدقاء ممن يعملون بالخارج بنسبة (٢٠٪) ثم تأتى الإعارة للموظفين والعاملين بالمؤسسات والهيئات الحكومية بالقرية بنسبة (١٥٪) فى حين لم تتجاوز نسبة إقبال الأفراد على المغامرة الشخصية والسفر بلا عقـــد أو ترتيب مسبق لفرصة العمل بالخارج (٣٪) من إجمالى عدد المبحوثين من أفراد العينة ، مما يكشف عن ضآلة المبادرة الشخصية والتردد والخوف من السفر والغربة دون الإحتياط من جانب العديد من القرويين وتفضيلهم للسفر إلى البلدان التى يتواجد لديهم فيها معارف وأصدقاء ولو بدون عقد أو ترتيب مسبق لفرص العمل على السفر بعقد مضمون إلى البلدان التى لا يوجد لديهم فيها

معارف ، مما يشير إلى دور شبكة العلاقات الشخصية فى الترويج والإعداد لعملية السفر للعمل بالخارج . والجدير بالملاحظة هنا، أن أيا من المبحوثين لم يشر إلى دور الإعلانات التى تنشرها الصحف حـــول فرص العمل المتاحة بالخارج ، مما يؤكد إنعدام اعتماد القرويين على هذا المصدر فى ترتيب إجراءات سفرهم للخارج .

وقد أوضح الجانب الأكبر من المبحوثين ، أن السفر للخارج فى الوقت الراهن ، لم يعد مسألة سهلة ، كما كان الحال من قبل ، يتحقق بمجرد رغبة الفرد فى السفر ، وتوافر بعض المـال لديه لمواجهة نفقاته ، وإنما أصبح الأمر أكثر صعوبة ، حيث يقل الطلب حاليا على العمالة اليدوية ، وأن فرص العمل المعروضة من خلال المصادر المختلفة أصبحت محدودة ومقصورة على صاحب الحظ والمعارف ، وعلى الراغب فى السفر أن يدفع الكثير فى مقابل الحصول على عقد عمل بالخارج . وقد نلاحظ أن هذا الشعور يتزايد لدى فئات الفلاحين والعمال والحرفيين، ويقل لدى الفئات المهنية الأخرى ، وهو أمر يسهل فهمه على ضوء ضيق فرص العمل المتاحة بالخارج أمام العمالة اليدوية، واتجاه الدول المستقبلة لهذه العمالة بعد الإنتهاء تقريبا من بنـاء البنية الأساسية لمشروعاتها التنموية ، وتقلص عائداتها البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى التخلص أو التخفيف من هذا النوع من العمالة .

وقد أشار بعض المبحوثين من الذين خبروا العمل بالأردن والعراق مؤخرا — ومعظمهم من الفلاحين الأميين — إلى الصعوبات والمشكلات التى واجهوها هناك ، من قلة العائد المادى ، وانخفاض الأجور ، وكثرة أعداد المصريين المتعطلين ، وتكالبهم على فرص العمل المعروضة هناك ووقوعهم ضحايا للإستغلال ، واضطرارهم للعودة تحت ضغط الظروف

الصعبة هناك ، دون أن يتمكنوا حتى من تغطية نفقات سفرهم ، ومع ذلك ففي رأي الكثيرين أن المسألة ما هي إلا حظ ونصيب وتوفيق من الله حيث تحدث البعض عن خبرتهم الطيبة وتوفيقهم في العمل بالخارج ورغبتهم في معاودة السفر مرة أخرى .

وقد تحددت رؤية المبحوثين لما يحمله المهاجرون العائدون معهم من الخارج في الأجهزة والأدوات المنزلية مثل أجهزة التسجيل والتليفزيونات والغسالات ، والبوتوجازات ، والملابس ، والهدايا والحلى وغيرها من أدوات الزينة والترفية ، فضلا عن المال ، وعادة ما يربط الأفراد بالقرية بين عودة المهاجر وإحضاره لمثل هذه الأشياء ، « ياعم داللى راجع من بره والعيشة معدن » ، « ياخويا رجع من بره ولم ترى معه حاجة ، وزوجها رجع وجاب لها الهنه من بره » إلى غيرها من التعبيرات التى تكشف عن تواجد تصور يربط بين العودة من الخارج وضرورة إحضار بعض المقتنيات .

ويشكل مثل هذا التصور ـ على مايبدو ـ ضغطاً شديدا على المهاجر العائد ، فمن ناحية ، يحرص كل منهم عن أن يحمل معه بعض الهدايا والمقتنيات السلعية بصرف النظر عن مدى توفيقه في العمل بالخارج أو حاجته الحقيقية لهذه السلع ، وحتى لايبدو فى مظهر العاجز أو الفاشل ، ويكشف أحد المبحوثين عن هذا المعنى بقوله : أنا لما لقيت الحياة صعبة بره ، اضطريت اشتغل أى حاجة علشان أقدر أجيب ثمن التذكرة ، وحاجة معايا أخش بها على العيال . ومن ناحية أخرى يشكل هذا التصور باعثا مهما يرفع من تطلعات الأفراد من غير المهاجرين ويغلب ميلهم إلى الهجرة .

وقد اتجه الحوار مع المبحوثين من مختلف الفئات الإجتماعية للتعرف

بعلى رؤيتهم لما يطرأ على المهاجرين العائدين من الخارج من تغيرات سواء فى أحوالهم المعيشية أو تصرفاتهم الخاصة ، وقد أقرت الغالبية العظمى بنسبة (٨٥٪) من إجمالى عدد المبحوثين بأن ثمة تغيرات تطرأ على هؤلاء الأفراد ، وتتحدد هذه التغيرات وفقا لتصورات المبحوثين فى ميلهم إلى الكسل وعدم الإقبال على العمل وبالذات اليدوى والإعتماد على مالديهم من مدخرات ، وظهورهم بمظهر أفضل من ذى قبل سواء فى ملبسهم أو مأكلهم أو مسكنهم وطريقة تعاملهم مع الناس ، لقد أصبحوا من ذوى الأملاك ويتصرفون على هذا الأساس . بعبارة أخرى ، ترى الغالبية العظمى من المبحوثين أن الهجرة ، قد ساهمت فى إحداث حراك اجتماعى لفئة المهاجرين دعم من مركزهم ونفوذهم الإجتماعى بالقرية بفضل ما توافر لديهم من ثروات حصلوها من الخارج ويتزايد وطأة الشعور بهذا التغير لدى فئات الموظفين والمهنيين والتجار بالقرية ، الذين عبروا فى الحوار معهم عن سخطهم وتبرمهم لما أحدثته الهجرة من حراك إجتماعى لبعض الفئات الدنيا بطريقة تقلص من نفوذهم ومكانتهم الإجتماعية . وقد عبر عن ذلك أحد المبحوثين من جماعة كبار الملاك بالقرية بقوله : « ياعم إللى بيسافر بره ويرجع حد عاد بيعرف يكلمه » . ويضيف آخر ، « كان فيه ناس مش لقيه تأكل ، ودلوقتى انتفخت علينا » . هذا الشعور من جانب جماعة كبار الملاك وأصحاب النفوذ التقليديين بالقرية بخطورة الحراك والمكانة الجديدة التى نالها أصحاب الثروات الجدد من المهاجرين العائدين بالقرية ، إنعكس فى مسلك هذه الجماعة واتجاهها - فى محاولة منها الحفاظ على أستمرارية مكانتها - إلى تعظيم دخولها النقدية من خلال إقامة مشروعات مزارع الدواجن الأربعة بالقرية التى يمتلكها كبار الملاك ، وتحديدا الأربعة الكبار منهم وبناء المساكن ذات الطراز الحديث المحاطة بالأسوار والحدائق فى مدخل القرية ،

حفاظا من جانبهم على مظهرهم الإجتماعى وتأكيداً لإستمرارية مكانتهم الإجتماعية إزاء التغيرات التى أحدثها المهاجرون العائدون فى شكل ونمط منازلهم أو مظهرهم الإجتماعى العام .

فإذا انتقلنا إلى المهاجرين أنفسهم نجد إدراكا واضحا لدى هؤلاء الأفراد بما حدث لهم من تغيرات ، فقد أقر الجانب الأكبر منهم بأن أوضاعهم الإجتماعية قد تحسنت بعد الهجرة ، وأصبحوا أكثر إحتراما وتقديرا من قبل الآخرين عن ذى قبل ، ويبدو أن خبرة السفر والعمل بالخارج قد أحدثت بعض التغيرات فى شخصية هؤلاء الأفراد وتصرفاتهم وأسلوب تعاملهم مع الآخرين فقد تلاحظ من خلال الحوار معهم توافر درجة ثقة عالية بالنفس ، بالمقارنة بأقرانهم من غير المهاجرين من نفس فئاتهم المهنية بالقرية وأصبحوا أكثر جرأة فى الحديث وإدراكا للواقع ووعيا بالحقوق .

لقد اكتسب البعض منهم العديد من الألفاظ والمصطلحات الجديدة ويكشف أحد الفلاحين العائدين توا من العمل فى الأردن وهو يروى تجربته عن بعض من هذه المصطلحات «شفت عربية بويك أمريكانى» «الشوفيرقالى» «الفندق مليان أجهزة كهربائية وزينة» ، ألى غيرها من التعبيرات التى خبروها من خلال تجربة السفر والعمل بالخارج ، وزادت بالتالى من مدركاتهم وتطلعاتهم ، ودرجة انفتاحهم وإقبالهم على مجالسة الآخرين سواء من نفس فئاتهم المهنية أو غيرها . ومع أن الجانب الأكبر من هؤلاء المهاجرين قد أبدى فى حواره رغبة قوية فى استمرارية تملك الأرض الزراعية وحرص عليها ، إلا أنها على مايبدو رغبة التملك والبحث عن الضمان والأمان للمستقبل فقط حيث عبر الكثيرين عن التهوين من شأن العمل الزراعى وعائده ، الفلاحة ماعدتش بتجيب همها . والعمل اليدوى

بصفة عامة ، وميلهم إلى امتهان أعمال أخرى ، وبالذات الأعمال التجارية والمشروعات الإستثمارية الخدمية والوظائف الحكومية .

ويبدو من الحوار مع المبحوثين من مختلف الفئات المهنية بالقرية ، حول رؤيتهم لأوجه انفاق مدخرات المهاجرين ، أن الجزء الأكبر من هذه المدخرات يتجه إلى بناء البيوت ، وحل المشاكل المادية ، والدخول فى مشروعات وشراء الأرض ، كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

(أوجه انفاق مدخرات المهاجرين العائدين)

أوجه الإنفاق	العدد	٪
١ — شراء الأرض الزراعية	٦	٣
٢ — شراء أو بناء مسكن أو تحسينه	٩٤	٤٧
٣ — تسديد الديون وتلبية المتطلبات المادية	٧٠	٣٥
٤ — إستثماره فى مشروع	٢٠	١٠
٥ — إدخاره فى بنك	١٠	٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

وواضح من بيانات الجدول ، اتجاه الجانب الأكبر من المدخرات نحو بناء البيوت وتسديد الديون والوفاء بالمتطلبات المادية للأسرة سواء من أجل الزواج أو تعليم الأولاد ، ويأخذ ماقد يتبقى من ذلك مجراه سواء فى الإستثمار فى مشروع (كشراء عربة نقل، أو محراث آلى أو ماكنية رى) أو فتح أحد المحلات والورش ، أو فى تجارة المواشى والحبوب ... الخ وفى الإدخار فى البنك وبالذات لدى فئة الموظفين والمهنيين تحوطا للمستقبل وأخيراً ، فى شراء الأرض الزراعية ، والتى عادة ماتكون موضع نزاع

وخلاف بين الورثة أو الأخوة ، فيتجه بعض من هاجر منهم إلى شراء أنصبة الآخر ، وقد انحصرت عمليات شراء الأرض الزراعية بالقرية فى هذه الحدود الضيقة ولا توجد أية ميول أو محاولات من جانب جماعة المهاجرين للتملك والإستحواذ على مزيد من الأرض الزراعية . حيث أكدت لنا المصادر المختلفة بالقرية على أن سوق شراء وبيع الأرض الزراعية بها هادىء ومتوقف تماما ، مما يؤكد إنصراف المهاجرين عن الإستثمار فى المجال الزراعى، المترتب على عزوف أصحاب هذه المدخرات أصلا عن النشاط الزراعى ،

وفى محاولة للتعرف على إتجاهات المبحوثين نحو الهجرة والسفر للعمل بالخارج ، ودرجة أهمية هذا الموضوع لديهم ، طرحنا السؤال الآتى : ياترى الواحد يقعد يربى عياله ويشوف مصلحته هنا ولا يسافر يجيب قرشين ؟ وقد اظهرت إجابات المبحوثين على هذا التساؤل الميل الواضح لديهم لتفضيل السفر لبعض الوقت كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

(تفضيل المبحوثين بين الهجرة والبقاء لتربية الأولاد)

نوع التفضيل	العدد	٪
١ – الهجرة للعمل فى الخارج	١٢٥	٦٢ر٥
٢ – البقاء لتربية الأولاد	٥٨	٢٩ر٢
٣ – غير مبين	١٧	٨ر٣
المجموع	٢٠٠	١٠٠ ٪

وتكشف بيانات الجدول أن الجانب الأكبر من المبحوثين يميلون إلى تفضيل السفر للعمل بالخارج على البقاء لرعاية الأسرة بنسبة (٦٢,٥٪) وقد برر غالبيتهم هذا التفضيل على أساس أن السفر للعمل بالخارج سوف يمكنهم من تربية الأولاد بصورة أفضل ، وتوفير متطلباتهم ، وضمان مستقبلهم ، وتلاحظ أن هذا التفضيل والميل يتزايد لدى الفئات المهنية غير الماهرة أو اليدوية ومنخفضة المستوى الثقافى والتعليمى كفئات الفلاحين والعمال والحرفيين ، أو الذين يعيشون أساساً فى أسر كبيرة (ممتدة) حيث تتولى الأم أو الأب الأكبر أو الأخ أو العم ..الخ مهام تربية ورعاية الأولاد فى حالة غياب العائل الأصلى ، فى حين تخف حدة هذا الميل والتفضيل لدى الفئات المهنية الأخرى .

وفى المقابل ، فضل (٢٩,٢٪) من المبحوثين البقاء لرعاية الأولاد والأسرة على الهجرة والبعد عن الأهل ، وكما أوضحنا من قبل فقد تزايد هذا الميل لدى الفئات المهنية ذات المستوى الاقتصادى والثقافى المرتفع كفئات المهنيين والموظفين وذوى الأملاك بالقرية ، فى حين لم يتمكن مايقرب من (٨,٣٪) من إجمال المبحوثين من إبداء رأيهم فى هذه المفاضلة ورددوا فى ذلك عبارات مثل : مش عارف ، الاختيار صعب ، حسب الظروف ، إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن عدم قدرة على الحكم وإبداء الرأى الناجم على مايبدو إما من ضيق الأفق وعدم القدرة على التمييز واستيعاب التساؤل .أو تساوى مركز الأمرين (الهجرة — وتربية الأولاد) لديهم .

وبعيدا عن الآراء والتفضيلات التى قد لاتعكس أحيانا حقيقة التصرفات فى المواقف الفعلية فى مجرى الحياة اليومية ، حاولنا تتبع مدركات الأفراد لدور الهجرة وما تمثله فى حياتهم من أهمية حقيقة ، وتحقيقا

لذلك طرحنا سؤالين غير مباشرين الأول ، يحاول الكشف عن رؤية الأفراد لمن يحوز نقوداً أكثر بالقرية فى الوقت الراهن، والثانى يسعى للتعرف على الطريقة التى يمكن من خلالها تكوين مبلغ من المال للمستقبل وقد جاءت إجابات المبحوثين على السؤال الأول لتكشف عن رؤى لا تؤكد كثيراً على الدور الذى تلعبه الهجرة للعمل بالخارج كمصدر للغنى وتكوين الثروة فى البلد ويوضح الجدول التالى نتائج تفريغ إجابات المبحوثين على هذا التساؤل .

جدول رقم (٦)
(تصور المبحوثين لمن يملك نقوداً أكثر فى القرية)

الفئـــة	العدد	٪
١ ـ ملاك الأراضى وأصحاب الحيازات الكبار	٧٤	٣٧٫٢٪
٢ ـ المهاجرون العائدون	٤١	٢٠٫٣٪
٣ ـ التجار وأصحاب الحرف والمهنيين	٦٥	٣٢٫٣٪
٤ ـ المدرسون والعاملون بالحكومة	٦	٣٫٢٪
٥ ـ غير مبين	١٤	٧٪
المجموع	٢٠٠	١٠٠٪

وتكشف بيانات الجدول أن أصحاب الحيازات الكبيرة بالقرية وكذا جماعة كبار التجار والمهنيين وأصحاب الورش والصناعات الحرفية — هم أكثر الفئات المهنية حيازة للنقود بالقرية وذلك بنسبة (٣٧٫٢٪) و(٣٢٫٣٪) على الترتيب فى حين لم يتجاوز نسبة من أشار إلى جماعة المهاجرين العائدين باعتبارهم أكثر الفئات ملكية للنقود سوى (٢٠٫٣٪) فقط من إجمالى أفراد العينة . فالجماعة الأولى أصحاب الحيازات الكبيرة —

سمت كما أوضحنا من قبل إلى تعظيم دخولها النقدية سواء بإقامة المشروعات الإستثمارية كمزارع الدواجن أو الاتجاه إلى الزراعات غير التقليدية التى تدر ربحا أكثر وتمكنت الجماعة الثانية ومعظمهم من تجار المواشى والحبوب وأصحاب مصانع الطوب والورش من تحقيق ثروات كبيرة مستفيدين بذلك من مناخ الانفتاح وما حدث من رواج نقدى نسبى بالقرية أما نتيجة لهذه السياسة أو لتحويلات العاملين بالخارج من أبناء القرية . فى حين نجد أن جماعة المهاجرين بالقرية ومعظمهم من الفلاحين والعمال المعدمين قد أنفقوا الجانب الأكبر من مدخراتهم التى حصلوها من الخارج سواء فى تسديد الديون وحل المشكلات المادية أو فى بناء البيوت أو الدخول فى مشروع محدود ، وماتبقى — وهذا نادر — لايمكن أن يقارن بما تحوزه الجماعات الأخرى المشار إليها من وفورات نقدية .

وإذا كانت هذه الإجابات تكشف عن رؤى تشير إلى الهجرة باعتبارها وسيلة لتحسين الوضع الاجتماعى والوفاء بالالتزامات الضرورية والتخفيف من ضغوط الحياة المادية للمهاجر ، فإن إجابات المبحوثين على التساؤل الثانى ، والخاص بتصورهم للطريقة التى يمكن من خلالها للفرد أن يكون قرشين للزمن تكشف عن رؤى تميل إلى النظر إلى الهجرة باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها تجميع قدر من الثروة لتأمين المستقبل . فقد أشار ما يزيد عن (٧٥٪) من المبحوثين إلى الهجرة للعمل بالخارج فترة من الوقت باعتبارها الوسيلة المضمونة بل والوحيدة لتحقيق هذا الهدف فى حين لم يشر إلى مضاعفة العمل مثلا أو الاشتغال فى أكثر من مهنة أو فى مهن أكثر ربحية كالتجارة سوى (١٥٪) فقط من إجمالى المبحوثين . ولم يتمكن مايقرب من (١٠٪) من تحديد هذه الطريقة ورددوا فى ذلك إجابات غامضة ، وتواكلية إلى حد كبير « مثل مش عارف ، دى حاجات بتاع ربنا ، « اللى بيرزق الكل ربنا » ، حد « بيعرف ايه اللى حيجرى بكرة يا أستاذ » ..إلخ .

وأيا كان الأمر ، فإن النتيجة المستخلصة من إجابات المبحوثين سواء على السؤال الأول أو الثانى تشير إلى تغلغل قيمة الهجرة للعمل بالخارج فى نفوس الأفراد فى منطقة البحث ،وإدراكهم لها باعتبارها أما وسيلة لحل المشكلات المادية ، أو التخفيف من ضغوط ومتطلبات الحياة، وتحسين المركز الاجتماعى للفرد ، أو تحقيق قدر من الثروة يمكن استثماره فى مشروع يدر ربحا أو إدخاره للمستقبل .

وقد جاءت إجابات المبحوثين على التساؤل ، لو جتلك فرصة سفر بره دلوقتى يا ترى تحب تسافر ؟ لتؤكد صحة هذه النتيجة، بل وتلق مزيداً من الضوء على الأهمية البالغة التى أصبحت تحظى بها قيمة العمل بالخارج فى نفوس القرويين . ويوضح الجدول التـــالى نتيجة الإجابة على هذا التساؤل .

جدول رقم (٧)

(موقف المبحوثين من السفر للعمل بالخارج)

الموقف	العدد	٪
١ — يرغب فى السفر	١٧٠	٨٥٫٢
٢ — لا يرغب فى السفر	٣٠	١٤٫٨
المجمـــوع	٢٠٠	١٠٠٪

وتكشف بيانات الجدول ، أن الجانب الأكبر من المبحوثين (٨٥٫٢٪) تتوافر لديهم رغبة السفر للعمل بالخارج فى حين لم تتجاوز نسبة من لا تتوفر لديه هذه الرغبة (١٤٫٨٪) من إجمالى المبحوثين ، قدموا فى ذلك مبررات مثل : أنا كبير أخواتى ، مين يربى العيال، مين اللى يشوف المصلحة بعدى ، أنا شغال غفير وغير مسموح لى بالسفر أنا كبرت

وبالله حسن الختام إلى غيرها من الإجابات التى لا تكشف عن رفض كامل للهجرة كفكرة وقيمة ، ولكن إلى وجود عوائق تحول دون تحقيق هذه الفكرة فى حين تظل الرغبة كامنة وجاهزة للتطبيق ، إذا ما توافرت الظروف وأزيلت هذه العوائق حيث تبين لنا بوضوح ميل الغالبية العظمى من الأفراد إن لم يكن جميع المبحوثين — باستثناء كبار السن — للهجرة للعمل بالخارج شريطة توافر عقد عمل مضمون هناك .

فإذا انتقلنا إلى تصورات المبحوثين للآثار المترتبة على هجرة الأفراد من القرية للعمل بالخارج نجد أن هذه التصورات تتباين بتباين مصالح الفئات الإجتماعية المختلفة وموقفها من الهجرة ، فقد أقر ما يقرب من (٥٥ ٪) من المبحوثين بأن هناك آثار لذلك . فى حين أكد حوالى (٤٠ ٪) أنه لا توجد آثار لهذه العملية على البلد ، ولم يتمكن مايقرب من (٥ ٪) من إجمالى المبحوثين من إبداء رأيهم وتحديد موقفهم إزاء هذه المسألة وعند تتبع خلفية هذه التصورات ، نجد أن الجانب الأكبر ممن أقروا بوجود تأثيرات لعملية الهجرة على البلد ينتمون أساساً إلى جماعة كبار ومتوسطى الحائزين وأصحاب مصانع الطوب والورش ، والتجار حيث تحدثوا طويلا عما أحدثته الهجرة من تأثيرات اجتماعية على أوضاع الجماعات المختلفة بالقرية: « ناس كثير انتقلت ناس طلعت وناس نزلت ، شوية عيال طلعوا برة ورجعوا عوجين الطاقية » إلى غيرها من التعبيرات التى تكشف مدى المرارة التى تشعر بها هذه الفئات لما أحدثته الهجرة من حراك إجتماعى وبالذات للفئات الهامشية أو المعدمة . كما تحدث البعض الآخر عن نقص العمالة ، وعدم توافر الأنفار وارتفاع أجورهم مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالى إرتفاع الأسعار فى البلد .

وفى المقابل نجد أن الجانب الأكبر من الذين نفوا وجود أية تأثيرات

العملية الهجرة على البلد ينتمون أساسا إلى فئات الحرفيين والعمال، والفلاحين من غير الحائزين، والطلبة، ولديهم فإن الحاجة وعدم وجود شغل، هي التي تدفع الأفراد إلى الهجرة. وعندما أثير معهم موضوع نقص العمالة وارتفاع الأجور والأسعار المترتب على ذلك، أشار العدد الأكبر منهم إلى توافر الأيدي العاملة بالقرية. بل وزيادتها عن احتياجاتها الحقيقية ولكن ميل الأفراد عموما إلى الكسل والعزوف عن العمل اليدوي الجسماني، هو الذي يؤدي إلى الشعور بنقص العمالة وارتفاع الأسعار، ووفقا لتصوراتهم فليست للهجرة علاقة كبيرة بذلك.

وإذا كانت رؤية المبحوثين لمدى تأثير سفر الأفراد للعمل بالخارج على البلد قد تباينت بتباين الإهتمامات والمصالح الاجتماعية المختلفة، فإن ثمة اجماع واضح بينهم لما يتركه هذا السفر من مشكلات اجتماعية. فقد أقرت الغالبية العظمى من المبحوثين (٩٢,٨٪) أن هناك مشكلات تحدث من وراء سفر الناس للخارج منها الخلافات الزوجية، والمنازعات المادية، ومعاناة النساء، وانحرافات الأولاد وسوء تربيتهم فضلا عن نقص الأيدي العاملة وعزوف الأفراد عن الاجتهاد في العمل وبالذات الزراعي، إعتماداً على مدخراتهم، أو انصرافهم إلى النشاطات الأخرى الأكثر ربحية والأقل جهداً. وقد تلاحظ وجود علاقة بين النوع وشدة إدراك المبحوث لهذه المشكلات، حيث يتزايد إدراك النساء لهذه المشكلات بالمقارنة بالرجال، باعتبارهم أكثر الفئات معاناة من سفر الأزواج إلى الخارج حيث يقع عليهم عبء تدبير شئون الأسرة ورعاية الأولاد وتوفير الحماية لهم فضلا عن الحرمان العاطفي المترتب على غياب الزوج فترة طويلة بالخارج وتغيره أحيانا عند العودة .. إلخ.

ثانيا : أجهزة الإعلام والجمهور : (التعرض وأساليب التعامل)

تناول العرض السابق رؤية الجمهور بمنطقة البحث للأبعاد المختلفة لظاهرة الهجرة ، وعند بحث وتحديد علاقة أجهزة الإعلام بهذه ، الرؤية وحقيقة مساهمتها فى تشكيل أبعادها ، ينبغى أن نعرض بداية لحجم تعرض الأفراد بقرية البحث لهذه الأجهزة ، وأنماط تعرضهم لمضامنيها ، ومدى اعتمادهم على أجهزة الإعلام المختلفة وأساليب تعاملهم معها كمصدر للمعلومات حول القضية موضع البحث .

وقد اتجه البحث للوقوف على مدى حيـــازة الأفراد بقرية البحث لأجهزة الإعـلام المختلفة ، وفى ذلك أقرت الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة تصل إلى (٨٥,٥٪) بأنهم يملكون جهاز راديو ويستمعون إليه ، فى حين وصلت نسبة من أقر بحيازته لجهاز التليفزيون من أفراد العينة إلى(٥٥٪) من إجمالى المبحوثين وهوأمر يوضح إلى أى حد تتغلغل وسيلتى الراديو والتليفزيون بقرية البحث وأوضح ثلاثة من المبحوثين بأن لديهم جهاز فيديو ، وتلاحظ أنهم من بين جماعة المهاجرين العائدين الذين عملوا بالسعودية والكويت ، كما أشار ما يقرب من (١٨,٣٪) من المبحوثين إلى أنهم يشترون الجرائد يوميا ويحرصون على مطالعة موادها المختلفة بصورة منتظمة .

على أن هذه المؤشرات لحجم حيازة أجهزة الإعلام بالقرية لا تعكس فى الواقع الحجم الفعلى لتعرض الأفراد لمضامين هذه الأجهزة ، حيث يتسع نطاق هذا التعرض ليشمل فئات أخرى غير حائزة لهذه الأجهزة . فعلى سبيل المثال ، لا تقتصر دائرة مشاهدة برامج

التليفزيون بالقرية على جماعة حائزية ، ولكن تمتد الدائرة ، كما هو ملاحظ ، لتشمل من يدخل فى دائرتهم من الأقرباء والجيران والأصدقاء ممن لايحوزون جهاز التلفزيون . كذلك فإن العدد الواحد من الصحفية يجرى تداوله بين أكثر من فرد ، سواء داخل نطاق أفراد العائلة أو الجيران أو جماعة الزملاء فى العمل ، هذه الحقيقة ، ترفع نسبة من أقر بمشاهـــدة التليفزيون فى عينة البحث من (٥٥ ٪) إلى ما يقرب من (٧٠ ٪) من إجمالى أفراد عينة البحث ، وعدد من أقر بقراءة الصحف من (١٨,٣ ٪) إلى (٤٥ ٪) من المبحوثين .

وقد أظهر الحوار مع المبحوثين من أفراد العينة ممن أقروا باستماعهم إلى الراديو والبالغ عددهم (٨٥,٥ ٪) من إجمالى المبحوثين ، أن الجانب الأكبر منهم يستمع إلى الراديو يوميا كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

(معدل الإستماع إلى الراديو بقرية « قنتير »)

معدل الإستماع	العدد	٪
١ — يوميا	٩٤	٥٥ ٪
٢ — حسب الظروف	٧٧	٤٥ ٪
المجموع	١٧١	١٠٠ ٪

وتكشف بيانات الجـــدول أن (٥٥ ٪) من مستمعى الراديو يستمعون إلى برامجه يوميا فى حين أن (٤٥ ٪) منهم يستمعون إليه

حسب الظروف ، وقد تلاحظ وجود علاقة بين حجم ملكية أجهزة الإعلام الأخرى ومعـــدل الإستماع إلى الراديو ، حيث تتزايد نسبة الانتظام فى الاستماع إلى الراديو يوميا ، والإعتماد عليه كمصـــدر للمعلومات لدى الفئات غير الحائزة للتليفزيون أو الصحف والعكس يصبح صحيحا أيضاً . حيث تلاحظ أن الجانب الأكبر ممن أشار إلى استماعه إلى الراديو حسب الظروف يمتلكون مصادر أخرى للمعلومات كالتليفزيون والصحف . كذلك فقد تلاحظ وجود علاقة بين النوع والمهنة ومعدلات الإستماع إلى الراديو ، حيث تشير البيانات إلى تزايد إقبال النساء على الاستماع إلى الراديو بالمقارنة بالرجال . كما أن جمـــاعة الفلاحين والعمال والحرفين يعـــدون أكثر انتظاما فى الاستماع إلى الراديو من الموظفين والمهنيين والطلبة ، وتظهر المشاهدات الواقعية بقرية البحث ، أن أجهزة التسجيل والكاست ، قد سحبت أعداداً غير قليلة من جمهور الراديو وبالذات المنتظم منه أو قللت على الأقل من معدلات التعرض اليومى له ، حيث يمكن للمتجول فى شوارع القرية أن يستمع إلى التسجيلات والأغانى الشعبية التى أصبح إقبال القرويين عليها يتزايد يوما بعـــد يوم ، كرد فعل على ما يبدو من جانبهم للمضامين الإذاعية غير المرتبطة بواقعهم فى جانبها الأكبر .

وتكشف الملاحظات الميدانية ، أن الإستماع إلى الراديو نشاط يمارسه القروى بقرية « قنتير » من أماكن متعددة فى المنزل وفى الحقل وأماكن العمل وعند الأصدقاء والجيران وفى المقهى وفى المواصلات وغيرها من الأماكن . ونتيجة لذلك ، نجد أن جانبا غير قليل (٤٥,٥ ٪) من عادة الإستماع إلى الراديو تتم بصورة جماعية يجرى فى إطارها أحيانا مناقشة مضمون ما يذاع من موضوعات مختلفة . ومع ذلك تظل نسبة

كبيرة تصل إلى (٥٤،٥ ٪) من عادة الإستماع تتم بصورة فردية أو بمجرد خلفية لاتكون موضوع للحديث مع الآخرين .

كذلك ، فإن الإستماع إلى الراديو غير مقيد بوقت من الأوقات حيث يستمع الأفراد إلى الراديو متى أتاحت لهم الظروف ذلك (٤٥٪) ومع ذلك ، فان فترة المساء تعد من الفترات التى تجذب المستمع بالقرية تليها فترة الصباح ففترة المغرب . وبصفة عامة ، تظهر المشاهدات الواقعية أن أكثر وقت يستمع فيه القروى إلى الراديو هو من العصر حتى المساء ، ثم يأتى بعد ذلك فترة الصباح. أمافترة الظهيرة فلا تستأثر إلا بنسبة ضئيلةمن استماع القرويين للإذاعة .

وقد امتد الحوار مع المبحوثين فى هذا الجانب للتعرف على المحطات الإذاعية المفضلة لديهم فى التعرض ، وأظهرت إجابات المبحوثين ، ان النسبة الغالبة منهم تستمـــع إلى إذاعة البرنامج العام بنسبة تصل إلى (٦٢،٣٪) يلى ذلك مباشرة ، إذاعة القرآن الكريم بنسبة (١٩،٢ ٪) ، ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية إذاعة الشعب ، وصوت العرب ، والشرق الأوسط على الترتيب .

وقد ارتبطت نوعية البرامج والموضوعات المفضلة لدى المبحوثين بقرية « قتتير » بتفضيلاتهم للمحطات الإذاعية المختلفة . وفى هذا الاطار، تشير البيانات الميدانية والمشاهدات الواقعية ، أن القرويين يفضلون الاستماع فى الراديو إلى المواد الإخبارية (نشرات الأخبار، والتعليقات السياسية) بنسبة (٣٥ ٪) ، فالبرامج الدينية بنسبة (٢٥،٣ ٪) فالبرامج الغنائية والمنوعات (٢٠،٨ ٪) فالتمثيليات والمسلسلات الإذاعية بنسبة (١٤،٨ ٪) وبقية البرامج بنسبة (٤،١ ٪) .

والمتجول فى شوارع القرية يلاحظ الانتشار الواسـع لأجهزة التليفزيون فى البيوت وهوائيات الاستقبال على أسطح المنازل، وكما أوضحنا من قبل فإن نسبة تصل إلى (٧٠ ٪) من إجمالى العينة قد اقروا بمشاهدتهم للتليفزيون . ويكشف الجدول التالى عن معدلات مشاهدة التليفزيون بقرية « قنتير » :

جدول رقم (٩)

(معدل مشاهدة التليفزيون بقرية « قنتير »)

معدل المشاهدة	العدد	٪
١ - يشاهد التليفزيون يوميا	٩٢	٤٥ر٨
٢ - أحيانا وحسب الظروف	٤٨	٢٤ر٢
٣ - لايشاهد	٦٠	٣٠ر٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠ ٪

وتشير بيانات الجـدول أن (٤٥,٨ ٪) من إجمالى المبحوثين يتعرضون يوميا لبرامج التليفزيون ، وأن (٢٤,٢ ٪) يتعرضون لهذه البرامج حسب الظروف ، ووفقا للوقت المتاح ، أو بالمصادفة .. الخ . فى حين أقر مايقرب من (٣٠ ٪) من إجمالى أفراد العينة أنهم لايشاهدون التليفزيون لمبررات تتعلق بعدم ملكيتهم أساساً للتليفزيون ، أو الحرج من مشاهدته لدى الجيران والأصدقاء ، أو عدم توافر الوقت المناسب للمشاهدة . . الخ .

ونظراً ، لتكرار انقطاع التيار الكهربائى بالقرية أو ضعفه الشديد وبالذات فى الفترة المسائية ، وتحديدا من الساعة السادسة وحتى العاشرة

مساءاً (فترة زروة المشاهدة) فإن العديد من الأفراد وبالذات من محبى المسلسلات والأفلام التليفزيونية ومباريات كرة القدم ، كثيراً مايحرصون على توفير مصدراً آخر للطاقة يتمثل فى البطاريات السائلة لتشغيل أجهزة التليفزيون ، عندما ينقطع أو ينخفض التيار الكهربائى ويؤثر ذلك بالتالى على عدد ساعات المشاهده وكذا على نوعية البـــرامج التلفزيونية التى يتعرض لها الأفراد بالقرية كما سنوضح وشيكا .

وتشير الشواهد الميدانية أن النساء بالقرية أكثر تعرضا لبرامج التليفزيون من الرجال سواء من حيث الانتظام اليومى فى المشاهدة أو عدد ساعات المشاهدة ذاتها . كما يؤثر نوع المهنة على حجم المشاهدة حيث تتزايد معدلات التعرض النسبى لجماعة الحرفيين والعمال والطلبة إلى برامج أجهزة التليفزيون وتنخفض لدى جماعة المهنيين والموظفين والفلاحين .

كذلك فقد تلاحظ وجود علاقة بين السن وحجم تعرض الأفراد للتليفزيون ، حيث يقل معدلات التعرض بارتفاع المستوى العمرى للفرد بحيث تصل إلى أدنى مستوى لها لدى جماعة الشيوخ (٦٠ سنة فأكثر) .

وتتحدد صورة التليفزيون فى الذهن العام بقرية البحث على أساس أنه وسيلة للفرجة والتسلية والانبساط[1] . وتترسخ هذه الصورة بشكل واضح بالذات لدى نساء القرية ، وكذا عند جماعة الفلاحين والعمال والحرفيين. وقد لوحظ بصفة عامة ، كلما انخفض المستوى الثقافى والتعليمى

---

(١) ينعكس هذا المعنى بوضوح ، عندما تحدث حالة وفاة لدى أحد الجيران فيتم غلق جهاز التليفزيون ، أو التخفيف من صوته ، تعبيرا عن الحداد والمشاركة فى الاحزان حيث لايصح وفقا لثقافة القرويين أن يجلس الفرد أمام التليفزيون يتفرج ويتسلى ، والجار يتلقى العزاء .

المبحوث مال إلى النظر إلى التليفزيون باعتباره أداة للفرجة والمتعة وليس كأداة للتثقيف والإعلام بالقرية : « حتتفرج على التليفزيون الليلة ؟ » ، « التليفزيون فيه أفلام إيه النهاردة؟ » ، انبسط امبارح من المسلسل فى التليفزيون ؟ إلى غيرها من التعبيرات الدارجة التى يتداولها الأفراد فى حوارهم مع بعضهم البعض ، وتشير إلى غلبه الطابع الترفيهى للتليفزيون فى تصورات الجانب الأكبر من القرويين .

هذه الصورة الذهنية السائدة لدى القرويين عن التليفزيون لها علاقة فاعلة بإمكانيات هذه الوسيلة فى التأثير الإجتماعى وهى النقطة التى تجاهلتها — على مايبدو — غالبية الدراسات الإعلامية التى اهتمت ببحث وتقييم قدرات وسائل الإعلام المختلفة فى مجال التأثير الإعلامى ، فكثيرا من المضامين المثارة فى برنامج التليفزيون سواء فى شكل مسلسلات أو أفلام أو إعلانات أو حتى برامج ثقافية تفهم وتفسير لدى القرويين فى إطار هذه الصورة وعلى أساس أنها أشياء للفرجة والمتعة والخيال ، ويستحيل تمثلها أو التشبه بها فى دنيا الواقع ويتزايد تدعيم هذا الفهم والتفسير ، على ضوء ابتعاد كثير من المضامين التليفزيونية عن واقع عالمهم الخاص ، وما يسوده من قيم ومعايير ثقافية ترتبط بنمط حياتهم المعيشية .

ولنقدم مشاهدة واقعية ، محاورة جرت بين شاب وفتاة ، الشاب يعمل بائعا فى محل للبقالة ، والفتاة جاءت من عزبة مجاورة بهدف شراء بعض الطلبات ، وبعد مزاح ضاحك وتلبية طلبها ، سألها الشاب ، هل أنت متزوجة ؟ فأجابت لا ، هل تتزوجينى ؟ أيوه ، موافقة ، طب تعالى نروح للمأذون نكتب الكتاب دلوقتى . . لأأنت عوزنى أتجوز زى بنات التليفزيون ، تعالى كلم أبويا ياخويا » . وتكشف مثل هذه المحاورة التى استمعنا إليها بطريقة الصدفة خلال إحدى جولاتنا بقرية

البحث ، أن الفتاة القروية رغم اطلاعها من خلال التليفزيون على نماذج وصور أخرى غير مألوفة لديها عن الزواج وعلى علاقات أكثر تحررا بين الشباب والفتيات عكستها المشاهد التليفزيونية ، إلا أن ذلك لا يتجاوز لديها حد الفرجة والمتعة ، ويستحيل تمثلها لأن التقاليد تمنع ذلك ، كما أنها لا يمكن أن تكون مثل فتيات التليفزيون ، الذين يعرضون أنفسهم ، ويمثلون لكي يتفرج عليهم الناس ، وهو سلوك يثير الإستنكار والرفض ويصعب فهمه لديها ، رغم استمتاعها بمشاهدته ولكن هذا الاستمتاع وهذه المشاهدة تنصب فقط على ملاحظة وتتبع الشكل والمشهد دون فهم أو تمثل دلالاته .

ويبدو أن هذه الصورة الذهنية المترسخة لدى القرويين عن التليفزيون والنظر إليه باعتباره وسيلة ترفيه وإمتاع لها علاقة بتحديد أولوياتهم للبرامج المفضلة، حيث حظيت المسلسلات والأفلام التليفزيونية على المرتبة الأولى من حيث البرامج المفضلة بنسبة تصل إلى (٥٥٪) ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية البرامج والمواد الدينية بنسبة (٢٠,٢٪) ، ثم الأخبار والبرامج السياسية (١٠,٣٪) فالاعلانات التليفزيونية (٥,٥٪) فبرامج الأطفال وربات البيوت (٤,٨٪) ثم برامج المنوعات الأخرى بنسبة (٤,٢٪) .

وأما كانت تفضيلات المبحوثين للبرامج التليفزيونية المختلفة ، فإن الملاحظة الميدانية والمشاهدات الواقعية تظهر سيادة أنماط التعرض للأفلام والمسلسلات التليفزيونية ومباريات كرة القدم والاعلانات التى تسبق عرض الأفلام والمسلسلات ، ولم يأت هذا نتيجة تفضيل لهذه البرامج أو لصورة ذهنية لديهم عن التليفزيون فقط - كما أوضحنا من قبل - ولكن لمبررات موضوعية تتعلق بالانقطاع المستمر للتيار الكهربائى

بالقرية أو لضعف هذا التيار بالذات فى ساعات زروة المشاهدة (الفترة المسائية) إلى الحد الذى تعجز فيه أجهزة التليفزيون عن العمل . فيتجه بعض الأفراد إلى استخدام البطاريات السائلة فى تشغيل أجهزة التليفزيون ونظراً للإرتفاع النسبى فى تكلفة شحن هذه البطاريات ، فإنه عادة مايقتصر استخدامها على مشاهدة مسلسل أو فيلم أو مباراة كرة قدم دون سائر البرامج بصرف النظر عن رأيه فيها .

ويتعامل الأفراد بقرية «قنتير» مع الصحف باعتبارها أداة للتثقيف ومعرفة الأخبار الحكومية وأحوال الدنيا ، ويتساوى هذا الفهم لدى كافة الفئات من جميع المستويات المهنية والثقافية بالقرية . ومع ذلك ، نجد قدراً من التباين فى موقف هذه الفئات من الصحف ودورها فى حياتهم الفعلية ، فى حين تتعامل جماعة الفلاحين والعمال والحرفيين وبالذات المستويات الثقافية الدنيا منهم مع الصحف بقدر من الإحترام والهيبة والجد ، وتؤدى لديهم مهام كتنشيط عملية القراءة ، لدى البعض منهم ، والاستعانة بمضمونها فى الحوار مع الآخرين ، والظهور بمظهر العارف ، وتوفير قدر من الإحترام لهم ، والإلمام بأحوال الدنيا بصفة عامة ، نجد أن جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة أكثر ميلا لإنتقاد الصحف وعدم التعامل بجدية مع مضمونها ووصفه بأنه كلام جرائد ، لا يودى ولا يجيب ، وأنها تتحدث فقط بلسان الحكومة وأفندية القاهرة . ومع ذلك فإنهم يحرصون على شرائها والظهور بها أمام الآخرين والحديث معهم عما حملته من أخبار ومقالات حول الموضوعات العامة المطروحة وبالذات الجرائم والحوادث الكبرى والقضايا السياسية والقرارات الحكومية .

وأيا كانت تصورات ومواقف المبحوثين إزاء الصحف ، فإن معدلات

تعرضهم لها والحرص على قراءتها بانتظام تبدو منخفضة نسبياً ويتضح ذلك من الجدول الآتى : —

جدول رقم (١٠)

(معدلات تعرض المبحوثين للصحف بقرية قنتير)

معدلات التعرض للصحف	العدد	٪
١ - كل يوم	٢٠	١٠و٢
٢ - مرة كل ثلاثة أيام	١٠	٥و٢
٣ - مرة فى الأسبوع	٥	٢و٣
٤ - مرة كل أسبوعين	٣	٠و٧
٥ - حسب الظروف	٣١	١٥و٣
٦ - لا يقرؤها على الإطلاق	١٣١	٦٥و٣
المجمـــوع	٢٠٠	١٠٠٠٠٪

وتكشف بيانات الجدول ، أن النسبة الغالية من المبحوثين،وغالبيتهم من الأميين (٦٥,٣٪) لا يقرأون الصحف أو يتعرضون إلى مضمونها بصورة مباشرة . فى حين أن هناك (٣٤,٧٪) من إجمـــالى المبحوثين يتعرضون بصورة أو بأخرى للصحف . فإذا أمعنا النظر فى هذه الفئة الأخيرة ، نجد أن الجانب الأكبر منها (١٥,٣٪) يتعرضون للصحف بالصدفة وحسب الظروف وما يتوافر لديها من وقت وأن (٥,٢٪) تقرؤها تقريبا مرة كل ثلاثة أيام ، (٢,٣٪) تقرأ الصحف فقط مرة فى الأسبوع . بينما لا ينتظم فى قراءة الصحف يومياً سوى (١٠,٢٪) من إجمالى أفراد العينه .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المبحوثين ، أن ثمة علاقة بين

درجة تعود الأفراد على قراءة الصحف بقرية البحث واختلاف الخصائص النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية . فالإناث أقـل تعوداً على قراءة الصحف من الذكور ، وتـكثر بين غير الأميات منهن نسبة قراءة الصحف حسب الظروف ، وتقل إلى أدنى مستوى نسبة الانتظام اليومى فى قراءة الصحف كما تلعب الاختلافات العمرية دورها فى هذا المجـال ، حيث تلاحظ إنخفاض درجة تعود الأفراد على قراءة الصحف بارتفاع المستوى العمرى فالشباب أكثر تعوداً على قراءة الصحف من متوسطى العمر ، ومتوسطو العمر أكثر تعوداً من الشيوخ ويتأكد ذلك عند نظر توزيع نسبة من لا يقرأ الصحف على الفئات العمرية المختلفة ، حيث تصـل هذه النسبة إلى أدنى مستوى لهـا بين الشباب ، وتـتزايد بين متوسطى العمر لتبلـغ أقصى إرتفاعهـا بين الشيوخ ، حيث تبلغ نسبة من لا يقرأ الصحف فى هذه المرحلة (٤٠ ٪) من إجمالى القادرين من أعضاء هذه الجماعة على القراءة والـكتابة فى قرية البحث .

كذلك تقل نسبة من لا يقرأ الصحف فى مجتمع البحث ، بارتفاع المستوى التعليمى ، حيث ترتفع نسبة من لا يقرأ الصحف بين الفئـات ذات المستويات التعليمية الدنيا ، وتقل لدى الفئات الأخرى. حيث يندر مثلا وجود أفراد لا تقرأ الصحف على الإطلاق لدى الحاصلين على الشهادات فوق المتوسطة والجامعية ، كما نجد أن أفراد المهن المختلفة يختلفون فيما بينهم فى درجة تعودهم على قراءة الصحف فالفلاحون ترتفع بينهم نسبة من لا يقرأ الصحف على الإطلاق وتنخفض لديهم نسبة من يقرأ الصحف يوميا وبصورة منتظمة . فى المقابل تنخفض بين العمال نسبة من لا يقرأ الصحف وترتفع نسبة التعود على قراءة الصحف يوميا . ويندر

وجود من لا يقرأ الصحف بين جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة . كما ترتفع بين أعضاء هذه المهن درجة التعود على الانتظام فى قراءة الصحف. فى حين نجد إنخفاضاً واضحا بين جماعة التجار فى نسبة التعود على قراءة الصحف يوميا .

وأيا كانت معدلات التعود على قراءة الصحف ودلالاتة ، فإن الأمر الأكثر أهمية ، هو الوقت المستغرق عادة فى قراءة الجريدة ، وهنا تكشف البيانات الميدانية ، أن وقت الفراغ المتاح، وليس طبيعة المضامين المثارة ، هو العنصر الحاسم فى تحديدمدة تعرض الفرد للصحيفة. ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (١١)
(الوقت المستغرق فى قراءة الصحف بقرية «قنتير»)

الوقت المستغرق	العدد	٪
١ — خمس دقائق	٣	٢و٤
٢ — ربع ساعة	٥	٣و٧
٣ — نصف ساعة	١٢	٦و١٧
٤ — ساعة فأكثر	١٦	٢و٢٣
٥ — حسب وقت الفراغ	٣٢	٣و٤٧
٦ — حسب الموضوعات	١	٤و١
المجمـــوع	٦٩	١٠٠٪

وتظهر بيانات الجدول أن الجانب الأكبر من المبحوثين (٤٧,٣٪) ممن يقرأون الصحف فى العينة تتوقف مدة قراءتهم الصحيفة على وقت الفراغ المتاح فالمسألة لديهم ما هى إلا مسألة تثقيف وتمضيةوقت فراغ..

فإذا ضاق وقت الفراغ ، قلت مدة القراءة أو حتى أهملت الصحيفة تماما ، فى حين لم تتجاوز نسبة المبحوثين ممن تستغرق قراءتهم للصحيفة ساعة فأكثر وهى المدة التى تعد كافية نسبيا للقراءة المتمعنة لموضـــوعات الجريدة (٢٣,٢٪) فى الوقت الذى ظلت فيه نسبة كبيرة تصل إلى ما يقرب من (٢٨٪) تقرأ الصحيفة لمدة تتراوح بين خمس دقائق ونصف ساعة وهى المدة التى لا تكفى إلا للإلمـام السريع بموضوعات الجريدة دون تدقيق أو تمحيص .

ويلعب النشاط المهنى للفرد دوراً فى تحديد وقت القراءة المستغرق للصحيفة ، حيث تشير المشاهدات الواقعية والبيانات المستقاه من المبحوثين ، إلى أن جماعة الحرفيين والمهنيين والموظفين على الترتيب تعتبر نسبيا من أكثر الفئات الإجتماعية إستغراقا فى قراءة الصحف بالمقارنة بأصحاب المهن الأخرى من جماعات العمال والفلاحين والطلبة والتجار . ومع ذلك ، فإن المراقبة الدقيقة لمسلك القراء فى التعامل مع الصحف بقرية البحث تكشف عن ضآلة الوقت المستغرق عادة فى قراءة الأفراد للصحف بصفة عامة ، حيث لا تتوافر لدى الكثير منهم الرغبة فى القراءة المتأنية والفاحصة ، وإنمـا الغالب هو التصفح السريع للعناوين الرئيسية لصفحات الجريدة ، أو انتقاء مضامين معينة دون سواها وفقا للاهتمامات المختلفة ، وكذلك لوحظ أن وقت القراءة عادة مالا يكون متصلا وبالذات بين جماعة الموظفين والفلاحين حيث كثيراً ما يوزع الفرد وقت قراءة الصحيفة على فترات يتوقف مداها على وقت الفراغ المتاح والحاجة إلى تمضية الوقت .

وتظهر البيانات الميدانية ، ميل أفراد الجمهور بقرية البحث إلى قراءة أكثر من جريدة واحدة ، فقـــد تبين أن (٤٢) فرداً

بنسبة (٦٠٪) من إجمالي أفراد العينة ممن يقرأون الصحف والبالغ عددهم (٦٩) فرداً تقرأ أكثر من جريدة وأن (٣٨,٩ ٪) منهم تكتفي بقراءة جريدة واحدة ، بينما ذكر (١,١٪) فقط أن الأمر يتوقف على الظروف ومدى توافر الجرائد ، ويبدو أن قرار رفع أسعار الصحف إلى ٢٠ قرشا للنسخة الواحدة مؤخراً ، قد أنهى تماما بقرية البحث على ظاهرة شراء الفرد ثلاثة جرائد دفعة واحدة ، وقلل إلى النصف تقريبا عدد الذين اعتادوا شراء جريدتين يوميتين ، كما رفع معدلات تداول الأفراد للنسخة الواحدة ، وتبادل الأنواع المختلفة للصحف .

وقد شاهدت أمام مسجد القرية ، وبعض الموظفين بها يأتون في الصباح الباكر إلى مكان توزيع الصحف بالقرية ، وهو أيضا محل لبيع الخردوات للتصفح السريع للجرائد الموجودة . ثم شراء جريدة واحدة ، كما شاهدت كيف يجرى إعادة بعض الجرائد إلى الموزع بعد قراءتها نظير مقابل متفق عليه . وأيا كان الأمر ، فقد تبين بوضوح أن أية محاولة لرفع أسعار الصحف إلى ٢٥ قرشا أو ثلاثين قرشا سوف يقلل عدد مشترى الجريدة بالقرية إلى النصف تقريبا عما هو قائم فى الوقت الراهن ، وبالتالى يخرج أعداداً كبيرة من جمهور الصحف — على قلته بالقرية — من التعرض لهذه الوسيلة الإعلامية .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المبحوثين ، أنه لا توجد جرائد مفضلة لديهم « كلها زى بعض ، أهى جريدة والسلام ، أى جرنال موجود أشتريه ، أهى كلها ثقافة » ، إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن تصور يوحد بين الأنواع المختلفة من الجرائد ، ومع ذلك فقد تلاحظ أنه كلما انخفض المستوى التعليمى للمبحوث ، قلت قدرته على التمييز بين أنواع

الجرائد المختلفة، وبصفة عامة ،فإن الجانب الأكبر من الفلاحين والعمال والمهنيين ممن يقرأون الصحف لاتوجد لديهم جرائد مفضلة ، فى حين ، نجد أن جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة والتجار أكثر قدرة على التمييز والمفاضلة بين أنواع الجرائد المختلفة .

وأيا كان الأمر ، فإنه من خلال الإستجابات المباشرة للمبحوثين من أفراد عينة البحث ممن أقروا بقراءة الصحف والبالغ عددهم (٦٩) فرداً ، وكذلك الملاحظات الميدانية والمشاهدات الواقعية ،لسلك الأفراد بقرية البحث فى التعامل مع الصحف ، يمكن القول ، أن جرائد الأخبار والجمهورية ، والأهرام ، ثم الوفد ، والأحرار ، والأهالى ، والشعب على الترتيب من الجرائد الأكثر رواجا وانتشاراً فى قرية البحث .

ويكشف الحوار مع المبحوثين حول الموضوعات المفضلة لديهم فى الجرائد التى يقرأونها عن انحصار دائرة الإهتمام بالموضوعات المثارة بصفة عامة ، فهى لاتتجاوز ثلاثة إلى أربعة موضوعات لدى القارىء الواحد عن أكثر تقدير ، وكثيرا ماكان المبحوث يمكث فترة طويلة نسبياً لتذكر أى الموضوعات التى يقبل عليهاعند قراءته للجريدة،وبصورة عامة توضح استجابات المبحوثين فى هذا المجال ، أن الأخبار حول الأحداث الخارجية والداخلية والرياضية والكورةأو برامج التليفزيون والحوادث والجرائم والموضوعات الدينية والإعلانات المبوبة والوفيات على الترتيب ، تعد من بين أكثر الموضوعات المثارة فى الصحف إقبالا من جانب القراء على إختلاف تصنيفاتهم .

ويبدو واضحا لدى جميع فئات القراء ، الحرص على تصفح الأحداث الخارجية والداخلية فى الجرائد التى يقرؤها ، بيد أن ملاحظة أسلوب مطالعة القارىء لهذه الموضوعات تكشف أن قراءتها عادة ماتتم بصورة

سريعة وخاطفة ، وفى الغالب يكتفى القارىء بمطالعة العناوين الرئيسية التى تدور حولها ، وباستثناء الأخبار الخارجية والداخلية والحوادث والجرائم التى تعد عنصراً مشتركا فى اهتمامات مختلف فئات الجمهور ، نجد أن الإناث تميل إلى تصفح الإعلانات التجارية وبرامج التليفزيون والمشكلات العاطفية وأخبار المرأة والطفل والموضة ، بينما يميل الشباب من الذكور إلى تصفح أخبار الرياضة والكورة وبرامج التليفزيون وبريد القراء وصفحة المرأة فى الوقت الذى يدقق فيه متوسطو العمر وكبار السن من الذكور فى الموضوعات الدينية وإعلانات الوفيات والكلمات المتقاطعة ومقالات الكتاب .

وبالإضافة إلى هذه الحقائق العامة ، يمكن الإشارة إلى بعض التميزات بين أعضاء المهن المختلفة من القراء ، فالموظفين يميلون فى غالبيتهم إلى مطالعة مقالات الكتاب وقرارات الحكومة فى مجال السياسة الداخلية . بينما يتجه الفلاحون أكثر إلى الصفحة الدينية والوفيات وأخبار الناس والإعلانات . فى حين يكثر بين العمال الميل إلى الصفحة الدينية ، وحظك اليوم والإعلانات حول الوظائف وأخبار المجتمع . كما يهتم التجار بالصفحة الإقتصادية والأخبار الداخلية والإعلانات حول المناقصات فى الوقت الذى تثير مقالات الكتاب والأحداث الخارجية اهتمام المهنين ، ولا يوجد تفصيلات مميزة لدى جماعة الحرفيين والطلبة حيث تظل الرياضة والحوادث والأخبار الخارجية هى التى تحظى بالإهتمام الرئيسى لديهم عند مطالعة الجريدة .

وأياً كانت طرق وأساليب تعرض الأفراد بمنطقة البحث لوسائل الإعلام المختلفة، والبرامج والموضوعات المفضلة لديهم فإن التساؤل المهم

هنا يتعلق بمركز وسائل الإعلام المختلفة من حيث القدرة على توصيل المعلومات ، ومدى اعتماد الأفراد بمنطقة البحث عليها فى تلبية احتياجاتهم من المعلومات. ووفقا لاستجابات المبحوثين اللفظية ، فإن الراديو ما زال يعد أكثر وسائل الاعلام قدرة على توصيل المعلومات إلى القرويين ، كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (١٢)

(مركز وسائل الإعلام من حيث القدرة على توصيل المعلومات)

الوسيلة الاعلامية	العدد	٪
١ ـ الراديو	٦١	٣٠ر٥
٢ ـ التليفزيون	٤٣	٢١ر٦
٣ ـ الصحف	٤٠	٢٠ر١
٤ ـ حسب الموضوع	٣٢	١٥ر٨
٥ ـ لايعرف	٢٤	١٢ر—
المجموع	٢٠٠	١٠٠ ٪

ووفقا لهذه الاستجابات ، حصل الراديو على (٣٠,٥ ٪) من إجمالى المبحوثين باعتباره أكثر وسائل الإعلام قدرة على توصيل المعلومات بالقرية ، والتعرف على أخبار المجتمع والعالم الخارجى ، وهى نتيجة أكدتها العديد من الأبحاث السابقة ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية التليفزيون بنسبة (٢١,٦ ٪) يليه مباشرة وبفروق ضئيلة للغاية الصحف بنسبة (٢٠,١ ٪) ، ورفضت نسبة غير قليلة من المبحوثين (١٥,٨ ٪) تحديد وسيلة بعينها أو تفضيل وسيلة على أخرى وأوضحت أن ذلك يرجع إلى طبيعة المعلومات والأحداث ومدى قربها أو بعدها عن مجتمعهم المحلى. فى حين أظهر (١٢ ٪) من إجمالى المبحوثين عدم قدرة على إبداء

الرأى والحكم على مصادر المعلومات المختلفة ، وقد لوحظ عليهم بصفة عامة قلة تعرضهم لوسائل الإعلام والتردد والمراوغة فى الحديث أو التهرب من إبداء الرأى ومحدودية أفقهم المعرفى .

ويبدو أن أسبقية دخول الراديو إلى القرية المصرية وتعود القرويين عليه كمصدر يسهل تعاملهم معه للتعرف على مجريات الأحداث خارج نطاق مجتمعهم المحلى ، والانبهار الشديد بالتليفزيون كمصدر للفرجة ونقل العالم الخارجى ذاته إليهم ، وبالإضافة إلى صعوبة تعاملهم مع الصحف وما تتطلبه من ضرورة توفر مهارة القراءة التى يفتقدها الجانب الأكبر من القرويين، سوف تظل عوامل فاعلة فى تحـــديد إستجابات القرويين اللفظية على أية تساؤلات تسعى إلى التعرف على مراكز وسائل الإعلام المختلفة فى إمداد القرويين بالمعارف والمعلومات .

على أن ملاحظة أنماط تعرض القرويين لوسائل الإعلام المختلفة وأساليب تعاملهم مع هذه الأجهزة وتصوراتهم لأدوارها المختلفة وتتبع مصادر معارف المبحوثين بالموضوعات المختلفة ، يكشف عن الدور الهام والبالغ الذى تلعبه الصحف فى تزويد القرويين على اختلاف انتماءاتهم المهنية بالمعلومات المختلفة ، وذلك من خلال تغذيتها وتدعيمها لأساليب الاتصال الشخصى وقادة الرأى فى القرية بالمعلومات، والدور البالغ الذى يلعبه بعد ذلك هؤلاء الأفراد فى نقل المعلومات لدى القطاعات الأخرى . ولعل ذلك يفسر حرص أمام مسجد القرية وبعض الموظفين بها على التصفح اليومى لكل أنواع الجرائد لدى الموزع — كما أشرنا من قبل — ويظهر الحوار المباشر مع الأفراد من مختلف الفئات ، أن الجانب الأكبر من معارف وتصورات الأفراد حول الموقف من شركات توظيف الأموال ، والإجراءات التى

تتخذها الحكومة مع هذه الشركات — وهو الموضوع الذى كان سائداً خلال البحث الميدانى وقبل أن يصدر النائب العام قراره بوقف النشر فى هذا الموضوع — كان مصدره الصحف دون غيرها من وسائل الإعلام الأخرى ، وتبين لى بوضوح أن من يقرأ الصحف ومن لا يقرؤها من جماعة الأميين لديهم تقريبا تصورات متشابهة حول الموضوع ، تتفق إلى حد كبير مع ما تطرحه الصحف من مواقف وتصورات حول ذات الموضوع ، مما يشير إلى الدور الهام الذى تلعبه أنماط الاتصال الشخصى فى تناقل المعلومات وتوسيع نطاقها ، وهو الاتصال الذى يعتمد أساسا على الصحف فى تغذيته بالمعلومات باعتبارها أداة التثقيف ومعرفة أخبار الدنيا وما تتيحه إمكانياتها من تنوع موضوعاتها ، والتعمق فى بحث هذه الموضوعات والوقت المناسب للتعرض . . إلخ . فضلا عن هامش الحركة والحرية النسبية المتاحة للصحف بالمقارنة بوسيلتى الراديو والتلفزيون التى تتعرض لدرجة أكبر من الضبط والسيطرة والتوجيه من جانب السلطات الرسمية .

وأياً كان الأمر ، فإن النظرة الواقعية والمتفحصة لقدرات وسائل الإعلام المختلفة فى تزويد القرويين بالمعلومات ومدى اعتمادهم عليها فى تلبية احتياجاتهم من المعلومات تجعلنا نميل إلى القول ، بأنه على الرغم من انصراف الجانب الأكبر من مضمون هذه الوسائل عن الاهتمام بمشاكل وهموم الغالبية العظمى من القرويين ، وميل جل مضمونهـا إلى التحيز الحضرى ، إلا أن هذه الوسائل تعمل فى تكاتف وتكامل سواء فى إمداد القرويين مباشرة بالمعلومات حول القضايا القومية ، وما يجرى بعيدا عن عالمهم المحلى ، أو فى تغذية وتدعيم أساليب الاتصال الشخصى ، والتى تلعب الدور الأساسى فى نشر المعلومات وترويجها على نطاق واسع بالقرية المصرية ، وتحقيق الإقناع المطلوب بالممارسات الجديدة .

ثالثاً : أجهزة الإعلام وهجرة العمالة (التأثير والفاعلية) :

إنطلقت العديد من الدراسات الإعلامية التى اهتمت بقضايا التنمية ، من تصور يرى ، أن ثمة علاقة بين التعرض لأجهزة الإعلام ، وما يبديه الأفراد من أراء وتصورات حول الجوانب المختلفة للقضايا موضع البحث ، وبالتالى تستغرق هذه الدراسات فى بحث وقياس حجم تعرض الأفراد بمنطقة البحث والمؤشرات المختلفة الفاعلة فى تحديد طبيعة هذا التعرض ، كمتغيرات النوع ، والعمر ، والمستوى التعليمى ، والحالة الاجتماعية ، والدخل . . إلخ . وكذا فى التعرف على رغباتهم وتفضيلاتهم لبرامج أو موضوعات معينة ، وتربط بين كل ذلك ، وبين استجابات المبحوثين اللفظية على أسئلة الاستبيان التى توجه إليهم حول القضايا موضع البحث لتحكم بعد ذلك على تأثير وسائل الإعلام، بعبارة أخرى . ترى هذه الدراسات أن ثمة علاقة بين التعرض والتأثير الاجتماعى ، فإذا تحقق التعرض حدث التأثير .

ومع أهمية بحث أنماط تعرض الجمهور لأجهزة الإعلام المختلفة ، وأسلوب تعاملهم مع هذه الوسائل، أو رؤيتهم لها واعتمادهم عليها، إلا أنه فى تصورنا غير كاف للحكم على تأثير هذه الأجهزة فى مجرى الحياة اليومية للأفراد لسبب بسيط هو أن الإقرار بالتعرض لا يعنى فى كثير الأحيان فهم واستيعاب الأفراد للمضامين المثارة عبر وسائل الإعلام المختلفة . فقد يتعرض الفرد لمقالة صحفية ولكنه قد يخطىء فى فهم معناها ودلالة أفكارها فى الوقت الذى يقر فيه بقراءتها . كما أن الفتاة الريفية مثلا قد تتعرض لمشاهد تليفزيونية حول علاقات أكثر تحررا بين الشباب والفتيات ، ولكنها لا تستطيع فهم أو ممارسة هذا السلوك لأن

إطارها الثقافى ومجموعة التقاليد والأعراف التى تعيش فى إطارها تعوق ذلك .

وتجنبا لوقوع الدراسة الراهنة فى مثل هذا المأزق ، فإنها تجاوزت بحث عملية التعرض التى أوضحنا طبيعتها فى موضع سابق إلى تتبع حقيقة التأثيرات التى تتركها أجهزة الإعلام على معارف واتجاهات ومواقف الأفراد بقرية البحث تجاه موضوع هجرة العمالة إلى الخارج . ومعلوم أن أول مراحل التأثير ، هى الإلمام والمعرفة ، وقد دأبت الكثير من الكتابات الإعلامية على الحديث عن المهمة الأولى التى تقوم بها وسائل الإعلام فى مجال التغيير الإجتماعى ، وهى مهمة نشر المعلومات وترويجها على نطاق واسع بين الأفراد وفى محاولة من جانبنا لاختبار هذه المهمة قياسا على موضوع هجرة العمالة ، توجهنا بالسؤال الآتى إلى المبحوثين « الواحد لو عاوز يعرف حاجة عن السفر واللى بيسافروا بره ، يا ترى يعرف منين أكثر ؟ وجاءت إجابات المبحوثين على هذا التساؤل لتكشف عن الدور البالغ الذى تلعبه أنماط الإتصال الشخصى فى هذا المجال ، الناس بتعرف بعض ، من الناس اللى بتيجى من مصر ، من اللى بيسافروا ويرجعوا من مكاتب السفريات ، من المقاول إلى غير من الاستجابات المباشرة التى توضح درجة اعتماد القرويين على قادة الرأى وأصحاب الحظوة والنفوذ فى المعرفة بأخبار السفر ، وكيفية السفر إلى الخارج ، ولم ترد أية استجابات مباشرة تشير فى ذلك إلى دور الراديو أو التلفزيون أو الصحف ولا يوجد أية فروق جوهرية فى ذلك بين فئات المبحوثين على اختلاف مستوياتهم المهنية والتعليمية .

وقد رفض العديد من المبحوثين وبالذات المستويات التعليمية الدنيا

أية إشارات أو إيحاءات من جانبنا تسعى للفت انتباههم إلى دور التلفزيون مثلا أو الصحف فى هذا المجال ، « هو التليفزيون بيجيب حاجات عن كده، إعلانات الجرائد لناس معينة وبس» ، إنما المقاول أو المندوب بيجى يطب البلد والناس بتتفق معه وتعرف منه كل حاجة » .

وقد جاءت إجابات المبحوثين حول تساؤلنا حول كيفية إدخال فكرة السفر بداية إلى القرية ، ودور المصادر المختلفة فى هذا المجال ، لتؤكد الدور الهام للاتصال الشخصى وضآلة دور أجهزة الإعلام كما يوضح الجدول التالى : —

جدول رقم (٤)

(مصادر معرفة القرويين بفكرة السفر للعمل بالخارج)

مصدر المعرفة	العدد	٪
١ — مقاول الانفار	٤٨	١و٢٤
٢ — الأهل والأصدقاء والزملاء	٣٠	٠و١٥
٣ — الناس بتعرف بعض	٩٠	٠و٤٥
٤ — الراديو	٨	٢و٤
٥ — التليفزيون	١١	٤و٥
٦ — الصحف	١٣	٣و٦
المجموع	٢٠٠	١٠٠٪

وتظهر بيانات الجدول أن مقاولى الانفار وجماعة الأهل والأصدقاء والزملاء ، والتفاعل مع الآخرين قد لعبت الدور الأساسى فى إدخال فكرة السفر إلى القرية بنسبة وصلت إلى (٨٤,١٪) فى حين لم تتجاوز

نسبة من أشار إلى إسهام وسائل الإعلام الجماهيرى فى إدخال هذه الفكرة سوى (٩و١٥٪) من إجمالى المبحوثين .

ويروى الإخباريون ، أن الفكرة بدأت أصلا بحضور بعض مقاولى الانفار إلى القرية واتفاقهم مع عدد من العمال على السفر إلى الخارج (ليبيا، الأردن ، العراق) العمل هناك ، وكذلك من خلال إعارة بعض المدرسين بالقرية إلى الكويت والسعودية ثم أخذت الفكرة تنتشر وتقوى خصوصاً بعد تسريح العديد من شباب القرية المجندين بالجيش فى أعقاب انتهاء حرب أكتوبر وزيادة تردد الأفراد بالقرية على القاهرة ومكاتب السفريات بها ونتيجة لما صادف الموجة الأولى من الهجرة من نجاحات وعودتها ببعض المدخرات التى حققت لأصحابها نقلة إيجابية ، أخذت الفكرة تحظى بالأهمية والتقييم من جانب الفئات الأخرى ، إلى أن أصبحت بعد ذلك ، الحلم والأمل الذى يراود الجميع بصرف النظر مدى معاناتهم أو حاجاتهم الحقيقية للسفر .

ومع تهوين الجانب الأكبر من المبحوثين لدور أجهزة الإعلام فى نشر فكرة السفر إلى القرية وتأكيدهم على دور الاتصال الشخصى وقادة الرأى بالقرية فى هذا المجال . إلا أن المشاهدات الواقعية والحوارات غير المباشرة مع المبحوثين وبالذات من جماعة المثقفين بالقرية ، تكشف عن الدور الذى لعبته أجهزة الإعلام وبالذات الصحف فى تغذية وتدعيم أنماط الاتصال الشخصى فى نشر وترويج فكرة السفر . فقد تحدث البعض مثلا عن أثر الأخبار التى تناقلتها الصحف عن هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق والتى كانت موضع حديث الناس بالقرية . كما أشار البعض الآخر إلى مسلسلات التليفزيون، وذكروا منها تحديداً مسلسل «سنبل» «والبحيرات المرة» ، «وأحلام الحب والإعارة» ، الذى كان يجرى عرضه وقت تطبيق

الدرامية، وغيرها من المسلسلات التى لعبت دورها فى توجيه الانتباه نحو السفر والعمل بالخارج كوسيلة للتخلص من المشكلات التى يواجهها الفرد فى حياته اليومية .

وقد اتجه حوارنا مع المبحوثين بعد ذلك للتعرف بصورة مباشرة عن مدى إدراكهم لما تقوله أجهزة الإعلام المختلفة عن الهجرة للعمل بالخارج، وقد تحدد التساؤل الذى طرح عليهم على النحو التالى :

يا ترى نفتكر أن الراديو والتليفزيون والجرائد بتقول حاجة عن حتة السفر دى ؟ وتكشف الاستجابات اللفظية للمبحوثين على هذا التساؤل عن ميل الجانب الأكبر منهم إلى الإجابة بالنفى بنسبة وصلت إلى (٣و٨٤٪) فى حين أن (٧و١٥٪) فقط من إجمالى المبحوثين، هى التى أجابت بالإيجاب. ولعل ذلك يدعم ما سبق أن أشرنا إليه من ميل المبحوثين إلى التهوين من دور أجهزة الإعلام فى هذا الموضوع ، وتأكيدهم البالغ على دور الاتصال الشخصى واعتمادهم على المصدر الأخير فى تلبية احتياجاتهم من المعلومات حول موضوع الهجرة والسفر للخارج .

وقد تباينت رؤى المبحوثين من أفراد العينة الذين أجابوا بالإيجاب حول حقيقة ما تقوله أجهزة الإعلام عن الهجرة ، فقد أشار البعض منهم وبالذات المستويات الثقافية الدنيا إلى أنها تتكلم عن الحوادث التى تحدث للمصريين بالخارج ، «وتخوف من حتة السفر»، وما يحدث للمسافرين فى الغربة من مشكلات ، فى حين أشار البعض الآخر إلى تشجيعها للهجرة ، وحديثها عن المهاجرين العائدين ، وتحويلاتهم، وما يمنح لهم من تسهيلات، وتشجيع الناس على السفر للعمل بالخارج للحصول على العملة الصعبة للبلد ، وحل مشكلاتهم وتكوين مستقبلهم .

وكان من الطبيعي أن يتجه البحث هنا للتعرف على تصورات المبحوثين للوسيلة الإعلامية التي تتحدث أكثر عن السفر والعاملين بالخارج، وقد أظهر البحث عدم مقدرة الجانب الأكبر من المبحوثين على تحديد وسيلة معينة. ويكشف الجدول التالي هذه الحقيقة:

جدول رقم (٥)
(تصورات المبحوثين لأكثر وسائل الإعلام تناولا للهجرة)

تصور المبحوثين للوسيلة	العدد	٪
١ — الراديو	٤٨	٢و٢٤
٢ — التليفزيون	٤٠	٢و٢٠
٣ — الصحف	٣١	٣و١٥
٤ — لا أعرف	٨١	٣و٤٠
المجمـــوع	٢٠٠	٪١٠٠

ويبدو واضحا من بيانات الجدول، أن جانبا كبيراً من المبحوثين (٣و٤٠ ٪) لم يتمكن من تحديد الوسيلة الأكثر حديثا عن الهجرة «مش عارف»، «كله زى بعض»، «وأنا يعنى كنت بدور على مين بيتكلم أكثر»، ساعات وساعات»، مش ديما إلى غيرها من الاستجابات التي تكشف عن عدم قدرة على الحكم وإبداء الرأي في مسألة تبدو إما ليست موضع اهتمام المبحوث أصلا أو لضعف الحاسة النقـــدية لديه. وتعرضه للمضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الإعـــلام المختلفة بصورة عشوائية وغير هادفة.

كما تكشف بيانات الجـــدول ، أن الراديو يعد من أكثر وسائل الإعلام حديثا عن الهجرة بنسبة (٢٤,٢ ٪) ويلى ذلك مباشرة وفى مرتبة تالية التليفزيون بنسبة (٢٠,٢ ٪) ثم الصحافة فى المرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٣ ٪) وهو ترتيب ينبغى أن يؤخذ بشىء من التحفظ ، فقد تلاحظ أن جانبا غير قليل من جماعة المبحوثين الذين أبدوا رأيهم فى هذه المسألة (٥٩,٧ ٪) من إجمالى المبحوثين ، كانوا يقدمون رأيهم بصورة ارتجالية وبغية التخلص من الحوار فيها أو الظهور بمظهر العارف وغير العاجز أمامنا على إبداء الرأى ، ولمـــا كان الراديو هو الأكثر تعاملا وتداولا بينهم وفقا للبيانات التى أشرنا إليها من قبل ، فسرعان ما يرد على أزهانهم مباشرة عند تقديم إستجاباتهم . وينصرف ذلك أيضا على التليفزيون والصحف تبعاً لدرجة اهتمام المبحوث بأى منها ، وقد تأكد لدينا ذلك ، عند محاولة تعميق الحوار مع هؤلاء المبحوثين ، وإعادة التساؤل عما تقوله كل وسيلة فى هذا المجال والبرامج أو الموضوعات التى ترد فيها الجوانب الخاصة بموضوع الهجرة ، حيث عجز الجانب الأكبر منهم على التحديد أو الرد بطريقة واعية أو مقنعة تكشف عن مصداقية المبحوث . والثابت لدينا من الملاحظات الميدانية والحوارات المستفيضة وغير المباشرة مع المبحوثين ، أن عدداً قليلا بالفعل ، لم يتجاوز (٨ ٪) تقريبا هو الذى كان قادراً على الحكم بوعى ودراية فى هذا الموضوع . ولوحظ أن غالبيتهم (١٢) فرداً ينتمون إلى جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة بالقرية ، ووفقا لاستجابات هؤلاء الأفراد ، فإن الصحف تأتى فى المرتبة الأولى كأكثر وسيلة إعلامية حديثا عن الهجرة ، ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية التليفزيون ، ثم الراديو .

فقد أشار هؤلاء الأفراد ، إلى الأخبار التى تنشرها الصحف عن

إجراءات السفر ، واستخراج الجوازات ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ومؤتمرهم ، وحرص الحكومة على عدالة توزيع الإعارات ، وإتاحة الفرصة للشباب للسفر للخارج ، وما يقع للمسافرين أو العائدين من حوادث .. الخ ، وأن مسلسلات التليفزيون أحيانا ما تحكى تجارب المسافرين للعمل بالخارج ، كما أن الراديو يتحدث أيضا عن تجارب عدد من الشباب الذين سافروا للعمل بالخارج فى برنامج على الناصية وإذاعة الشباب . ووفقا لهذه الإستجابات ، فإن أجهزة الإعلام تعمل فى تكاتف فى التعامل مع ظاهرة الهجرة ، فبينما تقوم الصحف بدور نشر المعلومات وجذب الانتباه والترويج لفكرة السفر ، فإن التليفزيون والراديو يقومان بوظيفة تهيئة المنـــاخ وإثارة الإهتمام ، وتدعيم الإتجاهات ، وتقديم النموذج والمثل لتحفيز الأفراد على اتخاذ قرار السفر للعمل بالخارج .

وقد أجاب الجانب الأكبر من المبحوثين بالإيجاب عندما طرح عليهم التساؤل الآتى : إنت عاوز الراديو ، والتليفزيون والجرائد تتكلم أكثر عن السفر بره ولا كفاية كده ؟ وكان الهدف من هذا التساؤل ، إعادة التثبت من ميول الأفراد واتجاهاتهم نحـــو موضوع الهجرة ، من ناحية ، ومدى احتياجهم إلى وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات عن هذا الموضوع من ناحية أخرى ، فقد أبدى ما يقرب من (٥٤,٨ ٪) من إجمالى المبحوثين رغبة فى قيام وسائل الإعلام بتقديم مزيد من المعارف والمعلومات حول الهجرة والسفر للعمل بالخارج ، ومع أن النسبة الباقية (٤٥,٢ ٪) لم تبد رغبة مشابهة ، إلا أن العدد الأكبر منهم لم يكن يعبر عن كفاية ما يثار عبر هذه الوسائل من برامج وموضوعات عن الهجرة بقدر ما كان يعبر عن عدم اقتناع بأهمية أو جدوى دورها فى هذا المجال وتكشف استجاباتهم فى ذلك عن هذا المعنى : « حتتكلم تقول إيه يعنى »

قايدة الكلام ، السفـــر قسمة ونصيب ، اللى له معارف أو قريب بره بيسافر إلى غيرها من الإستجابات التى تقلل من أهمية وسائل الإعلام كمصدر يلبى الإحتياجات الفعلية للراغب فى السفر من معارف ومعلومات . وهذا صحيح على مايبدو إلى حد كبير . فقد أظهر تحليل مضمون الصحف. كما أوضحنا فى الفصل السابق ، أن معظم الإعلانات المنشورة بالصحف حول فرص العمل بالخارج غير موجهة إلى العمالة اليدوية أو الفلاحين ، وبالتالى فإن معرفتهم فرص العمل بالخارج أو الترتيب لهذه الفرص يتم عادة عبر شبكة العلاقات الشخصية ، وليست من خلال وسائل الإعلام. كما أنهم — أى القرويين — ليسوا فى حاجة إلى إثارة انتباههم وتدعيم تطلعاتهم إلى السفر للعمل بالخارج، وهى المهمة التى تقوم بها حاليا أجهزة الإعلام ، لأن ذلك متوافر بل ويزيد إلى حدود قـــد تفوق احتياجات وقدرات العديد من القرويين .

ومع ذلك فقد عبر العديد من المبحوثين وبالذات بين المستويات التعليمية العليا ، عن الحاجة إلى تخصيص مساحة ثابتة فى الصحف وبرامج محددة فى الراديو والتليفزيون لإعـــلام الناس باحتياجات سوق العمل بالخارج ، وفرص العمل المتاحة هناك ، والشروط الواجب توافرها ، وكيفية التعاقد وإتمام إجراءات السفر ، وتسليط مزيداً من الضوء على مشاكل المصريين بالخارج ، والمساعدة فى حل هذه المشكلات ، وتوعية الشباب الراغب فى السفر بحقائق الظروف والأحوال المعيشية فى دول المهجر حتى لايقع ضحية للنصب والضياع ، والعمل بصفة عامة على المساعدة فى حل المشكلات المرتبطة بالهجرة سواء فى الداخل أو الخارج.

وواضح من هذه الرغبات احتياج العديد من القرويين إلى مساعدة

أجهزة الإعلام فى تحقيق الجوانب الإجرائية أو التنظيمية المرتبطة بعملية السفر ، وتحديداً فى المعرفة بفرص العمل والترتيب لها ، وحل المشكلات المرتبطة بها وهى الجوانب التى يجد الكثيرون منهم صعوبة فى تحقيقها عبر أساليب الإتصال الشخصى . حيث لايتمكن من ذلك على حد تعبير بعضهم سوى أصحاب المعارف . وقلة حاجتهم إلى تدعيم اتجاهاتهم حول هذا الموضوع ، وهى الإحتياجات التى لاتلبيها أجهزة الإعلام على اختلافها ، الأمر الذى أدى إلى إنصراف القرويين عنها أو الإعتماد عليها فى هذا الموضوع .

الفصل الثامن

حصاد النتائج والتوصيات

الفصـــل الثامن

حصـــاد النتائج والتوصيات

حاول هذ العمل بحث وتقييم حقيقة الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام تجاه ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ، وقد بدأ البحث أول خطواته المنهجية بمناقشة حجم هذه الظاهرة وخصائصها ، ثم الأسباب والدوافع التى تكمن وراء هجرة المصريين للعمل بالخارج ، وأثار هذه الهجرة ووقعها على المجتمع فى المجالات المختلفة . وانتهت المناقشة فى هذا الجانب إلى أن ثمة مشكلات وجوانب سلبية عديدة ترتبت على فتح الباب على مصرعيه بلا ضوابط للهجرة الخارجية ، كما أن عودة متوقعة على نطاق واسع نتيجة للاستغناء عن العديد من العمالة المصرية بالخارج بعد انهيار أسعار النفط وتقلص مشروعات التنمية بالدول العربية النفطية سوف يترك مشكلات لا تقل خطورة أيضاً على المجتمع وكان التساؤل المنطقى عندئذ ، يتعلق بالدور الذى تقوم به أجهزة الإعلام المصرية فى معالجة هذه المشكلات والتصدى لها .

وللاجابة على هذا التساؤل الرئيسى ، ونظراً لتعقد وتشابك العلاقة التى تربط بين أجهزة الإعلام وظاهرة الهجرة من حيث أن كلاهما إفراز طبيعى لواقع مجتمعى ، اجتهدت الدراسة فى صياغة رؤية نظرية توضح العناصر الأساسية الفاعلة فى إنتاج ظاهرة هجرة العمالة المصرية

للخارج ، وقد تحددت هذه العناصر فى طبيعة النسق السياسى والاجتماعى والأوضاع البيئية ، والأسرة ، ونسق الإتصال . والبعد الاقليمى العربى والدولى ، وقد ساعدت هذه الرؤية فى فهم وتحديد المتغيرات الأساسية الفاعلة فى إنتاج ظاهرة الهجرة ، وموقع أجهزة الإعلام بين هذه المتغيرات ، كما أظهرت المحاور الأساسية ومستويات التحليل التى ينبغى أخذها فى الاعتبار عند فهم وتفسير علاقة الإعلام بظاهرة الهجرة .

وفى إطار هذه الرؤية وانطلاقا منها ، جرى الحديث بصورة افتراضية عن أربع عمليات أساسية يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام فى مجال هجرة العمالة للخارج وهى :

١ — الترويج لفكرة الهجرة والسفر .
٢ — تشكيل الإتجاهات نحو الهجرة .
٣ — تنشيط حركة الهجرة .
٤ — معالجة المشكلات المترتبة على الهجرة أو عودتها .

وبعيداً عن الأحكام الانطباعية الذاتية التى تسود عادة غالبية الكتابات التى تناولت دور أجهزة الإعلام فى المجتمع . جرى بحث وتقييم هذه العمليات الأربع على أرض الواقع وخلص البحث إلى المؤشرات التالية :

أولا : الترويج لفكرة الهجرة :

١ — كان دور أجهزة الإعلام فى مجال الترويج لفكرة الهجرة والسفر للعمل بالخارج لدى القرويين محدوداً للغاية ، وتبين ذلك بوضوح من خلال المؤشرات التالية :

(أ) عند تحليل مضمون الصحف اليومية الثلاث الأهرام، الأخبار، الجمهورية، إتضح ضآلة اهتمام هذه الصحف بقضية هجرة العمالة سواء بمعايير معدل تكرار طرح موضوعات هذه القضية أو معدل الطرح على صفحات العدد الواحد، أو معايير مكان النشر على صفحات الجريدة ودرجة الإبراز التى توليها الصحف لموضوعات هذه القضية. وبصفة عامة كان طرح الفكرة والترويج لها موسمياً ومفتعلا ويفتقد إلى الإستمرارية.

(ب) مع قلة الإهتمام بالفكرة عامة وموسمية طرحها على صفحات الصحف، فإن معظم المضامين الصحفية حولها إن لم يكن كلها لا يتجه مباشرة إلى جمهور القرويين أو يلبى احتياجاته، كما لم تعكس هذه المضامين أى مظهر من ظاهرة الهجرة الفلاحية باستثناءات بسيطة تتعلق بالإشارة السريعة إلى موضوع هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق، والإعلان من حين لآخر عن جرائم مكاتب التسفير الوهمية وفى إطار ذلك ينتفى الحديث عن أية ادوار للصحف فى مجال نشر وترويج فكرة السفر لدى القرويين.

(جـ) بالنزول إلى الجمهور بمنطقة البحث للتعرف على طريقة إدخال فكرة السفر والعمل بالخارج إليها، مال المبحوثون إلى تغليب دور الإتصال الشخصى والتهوين من دور أجهزة الإعلام فى هذا المجال، ورددوا فى ذلك استجابات مثل، «الناس بتعرف بعض من الناس اللى بتيجى من مصر، من اللى بيسافروا ويرجعوا، من مكاتب السفريات،

من المقاول، إلى غيرها من الاستجابات المباشرة التى أظهرت درجة اعتماد القرويين على قادة الرأى وأصحاب النفوذ فى المعرفة بأخبار السفر، وكيفية إتمام إجراءاته . ولم ترد فى ذلك أية استجابات مباشرة تشير فى ذلك إلى دور الراديو، أو التليفزيون أو الصحف ولا يوجد فروق جوهرية فى ذلك بين فئات المبحوثين على اختلاف مستوياتهم المهنية والتعليمية . كما رفض العديد من المبحوثين أية إشارات أو تلميحات من جانب الباحث لدور التليفزيون أو الصحف مثلا فى هذا المجال . وردد البعض استجابات مثل « هو التليفزيون بيجيب حاجات عن كده » ، إعلانات الجرايد للى مش زينة يابيه ، المقاول أو المندوب هو اللى بيجى يطب البلد والناس بتتفق معه وتعرف منه كل حاجة » .

(د) أدت النجاحات الأولى لمن سافر من القرية إلى الخارج وعاد محملا بالعديد من المقتنيات والهدايا والمدخرات ، وما ظهر على هؤلاء الأفراد من بعض مظاهر الثراء والسلوك الانفاقى البذخى فى بعض الأحيان إلى ترويج فكر السفر وانتشارها على نطاق واسع ، وتدعيم إدراك الأفراد لها والمعرفة بها لدى كافة القطاعات المهنية بالقرية، وأخذ الاهتمام بها يتزايد بتزايد أعداد الأفراد المهاجرين والعائدين إلى القرية ،ومع هذا الاهتمام ، دخلت الفكرة مرحلة التقييم وحساب الفوائد والمضار من ورائها ولعب هذا الاتصال الشخصى وعمليات التقليد والمحاكاة، والضغوط التى يتعرض لها الأفراد فى الوفاء بمتطلبات الحياة المعيشية وزيادة التطلعات دورها فى تغليب ميل الأفراد بالقرية إلى تبنى الفكرة والسعى

لخوض تجربتها ، بل واعتبارها فى حد ذاتها قيمة عليا تتوارى أمامها كل القيم الأخرى ، وأصبح السفر من أجل السفر هو المطلب الذى يتوق إليه الجميع وبالذات فئة الشباب .

٢ — أظهر البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٣و٨٤٪) لم تتعرض أو تدرك المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الإعلام الجماهيرى حول موضوع هجرة العمالة المصرية للخارج ، ولعل ذلك يدعم ما سبق أن أشرنا إليه من ميل المبحوثين إلى التهوين من دور أجهزة الإعلام فى هذا الموضوع وتأكيدهم البالغ على دور الاتصال الشخصى واعتمادهم على المصدر الأخير فى تلبية احتياجاتهم من المعلومات حول الهجرة والسفر للعمل بالخارج .

٣ — انحصرت مهمة أجهزة الاتصال الجماهيرى وبالذات الصحف فى مجال إدخال وترويج فكرة السفر بمنطقة البحث فى قيام هذه الأجهزة بتغذية وتدعيم أنماط الاتصال الشخصى التى لعبت الدور الأساسى فى نشر وترويج فكرة الهجرة ، مما يشير إلى صحة انطباق نظرية انتقال المعلومات عبر مراحل على المعلومات المثارة عبر أجهزة الاتصال الجماهيرى حول موضوع هجرة العمالة بالقرية المصرية .

٤ — أظهر البحث عدم مقدرة نسبة كبيرة من المبحوثين (٣و٤٠٪) على تحديد الوسيلة الإعلامية الأكثر حديثا فى موضوع هجرة العمالة وأن النسبة الباقية (٧و٥٩٪) حددت الراديو أولا بنسبة (٢و٢٤٪) ثم التليفزيون بنسبة (٢و٢٠٪) ثم الصحافة فى المرتبة الثالثة بنسبة (٣و١٥٪) ، ولكن عند تعميق الحوار مع هؤلاء المبحوثين ،وإعادة

التساؤل عما تقوله كل وسيلة فى هذا المجال والبرامج أو الموضوعات التى ترد فيها الجوانب الخاصة بالهجرة عجز الجانب الأكبر منهم على التحديد أو الرد بطريقة واعية أو مقنعة . وتبين بوضوح أن نسبة لاتتجاوز ٨٪ فقط هى التى كانت قادرة على الحكم بوعى ودراية فى هذا الموضوع ، ولوحظ أن غالبيتهم (١٢) فردا ينتمون إلى جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة بالقرية ، ووفقا لاستجابات هؤلاء الأفراد ، فإن الصحف تأتى فى المرتبة الأولى كأكثر وسيلة إعلامية حديثا عن الهجرة . ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية التليفزيون ثم الراديو .

ثانياً : تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة :

٥ — لم تتجاوز وظائف المضامين الصحفية المثارة على صفحات الجرائد الثلاث حد الدعاية والترويج لفكرة الهجرة فى البداية، ثم تدعيم هذه الفكرة بعد ذلك على إمتداد فترة التحليل ، وتلاشت أو كادت وظائف أخرى مهمة فى تشكيل اتجاهات الأفراد كالتوعية والتوجيه وبلورة الرأى العام تجاه الجوانب والأبعاد المختلفة لقضية الهجرة .

٦ — عكست المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الاتصال الجماهيرى وبالذات فى الفترة الأخيرة تناقضا واضحا فى الموقف من قضية الهجرة فقد أظهر تحليل المضمون أنه بجانب المضامين التى تدعو إلى الهجرة وتروج لها توجد الكتابات التى تدعو إلى التقييد والحد من الهجرة لما تتركه من سلبيات على المجتمع . كما أظهر متابعة المسلسلات التليفزيونية المتصلة بموضوع الهجرة والمقدمة عبر التليفزيون خلال فترة الدراسة الميدانية ، وهى مسلسلات « البحيرات المرة » ، أحلام والحب والإعارة، سمة التناقض هذه فى الموقف من الهجرة . فنى مسلسل « البحيرات المرة » دار الصراع

بين الجماعة المؤيدة للهجرة والجماعة المعارضة لها طوال أحداث المسلسل، وفى مسلسل « أحلام الحب والإعارة » ظلت أحداث المسلسل تسلط الضوء على الحلم والأمل الذى يراود البطل والبطلة فى السفر للعمل بالسعودية ، والعقبات التى تواجه تحقيق هذا الحلم . وفى النهاية عبر البطل عن ندمه لقضاء سنوات عمره فى الحلم بالإعارة ، فى حين أنه كان يمكن له أن يجد ذاته ويبنى مستقبله فى العمل مدرس مع زوجته الطبيبة فى إحدى القرى .

٧ — هذا التناقض فى المضامين المثارة عبر أجهزة الإعلام حول الموقف من الهجرة يتوافق تماما مع التناقض القائم فى رؤى الجماهير بمنطقة البحث حول الموقف من الهجرة فمع الرغبة الجامحة لدى الغالبية العظمى من الأفراد للسفر إلى الخارج، إلا أن هناك مخاوف كامنة لدى العديد منهم عن مشكلات السفر ، وصعوبة الحصول على فرص عمل حالياً بالخارج ، وقلة العائد .. إلخ .

٨ — أظهر البحث الدور التدعيمى الذى تقوم به أجهزة الإعلام فى تغذية الرؤية المتناقضة لدى الجمهور حول الموقف من الهجرة فقد أشار بعض المبحوثين ممن تمكنوا من تحديد حقيقة ما تقوله أجهزة الإعلام عن الهجرة إلى أنها تتكلم عن الحوادث التى تحدث للمصريين بالخارج ، وتخوف من محنة السفر ، وما يحدث للمسافر فى الغربة من مشكلات . فى حين أشار البعض الآخر إلى حديثها عن المهاجرين العائدين ، وتحويلاتهم ، وما يمنح لهم من تسهيلات وتشجع النـــاس على السفر للعمل وتحسين الدخل وتكوين مستقبلهم .. إلخ .

٩ — تتفاوت مهام أجهزة الإعلام فى التعامل مـــع ظاهرة الهجرة بمنطقة البحث ، فبينما تقوم الصحف (عبر وسائط الإتصال الشخصى) بمهمة نشر المعلومات وجذب الإنتباه والترويج لفكرة السفر ، فإن التليفزيون والراديو ، يقومان بمهمة تهيئة المناخ وإثارة الإهتمام ، وتدعيم الإتجاهات وتقديم النموذج والمثل ، وتحفيز الأفراد أو تنشيط هممهم فى اتخاذ قرار السفر للعمل بالخارج .

١٠ — أظهر البحث عـــدم حاجة الغالبية العظمى من القرويين إلى المضامين الإعلامية التى تهدف إلى إثارة انتباههم أو تدعيم تطلعاتهم نحو الهجرة للعمل بالخارج ، حيث تأكد تواجد هذه التطلعات لديهم بل وتزيد إلى حدود قد تفوق الإحتياجات أوالقدرات الحقيقية للعديد منهم . بقدر ما يحتاجون إلى مزيد من المعارف والمعلومات حول الجوانب الإجرائية أو التنظيمية ، أو الخدمية الخاصة بالهجرة ذاتها ، حيث عبر ما يقـــرب من (٥٤٫٨ ٪) من إجمالى المبحوثين ، عن رغبة فى قيام وسائل الإعلام بتقديم مزيداً من المعارف والمعلومات حول فرص العمل المتاحة ، وكيفية الحصول عليهـا ، وظروف العمل بالخارج ، والأوضاع فى بلدان الإستقبال إلى غيرها من الجوانب الخدمية الملموسة المرتبطة بترتيب إجراءات السفر والتى يفتقدونها حاليا فى المضامين الإعلامية المثارة عبر وسائل الإعلام المختلفة .

ثالثا : تنشيط حركة الهجرة :

١١ — أظهر البحث أن الإتصال الشخصى هو الذى يلعب الدور الأساسى فى تنشيط أو إعاقة حركة تيار الهجرة لدى القرويين ، فهو الذى يقدم واقعيا فرص العمل المتاحة ويرتب لهـا ، ويزود بالمعارف والمعلومات ، ويطرح النموذج والمثل ، ويقنع الأفراد بممارسة أو عدم ممارسة الفكرة .

١٢ — وفى المقابل ، تشير النتائج إلى ضعف الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام فى إنتاج أليات الهجرة الفلاحية للخارج ، وأن مهمة هذه الأجهزة تقتصر فى هذا الجانب على تغذية وتدعيم نمط الإتصال الشخصى ، حيث تعمل هنا على المحافظة على حيوية الفكرة من خلال إعادة طرحها بين الحين والآخر ، وخلق بيئة نفسية مواتية بصفة عامة تشجع فى مجملها على الهجرة باعتبارها الحل والمخرج مما يعانيه الفرد من مشكلات فى تدبير شئون حياته اليومية . ومع ذلك تظل فاعلية هذه المهمة محدودة ومحصورة فى نطاق الإتصال الشخصى وقيادات الرأى فى مجتمع القرية .

رابعا : معالجة المشكلات المترتبة على الهجرة :

١٣ — أظهر العرض النظرى للدراسة ، وجود مشكلات مجتمعية خطيرة لها صلة — مع عوامل أخرى — بالهجرة العمالية للخارج ، تعوق مسيرة التنمية فى المجتمع بعامة والقرية المصرية بخاصة ، ومن هذه المشكلات التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وتزايد الميل إلى الاستهلاك ، وتغير اتجاهات العمل وأوضاع العمالة ، وضعف قيمة العمل والإنتاجية ،

وزيادة المنازعات العائلية والتفكك الأسرى ، وتدنى تنشئة الطفل ، والاغتراب . . إلخ .

١٤ — أظهر البحث الميدانى الجمهور ، تباين رؤى الأفراد لمدى تأثير هجرة العمالة المصرية للخارج بتباين الاهتمامات والمصالح الاجتماعية المختلفة ففى حين تحدث ما يقرب من (٥٥٪) من إجمالى المبحوثين وغالبيتهم من جماعة كبار ومتوسطى الحائزين وأصحاب مصانع الطوب والورش والتجار عن الحراك الاجتماعى الذى أحدثته الهجرة لبعض الفئات الهامشية ، ونقص العمالة ، وعدم توافر الأنفار وزيادة تكلفة الإنتاج والأسعار ، أكد حوالى (٤٠،٣٪) ومعظمهم من فئات الحرفيين والعمال والفلاحين غير الحائزين والطلبة . عدم تأثير هذه العملية على البلد ، ومع ذلك فقد أظهر البحث وجود إجماع واضح بين جماعة المبحوثين على اختلاف انتماءاتهم بنسبة تصل إلى (٩٢،٨٪) على وجود مشكلات إجتماعية من وراء سفر الأفراد بالقرية إلى الخارج منها : الخلافات الزوجية والمنازعات المادية ، ومعاناة النساء وانحرافات الأولاد وسوء تربيتهم ، فضلا عن نقص الأيدى العاملة وعزوف الأفراد عن الاجتهاد فى العمل وبالذات العمل الزراعى وانصرافهم إلى النشاطات الأخرى الأكثر ربحية والأقل جهداً .

١٥ — أثبت استعراض الأفكار والتصورات التى وردت فى المضامين الصحفية المرتبطة بالهجرة ، وكذا الرؤية العامة للباحث لبقية المضامين الصحفية الأخرى المثارة ، أن الجرائد موضع البحث قد تقاعست عن القيام بدورها التنموى فى طارح ومناقشة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة

والعمل على معالجة الآثار السلبية المترتبة عليها فى المجتمع ، بل وعملت أحيانا فى الاتجاه المضاد الذى يدعم جوانب سلبية عديدة ظهرت كأثر مباشر أو غير مباشرة للهجرة العمالية . كأن الحوار المباشر والمفتوح مع المبحوثين فى منطقة البحث ، وملاحظات الباحث الميدانية لأساليب تعرض وتعامل الجمهور مع أجهزة الإعلام بالقرية، والوقوف على المضامين الإعلامية الأكثر رواجا بينهم ، أن أجهزة الإعلام الأخرى ، لم تقم بأية أدوار ملموسة فى معالجة ما يوجد من مشكلات ترتبت على الهجرة ، مما يجعلنا نحكم فى النهاية بدرجة ثقة عالية بتقاعس هذه الوسائل عن القيام بدورها التنموى فى المجتمع ، والنموذج فى ذلك هو موقفها إزاء قضية الهجرة وأسلوب معالجتها لهذه القضية .

التوصيات :

إذا كان الوصول فى نهاية الدراسة إلى حكم عام يؤكد تقاعس أجهزة الإعلام المصرية عن القيام بدورها التنموى فى المجتمع قياسا على موقفها وأسلوب معالجتها لقضية الهجرة العمالية للخارج ، وما يتصل بهذه القضية من مشكلات وأبعاد عديدة تهدد مسيرة التنمية فى المجتمع ، يثير تساؤلا حول الأسباب وأوجه الخلل، وإذا كان الحديث عن هذه الأسباب يفتح حديثاً مستفيضاً — لسنا هنا محله — حول أزمة سياسات التنمية فى المجتمع ، ووضع أجهزة الإعلام ، والمطالبة بإعادة صياغة التوجهات وتعديل الأوضاع والمواقف فى إطار مشروع حضارى متكامل الأبعاد متفق عليه من جميع الأطراف ، فإننا نفضل هنا، أن نركز

على مجموعة من المقترحات الفرعية المرتبطة بالبحث الراهن ونتائجه، ويمكن بلورة هذه المقترحات على النحو التالى :

١ — زيادة المساحة أو الوقت المخصص بأجهزة الإعلام المختلفة للمضامين الإعلامية التى تهتم بقضايا ومشكلات الأفراد بالقطاع الريفى، على أن تمتد هذه المضامين لتشمل مختلف نواحى الحياة المعيشة ، وتأتى معالجتها بعد دراسة واقعية ونزول إلى الجمهور بهذا القطاع ، للتعرف على احتياجاته واهتماماته العامة . . ونقترح فى ذلك إنشاء أقسام أو مراكز بحثية داخل المؤسسات الإعلامية للكشف عن هذه الاحتياجات والاهتمامات بالمناطق الريفية .

٢ — زيادة الجرعة الإعلامية الموجه لمعالجة المشكلات والآثار السلبية المترتبة على الهجرة ، وتحديدا العمل على ترشيد السلوك الانفاقى والبذخى ، وتدعيم قيمة العمل ، والترابط الأسرى وبث روح التعاون ، وقيم الادخار ، والتوجيه إلى فرص العمل المتاحة فى المجتمع حاليا ومستقبلا ، وكيفية الحصول على هذه الفرص ، والتغلب على المشكلات المعيشية بعامة .

٣ — العمل على إقامة نظام اتصال محلى متكامل ونشط بالمراكز ، والقرى الريفية ، يعمل بالتعاون والتنسيق مع النظام الإعلامى القومى ، من خلال إنشاء جمعيات شعبية للاتصال المحلى ، ويكون من مهام هذه الجمعيات تقييم المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الإعلام الرسمية، وتحديد المناسب منها وعقد لقاءات وندوات محلية ، بهدف ترويج هذه

المضامين بالطريقة الصحيحة ، والتعريف بأهداف الحملات الإعلامية والعمل فى نفس الوقت على مساعدة أجهزة الإعلام الرسمية على تطوير مضامينها عن طريق التغذية المرتدة ، ويؤدى هذا الاقتراح إذا ما جرى العمل به إلى تلافى أثر الخلل القائم حاليا ، والمتمثل فى انصرف العديد من القرويين عن الاعتماد على أجهزة الإعلام واعتمادهم فى التزود بالمعارف والمعلومات على الاتصال الشخصى ، الذى يتم عادة فى إطاره تحريف وتشويش العديد من المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الإعلام الرسمية حاليا .



مراجع الكتاب

أولا : المراجع العربية :

١ – ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، إنتقال العمالة العربية المشاكل ، الآثار ، السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٣ .

٢ – أحمد الجبالى ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين إلى الخارج ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣ – أحمد بدر ، الإعلام الدولى ، دراسات فى الإتصال والدعاية الدولية ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٧ .

٤ – أحمد حسام الدين ، الآثار الإجتماعية والإقتصادية لهجرة العمالة المصرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٦ .

٥ – إسماعيل سراج الدين وآخرون ، هجرة العمل الدولية فى الوطن العربى ، المستقبل العربى مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٣ .

٦ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر ، ١٩٧٢ .

٧ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، حركة السكان عــبر الحدود ، ١٩٧٣ .

٨ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ، إجمالى الجمهورية المجلد الثانى ، ١٩٧٨ .

٩ — الجهـــاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤتمر المصرى لاحصاءات الهجرة الخارجية ٨ — ٩ فبراير ، ١٩٨٨ .

١٠ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، خصائص الهجرة العائدة ، فبراير ١٩٨٨ .

١١ — المجالس القومية المتخصصة ، اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ١٩٨٣ .

١٢ — بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الإجتماعى فى اقتصاد متغير ، مصر فى الثمانينات ـ دراسة فى سوق العمل ، جنيف ، منشورات مكتب العمل الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ .

١٣ — سمير أمين ، التطور اللامتكافىء ـ دراسة فى التشكيلات الإجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليوم ط ٣ ، دار الطليعة ، ١٩٨٠ .

١٤ — سمير حسين ، الإعلام والإتصال بالجماهير والرأى العام ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ .

١٥ — سعد الدين إبراهيم ، النظام الإجتماعى العربى الجديد ، دراسة عن الآثار الإجتماعية للثروة النفطية ، القاهره ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ .

١٦ — جلال أمين والبزابيث عونى ، هجرة العمالة المصرية ، مركز البحوث للتنمية الدولية ، تقرير بحثى رقم ١٠٨ — ا يناير ١٩٨٦ .

١٧ — جلال عبد الله معوض ، الآثار الإجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون ، مجلس التعاون لدول الخليج العربى ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٨٨ .

١٨ — جمال زايده ، نهاية موسم الهجرة إلى الخليج ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٩١٧ ، أغسطس ١٩٨٦ .

١٩ — جيهان رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ .

٢٠ — حسن الساعاتى ، مشكله المنهج فى علم الإجتماع ، ورقة مقدمة فى ندوة مشكلة المنهج فى بحوث العلوم الإجتماعية التى عقدها المركز القومى للبحوث فى الفترة من ٢ — ٥ يناير ١٩٨٣ .

٢١ — شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية ، ط ١ ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٨٠ .

٢٢ — صبرى عبد العظيم عبد الرؤوف ، هجرة العمالة المصرية ، حصاد السبعينات ، وتوقعات المستقبل ، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة

المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٢٣ — عادل حسين ، الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ — ١٩٧٩ ، الجزء ٢ ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨١ .

٢٤ — عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الإجتماعية لهجرة الريفيين الدول العربية النفطية ، مجلة دراسات سكانية . العدد ٦٨ ، مارس ١٩٨٤ .

٢٥ — عبدالرحمن بكر ، مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، الجهـــاز المركزى للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٢٦ — عبد الفتاح الجبالى ، الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد مايو ١٩٨٣ .

٢٧ — عبد الفتـــاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٨ — عبد الفتاح عبد النبى ، دور الصحافة فى تغيير القيم الإجتماعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ .

٢٩ — عبد الفتاح عبد النبى ، السياسة الزراعية وهدر موارد الأرض ورقة مقدمة فى إطار بحث هدر موارد الأرض والمياة فى القرية المصرية ، الذى يجريه قسم بحوث الجريمة بالمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية (تحت الطبع) .

٣٠ — عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافة فى العالم الثالث ، عالم المعرفة ، ١٩٨٤ .

٣١ — عبد اللطيف الهنيدى ، المصريون المتواجدون فى الخــــارج ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ .

٣٢ — عثمان محمد عثمان ، أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصرى ، دراسة معدة فى إطار البرنامج المشترك بين جامعة القاهرة و MIT عن هجرة العمالة المصرية ، يونيو ، ١٩٨١ .

٣٣ — محمد ابراهيم السقا ، هجرة العمالة المصرية المؤقتة وآثارها على هيكل العمالة فى جمهورية مصر العربية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ، يناير / مارس ١٩٨٤ .

٣٤ — محمد أبو مندور وآخــــرون ، دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين ، بحث مقدم لمؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣٥ — محمد العوضى جلال الدين ، التكامل العربى فى تنمية وتيسير انتقال العمالة من الدول العربية ، مجلة النفط والتعاون العربى ، العدد الثالث ، ١٩٨٤ .

٣٦ — محمد شفيق ، الهجرة الخارجية المصرية ، بحث مقدم إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهــاز المركزى للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣٧ - محمد عبد الفتاح عبد المجيد، دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة واتجاهاتها، المؤتمر الاقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنعقد في الفترة من ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

٣٧ — محمد محي الدين ، الإقتصاد الرأسمالي العالمي والأشكال التاريخية لهجرة العمالة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الهجرة من مصر المنعقـد بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ .

٣٩ — محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٤٠ — محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الإجتماعية في الإقتصاد المصري ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للإقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧—٢٩ ، مايو ، ١٩٨١ .

٤١ — محمود عودة ، أساليب الإتصال والتغيير الإجتماعي ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٣ .

٤٢ — نازلي شكري ، ديناميات الهجرة في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو ، ١٩٨٣ .

٤٣ — نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ .

٤٤ — نادر فرجانى ، تقرير أولى عن مسح الهجرة من مصر ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٥ .

٤٥ — نادر فرجانى ، رحل فى أرض العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٤٦ — نادر فرجانى ، سعيا وراء الرزق ، دراسة ميدانية عن هجـــرة المصريين للعمل فى الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٤٧ — هنرى عزام ، نتائج واحتمالات إنتقـــالات الأيدى العاملة فى الأقطار المستوردة والأقطارة المصدرة ، مجلة المستقبل العربى ، يناير ، ١٩٨١ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 — A. E., Dessouki, The Shift in Egypt's Migration Polcy 1952—1978, Middle eastern Studies, 18, 1, January, 1982.

2 — A., Mohie Eldin, Externel Migration of Egyption Labour, ILO Mission on Emplyment strategy in Egypt, Back ground Paper, No., 9, September, 1980.

3 — Birks, J. & Sinclair C., International Migration and Development in The Arab Region, ILO, Geneva, 1980.

4 — Birks, J., & Others, The Demand for Egyption Labour Abroad in Richards, A., & Martin, p., (eds) Migration

Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt, Auc Press, 1983.

5 — Denis Mquail & S. Windaahl, Communication Models, Longman, London, 1981.

6 — F., Halbday, Labour Migration in The Middle east, Middle east Research and information Project, No, 59, August, 1977.

7 — Joseph Klapper, The Effect of Man Communication New York. free Press, 1960.

8 — Hind Khattab & El daeif, S., Impact of Male Labour on the Structure o family and The role of women, Population Counciel Regional Paper, No, 16, March, 1982

9 — Illiya Harik, Political Mobilization of Peasant, Astudy of an Egyptian Community, Indiana University Press, London, 1974.

10 — Ismail Sera geldin & Others, Some issues Related to Labour Migration in The Middle east and North Africa, The Middle east Journal, Washington, D., C., The Middle east institute, Vol, 38, No, 4, 1984.

11 — Gordon, f, De Jong & Robsrt W., Gardner, Migration decision Making pargamon Press, New York, 1981,

12 — Marie Christin Aulas Sadat's Egypt, New Left Review, Vol., 98, July, August, 1979.

13 — Michael P. Todare, Internal Migration in developing Countries international Labour office, Geneva, 1974.

14 — Nazli Soukri, Migration in the Middle east Transformation, Policies and process, Published by Cairo University & M., I., T., July. 1983.

15 — Wilbur Schramm, Men, Message and Media Alook at human Commnnication, Harper & Row Publishers, New York, 1973.

محتويات الكتاب

الصفحة

رقم الإيداع ٨١١٥ / ١٩٨٩
الترقيم الدولى ٠ — ١٤٥ — ١٠٠ — ٩٧٧